ملف الصحافة

REVUE DE PRESSE

IMEA75

Présentation du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie – 1975- (CiMEA75).

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie – 1975 est une organisation internationale non gouvernementale à but non lucratif créée le 27 février 2021 selon le droit marocain (déclaration faite à Rabat et reconnaissance officiel de la décision date du 11 juin 2021). Le Collectif n'a pas de but lucratif, son objet principal est d'œuvrer pour :

1. la reconstitution de la mémoire des expulsions ;
2. la défense des intérêts des expulsés devant les instances nationales et internationales conformément aux législations nationales et au Droit international ;
3. la reconnaissance officielle par les plus hautes autorités algériennes des exactions commises en 1975 à l'égard de la communauté d'origine marocaine légalement établie en Algérie ;
4. la restitution de tous les biens confisqués illégalement aux victimes par l'Etat algérien ;
5. la réparation morale et matérielle des préjudices subis par les victimes des expulsions massives et arbitraires ;
6. la facilitation de la réunification des familles marocaines avec leurs membres restés en Algérie et ce, par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc ;
7. la conclusion des accords de partenariats avec toute organisation.

Le Collectif regroupe des personnes victimes de cette expulsion et des personnes qui apportent leur solidarité et leurs compétences en soutien à cette cause. Le Collectif est essentiellement guidé par la Charte des Nations Unies, la Déclaration universelle des droits de l'homme, les Pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme et les autres instruments pertinents relatifs aux droits de l'homme ;

Les dirigeants du Collectif sont présentés dans le document ci-joint.

Le Collectif base son approche sur les points suivants en considérant que :

-l'expulsion arbitraire des familles Marocaines d'Algérie en hiver 1975 est de la seule responsabilité du pouvoir algérien par sa décision de décembre 1975 et de son exécution par les forces et les services de de l'état ;

-Cette tragédie est d'abord une affaire des droits de l'Homme

-A ce jour, le pouvoir Algérie n'a toujours pas reconnu son acte

-Par sa nature internationale, par les compétences de ses membres et sympathisants, le Collectif CiMEA75 saurait mobiliser les opinions et les instances internationales.

Le bureau exécutif du CIMEA75 est composé de :

Mohamed Cherfaoui (Paris) : Président .

Abderrazzak EL hannouchi (Rabat) : Vice président .

Fatiha Saidi (Bruxelles) : Sectaire général .

Houcine Bouasria (Casablanca) : Trésorier.

Jamal EL mohafide (Rabat) : conseiller chargé de communication.

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الثلاثاء 18 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وعبر المجتمعون بهذه المناسبة عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والانسانية.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول اعضاء المكتب حول محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والتجربة.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة.

ملف التغطية الاعلامية
للصحافة الورقية والمواقع الالكترونية

اللجنة النيابية

حقوقيون يترافعون في ملف المغاربة المطرودين من الجزائر ويطالبون بتشكيل لجنة نيابية(مع فيديو)

الكاتب : سناء العوماني الاثنين 14 مارس 2022, 21:45 146749

(عبد الرزاق الحنوشي يتوسط محمد الشرفاوي يمينا وبوبكر لركو(يسارا

أعلنت كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الإثنين 14 مارس 2022 بالرباط، عن ترافعهما وطنيا، ودوليا بشأن ملف المغاربة ضحايا الطرد التعسفي من طرف الجزائر سنة 1975.

وجرى اليوم خلال اللقاء التواصلي الذي نظمته الجمعيتان بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، توقيع اتفاقية فيما بينهما، وذلك إيمانا منهما بأهمية التعاون، والتعاضد، بين المنظمات الحقوقية ذات الأهداف المشتركة.

وفي هذا السياق، قررت المنظمتان من خلال هذا التوقيع، تنسيق عملهما المشترك، وكذا تعبئة مواردهما لخدمة هذه القضية العادلة وفق خطة عمل متفق عليها من الجانبين، كما قررتا تعتماد المقاربة الحقوقية في كل مرحال عملهما المشترك لفائدة نصرة حقوق ضحايا هذه المأساة.

وتم خلال اللقاء التواصلي تقديم مذكرة ترافعية حول تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول مأساة هذه الفئة من المجتمع، وذلك للمساهمة في توثيق هذه الفاجعة، والوقوف على كل الحقائق المعززة بشهادات الضحايا وذوي حقوقهم، والمسنودة بالحجج والوثائق، وحمل الدولة الجزائرية على الاعتراف الرسمي بمسؤوليتها في هذه المأساة الإنسانية، وضمان حق الضحايا في جبر الضرر المعنوي والمادي الذي لحقهم (وما يزال) من جراء ما تعرضوا له من انتهاكات جسيمة لحقوقهم.

وفي تقديمه للمذكرة الترافعية، أكد الكاتب والحقوقي عبد الرزاق الحنوشي، على أن الهدف من هذه المذكرة يتعلق بترافع الجمعيتين أمام الفرق النيابية في هذا الملف، وفقا للدستور، ووفقا للقانون التنظيمي المتعلق بإحداث لجن تقصي الحقائق.

وأضاف المتحدث ذاته، أن عددا من الضحايا يتوفرون على وثائق تؤرخ للحادث، لكنها موزعة فيما بينهم، وبالتالي ستكون هذه مناسبة من أجل جمع كل الوثائق المهمة لتقوية هذا الملف من

حيث مصادره.
من جهة أخرى، أشار عبد الرزاق الحنوشي إلى أن تكييف هذه الواقعة في القانون الدولي لحقوق الإنسان يتعلق بوجود خروقات مركبة، من قبيل جريمة الطرد الجماعي المحرم بموجب الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى الاختفاء القسري، حقوق الطفل، سلب الممتلكات..ناهيك عن العنصرية والتمييز، فقد تم طردهم فقط لأنهم مغاربة.
من جانبه، أكد محمد الشرفاوي، مؤلف كتاب "رحلة ذهاب بدون إياب" على أن الجزائر ارتكبت جريمتين في حق هؤلاء المغاربة، الجريمة الأولى تتعلق بالطرد التعسفي، والثانية تتعلق بالإهمال، وصاروا مثل
الشجرة التي تم اقتلاعها من جذورها، بالرغم من مقاومتهم ومساعدتهم لها خلال فترة الحرب.
وفي كلمة لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بوبكر
لركو، أوضح هذا الأخير، أن المذكرة الترافعية قيمة مضافة سيتم الاستفادة منها، وستقوي هذا العمل.
واضاف" هناك عمل نقابي يتعلق بتحقيق المطالب داخل المغرب، وهناك ما هو دولي من خلال تقوية المرافعات، وهنا نحتاج إلى الوثائق التي توثق لتلك الأحداث، وسنعمل جاهدين، من أجل الذاكرة، والإنصاف.
وخلال تقديمه لكتاب "رحلة ذهاب بدون إياب"، أبرز الكاتب الصحفي، جمال المحافظ، أن الكتاب عبارة عن سيرة ذاتية، فيها شخصية عيسى الذي يحكي عن طفولته، وعن طرد 45 ألف أسرة من الجزائر، وذلك من أجل إعادة إحياء ذاكرة تلك الوقائع ضد النسيان.

تفاصيل مذكرة حول تشكيل لجنة نيابية حول مأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر

الكاتب : سناء العوماني الثلاثاء 15 مارس 2022, 09:15 142443

رفع كل من التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مذكرة من أجل إحداث لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول مأساة 45 ألف مغربي، تم طردهم من الجزائر بشكل تعسفي، وبدون سابق إنذار، وذلك للمساهمة في توثيق هذه الفاجعة وضمان حق الضحايا في جبر الضرر المعنوي، والمادي، الذي لحقهم وما يزال. المذكرة التي تتوفر جريدة **"أنفاس بريس"** على نسخة منها، أوضحت بأن الجزائر لم تأخذ بعين الاعتبار إقامة هؤلاء المواطنين المغاربة بصفة شرعية على مدى عقود خلت، إذ أسس عدد كبير منهم أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي إلا إنهم أرغموا على مغادرة التراب الجزائري بدون سبب، فقط لكونهم مغاربة.
ومن بين المبادرات التي تم اتخذها الضحايا، تأسيس جمعيات لإسماع صوتهم، أو عبر القيام بمبادرات فردية، أو توثيق شهاداتهم من خلال إصدار كتب، وأفلام، أو أشكال أخرى، كل ذلك بهدف إبقاء هذا الملف مفتوحا وطنيا ودوليا.

وتتوخى المنظمتان، مواصلة اللجنة النيابية العمل على هذه الأحداث، كن أجل توثيقها من قبل مؤسسة دستوري وازنة، وهي مساهمة ستكون لها قيمة حاسمة في إعادة الاعتبار لكرامة آلاف الأشخاص فضلا عن إثارة ثقل مسؤولية الجزائر الملقاة عليها.
هدف تشكيل اللجنة النيابية هدفه أيضا، تسليط الضوء على الفاجعة، تجميع المعطيات المتواجدة بحوزة مختلف الإدارات، والمصالح العمومية، أو لدى الهيئات أو الأشخاص الذاتيين، والمعنويين، مع حفظ ذاكرة الضحايا المباشرين وغير المباشرين، علاوة على استشراف كل الإمكانيات لرد الاعتبار إليهم، ومساعدتهم، على الوصول لكل وسائل الانتصاف الممكنة.
هذا بالإضافة إلى إعداد وثيقة مرجعية، ستكون الأولى من نوعها صادرة عن مؤسسة دستورية، تتوفر فيها كل المواصفات لدعم جهود الضحايا في ترافعهم على الصعيد الدولي.

LES ÉCO.ma
INSPIRATIONS

Société

Pleins feux à Rabat sur l'affaire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975

Les Eco.ma
15/03/2022

Sensibiliser la communauté internationale au sort des milliers de Marocains expulsés de force de l'Algérie en 1975, a été au centre d'une rencontre tenue lundi à Rabat.

Les participants à cet évènement, organisé à l'initiative de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), et le Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75), ont demandé des réparations à l'Algérie pour les dommages qu'ils ont subis ainsi que leurs familles après cette odieuse expulsion.

L'accent a ainsi été mis sur la tragédie vécue par 350.000 Marocains qui ont été déportés le jour de l'Eid Al Adha, correspondant au 27 décembre 1975, laissant derrière eux leurs proches, leurs voisins et leurs biens, pour se retrouver du jour au lendemain à la frontière orientale du Royaume.

Tenue en présence de nombreuses victimes de cette expulsion arbitraire de la part des autorités algériennes, cette rencontre a été l'occasion de faire un plaidoyer, au nom des victimes, auprès des groupes parlementaires.

Outre la signature d'un accord de coopération entre l'OMDH et CiMEA-75, l'évènement a été marqué également par la signature de la version arabe du livre « Un voyage sans retour » de Mohamed Cherfaoui. Dans cet ouvrage de 12 chapitres, l'auteur qui préside le CiMEA-75 revient sur sa souffrance personnelle et celle de milliers de familles expulsées de l'Algérie en cette sinistre journée de même qu'il évoque des évènements et des personnages marquants.

Dans une déclaration à la MAP, M. Cherfaoui se félicite de la tenue de cette « rencontre contre l'oubli » destinée à recueillir des documents et des preuves qui seront soumis à la Cour internationale de justice, fustigeant la responsabilité du régime algérien dans les souffrances subies par des centaines de milliers de Marocains à l'époque, à la suite de cette déportation « inhumaine ».

« Le régime algérien s'est brutalement introduit dans les maisons pour expulser de chez eux enfants, personnes âgées et femmes, dont certains étaient en plein sommeil », a-t-il confié, affirmant que l'écriture sert à raviver la mémoire de cet évènement tragique.

M. Cherfaoui a rappelé à cet effet le processus d'évacuation vers les frontières marocaines de milliers de femmes, d'hommes, d'enfants, de personnes âgées voire de personnes à besoins spécifiques.

L'Algérie a commis « un double crime odieux: le premier est l'expulsion forcée, et le second est l'oubli et la négligence de ces événements », a-t-il déploré, appelant à sensibiliser la communauté internationale sur ce fait historique particulièrement grave.

منارة
الخير من المصدر
حرر 15 مارس 2022

المغاربة المطرودون من الجزائر يطالبون السلطات الجزائرية بالتعويض وجبر الضرر

تم يوم أمس الاثنين بالرباط تنظيم لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975، من أجل التعريف بقضيتهم لدى المجتمع الدولي.

وطالب المشاركون، في هذا اللقاء ، الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وتم بهذه المناسبة تسليط الضوء على المأساة التي تعرض لها 350 ألف مغربي، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.

كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب « رحلة ذهاب بلا إياب »، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.

وقال محمد الشرفاوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن لقاء اليوم هو « لقاء ضد النسيان »، من أجل تجميع الوثائق والأدلة وتقديمها إلى محكمة العدل الدولية »، محملا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف من المغاربة وقتذاك، جراء التهجير « القسري اللاإنساني.«

ووصف شناعة عملية ترحيل المغاربة تلك، قائلا « قام النظام الجزائري باقتحام البيوت بكل وحشية وأخرجوا الأطفال والشيوخ والنساء من ديارهم، و منهم من كان نائما »، كاشفا أن إحياء الذاكرة أمر لا محيد عنه، وذلك عن طريق التأليف.

كما استحضر عملية اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين، وحتى ذوي الإحتياجات الخاصة صوب الحدود المغربية.

وخلص الشرفاوي إلى أن الجزائر قد قامت بإتيان « جرم شنيع، مكتمل الأركان، فالجريمة الأولى تتعلق بالطرد القسري، أما الثانية فتتمثل في نسيان وإهمال تلك الأحداث »، داعيا إلى التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.

وعرف اللقاء توقيع على اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975

Menara
L'info à la source .ma
MAROC Créé le 15 mars 2022

Pleins feux sur l'affaire des Marocains expulsés de l'Algérie en 1975

Sensibiliser la communauté internationale au sort des milliers de Marocains expulsés de force de l'Algérie en 1975, a été au centre d'une rencontre tenue lundi à Rabat.

Les participants à cet évènement, organisé à l'initiative de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), et le Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75), ont demandé des réparations à l'Algérie pour les dommages qu'ils ont subis ainsi que leurs familles après cette odieuse expulsion.

L'accent a ainsi été mis sur la tragédie vécue par 350.000 Marocains qui ont été déportés le jour de l'Eid Al Adha, correspondant au 27 décembre 1975, laissant derrière eux leurs proches, leurs voisins et leurs biens, pour se retrouver du jour au lendemain à la frontière orientale du Royaume.

Tenue en présence de nombreuses victimes de cette expulsion arbitraire de la part des autorités algériennes, cette rencontre a été l'occasion de faire un plaidoyer, au nom des victimes, auprès des groupes parlementaires.

Outre la signature d'un accord de coopération entre l'OMDH et CiMEA-75, l'évènement a été marqué également par la signature de la version arabe du livre

« Un voyage sans retour » de Mohamed Cherfaoui. Dans cet ouvrage de 12 chapitres, l'auteur qui préside le CiMEA-75 revient sur sa souffrance personnelle et celle de milliers de familles expulsées de l'Algérie en cette sinistre journée de même qu'il évoque des évènements et des personnages marquants.

Dans une déclaration à la MAP, M. Cherfaoui se félicite de la tenue de cette « rencontre contre l'oubli » destinée à recueillir des documents et des preuves qui seront soumis à la Cour internationale de justice, fustigeant la responsabilité du régime algérien dans les souffrances subies par des centaines de milliers de Marocains à l'époque, à la suite de cette déportation « inhumaine ».

« Le régime algérien s'est brutalement introduit dans les maisons pour expulser de chez eux enfants, personnes âgées et femmes, dont certains étaient en plein sommeil », a-t-il confié, affirmant que l'écriture sert à raviver la mémoire de cet évènement tragique.

M. Cherfaoui a rappelé à cet effet le processus d'évacuation vers les frontières marocaines de milliers de femmes, d'hommes, d'enfants, de personnes âgées voire de personnes à besoins spécifiques.

L'Algérie a commis « un double crime odieux: le premier est l'expulsion forcée, et le second est l'oubli et la négligence de ces événements », a-t-il déploré, appelant à sensibiliser la communauté internationale sur ce fait historique particulièrement grave.

يطالبون بجبر الضرر.. ملف المغاربة المطرودين من الجزائر يعود للواجهة

كتبه :خديجة وريدفي 15 :مارس 2022في :سلايد شو ,سياسة

عاد ملف المغاربة المطرودين من الجزائر في إطار ما يعرف بـ "المسيرة الكحلة"، الجريمة ضد الإنسانية، التي اركبت في عهد هواري بومدين سنة 1975، إلى واجهة الأحداث، حيث طالبوا خلال لقاء نظم أمس الاثنين بالرباط، النظام الجزائري بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وقد تم، خلال هذا اللقاء الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولى لدعم العائلات ذات الأصل المغربى المطرودة تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين،، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب "رحلة ذهاب بلا إياب"، لمحمد الشرفاوي (رئيس التجمع الدولى لدعم العائلات ذات الأصل المغربى المطرودة من الجزائر سنة 1975)، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.

وعرف اللقاء توقيع على اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975.

ويذكر أن النظام الجزائري كان أقدم على طرد وتهجير قسري غير قانوني لما يقارب **45** ألف عائلة مغربية، كانت تقيم بطريقة شرعية وقانونية فوق التراب الجزائري طيلة عقود من الزمن، وصادرت جميع ممتلكاتها ومعاشاتها، ما يعتبر جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

اشطاري24

الرباط ...التعريف بقضية المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر

تم الاثنين بالرباط تنظيم لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975، من أجل التعريف بقضيتهم لدى المجتمع الدولي.

وطالب المشاركون، في هذا اللقاء ، الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وتم بهذه المناسبة تسليط الضوء على المأساة التي تعرض لها 350 ألف مغربي، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.

كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب "رحلة ذهاب بلا إياب"، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.

وقال محمد الشرفاوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن لقاء اليوم هو "لقاء ضد النسيان"، من أجل تجميع الوثائق والأدلة وتقديمها إلى محكمة العدل الدولية"، محملا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف من المغاربة وقتذاك، جراء التهجير "القسري اللاإنساني."

ووصف شناعة عملية ترحيل المغاربة تلك، قائلا "قام النظام الجزائري باقتحام البيوت بكل وحشية وأخرجوا الأطفال والشيوخ والنساء من ديارهم، و منهم من كان نائما"، كاشفا أن إحياء الذاكرة أمر لا محيد عنه، وذلك عن طريق التأليف.

كما استحضر عملية اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين، وحتى ذوي الإحتياجات الخاصة صوب الحدود المغربية.

وخلص الشرفاوي إلى أن الجزائر قد قامت بإتيان "جرم شنيع، مكتمل الأركان، فالجريمة الأولى تتعلق بالطرد القسري، أما الثانية فتتمثل في نسيان وإهمال تلك الأحداث"، داعيا إلى التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.

وعرف اللقاء توقيع على اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975.

منشور منذ أسبوعين في 15 مارس 2022

ماء العينين عناني

مغاربة مطرودون من الجزائر يطالبون بجبر الضرر و التعويض

تم أمس الاثنين بالرباط تنظيم لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975، من أجل التعريف بقضيتهم لدى المجتمع الدولي.

وطالب المشاركون، في هذا اللقاء ، الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وتم بهذه المناسبة تسليط الضوء على المأساة التي تعرض لها 350 ألف مغربي، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.

كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب "رحلة

ذهاب بلا إياب"، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.

قضية المغاربة المطرودين من الجزائر محور لقاء بالرباط

Moderateur Anaharnews 15/03/2022الرئيسية0

شكل موضوع " المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975" محور لقاء نظم بالرباط اليوم الاثنين 14مارس2022، من أجل التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.
وطالب المشاركون، فى هذا اللقاء ، الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التى لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.
وتم بهذه المناسبة تسليط الضوء على المأساة التى تعرض لها 350 ألف مغربى، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.
كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب "رحلة ذهاب بلا إياب"، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة

من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.
وقال محمد الشرفاوي، في تصريح للصحافة إن لقاء اليوم هو "لقاء ضد النسيان"، من أجل تجميع الوثائق والأدلة وتقديمها إلى محكمة العدل الدولية"، محملا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف من المغاربة وقتذاك، جراء التهجير "القسري اللاإنساني."
ووصف شناعة عملية ترحيل المغاربة تلك، قائلا "قام النظام الجزائري باقتحام البيوت بكل وحشية وأخرجوا الأطفال والشيوخ والنساء من ديارهم، و منهم من كان نائما"، كاشفا أن إحياء الذاكرة أمر لا محيد عنه، وذلك عن طريق التأليف.
كما استحضر عملية اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين، وحتى ذوي الإحتياجات الخاصة صوب الحدود المغربية.
وخلص الشرفاوي إلى أن الجزائر قد قامت بإتيان "جرم شنيع، مكتمل الأركان، فالجريمة الأولى تتعلق بالطرد القسرى، أما الثانية فتتمثل في نسيان وإهمال تلك الأحداث"، داعيا إلى التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.
وعرف اللقاء توقيع على اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975.

منبر

الجمعة 25 مارس 2022 - 23:29 مساءً

مغاربة "المسيرة الكحلة" يقاضون الجزائر

منبر بريس: الرباط

نُظم الاثنين بالرباط لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975، من أجل التعريف بقضيتهم لدى المجتمع الدولي.

وطالب المشاركون، في هذا اللقاء، الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وتم بهذه المناسبة تسليط الضوء على المأساة التي تعرض لها 350 ألف مغربي، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.

كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب "رحلة ذهاب بلا إياب"، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.

وقال محمد الشرفاوي،إن لقاء اليوم هو "لقاء ضد النسيان"، من أجل تجميع الوثائق والأدلة وتقديمها إلى محكمة العدل الدولية"، محملا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف من المغاربة وقتذاك، جراء التهجير "القسري اللاإنساني."

ووصف شناعة عملية ترحيل المغاربة تلك، قائلا "قام النظام الجزائري باقتحام البيوت بكل وحشية وأخرجوا الأطفال والشيوخ والنساء من ديارهم، و منهم من كان نائما"، كاشفا أن إحياء الذاكرة أمر لا محيد عنه، وذلك عن طريق التأليف.

كما استحضر عملية اقتيادا للآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين، وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة صوب الحدود المغربية.

وخلص الشرفاوي إلى أن الجزائر قد قامت بإتيان "جرم شنيع، مكتمل الأركان، فالجريمة الأولى تتعلق بالطرد القسري، أما الثانية فتتمثل في نسيان وإهمال تلك الأحداث"، داعيا إلى التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.

وعرف اللقاء توقيع على اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975.

MEDIAS24
La référence de l'information économique

CONTRIBUER

Quoi de neuf

L'affaire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 en débat à Rabat

Par Rédaction Medias24

Le 15 mars 2022 à 12h01 | Modifié 15 mars 2022 à 16h15

L'évènement a été l'occasion de sensibiliser la communauté internationale sur le sort des milliers de Marocains expulsés de force d'Algérie en 1975.

Cet évènemet s'est tenu lundi 14 mars à Rabat sur initiative de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH) et du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75).

Les participants ont demandé des **réparations** à l'Algérie pour les dommages qu'ils ont subis ainsi que leurs familles, après cette odieuse expulsion.

L'accent a été mis sur la tragédie vécue par **350.000 Marocains** déportés le jour de

l'Eid Al Adha, correspondant au 27 décembre 1975, laissant derrière eux leurs proches et leurs biens, pour se retrouver du jour au lendemain à la frontière orientale du Royaume.

Tenue en présence de nombreuses victimes de cette expulsion arbitraire de la part des autorités algériennes, cette rencontre a été l'occasion de constituer un plaidoyer, au nom des victimes, auprès des groupes parlementaires.

Outre la signature d'un accord

Outre la signature d'un accord

de coopération entre l'OMDH et le CiMEA-75, l'événement a également été marqué par la signature de la version arabe du livre ***Un voyage sans retour*** de Mohamed Cherfaoui. Dans cet ouvrage de 12 chapitres, l'auteur, président du CiMEA-75, revient sur sa souffrance et celle de milliers de familles expulsées d'Algérie en cette sinistre journée. Il évoque aussi d'autres événements et personnages marquants.

(Avec MAP)

لقاء بالرباط للتعريف بقضية المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر سنة 1975

الإثنين, 14 مارس, 2022 إلى 23:51

الرباط – تم اليوم الاثنين بالرباط تنظيم لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975، من أجل التعريف بقضيتهم لدى المجتمع الدولي.

وطالب المشاركون، في هذا اللقاء ، الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وتم بهذه المناسبة تسليط الضوء على المأساة التي تعرض لها 350 ألف مغربي، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.

كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب "رحلة ذهاب بلا إياب"، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.

وقال محمد الشرفاوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن لقاء اليوم هو "لقاء ضد النسيان"، من أجل تجميع الوثائق والأدلة وتقديمها إلى محكمة العدل الدولية"، محملا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف من المغاربة وقتذاك، جراء التهجير "القسري اللاإنساني."

ووصف شناعة عملية ترحيل المغاربة تلك، قائلا "قام النظام الجزائري باقتحام البيوت بكل وحشية وأخرجوا الأطفال والشيوخ والنساء من ديارهم، و منهم من كان نائما"، كاشفا أن إحياء الذاكرة أمر لا محيد عنه، وذلك عن طريق التأليف.

.كما استحضر عملية اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين، وحتى ذوي الإحتياجات الخاصة صوب الحدود المغربية

وخلص الشرفاوي إلى أن الجزائر قد قامت بإتيان "جرم شنيع، مكتمل الأركان، فالجريمة الأولى تتعلق بالطرد القسري، أما الثانية فتتمثل في نسيان وإهمال تلك الأحداث"، داعيا إلى التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.

وعرف اللقاء توقيع على اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975.

www. bayanealyaoume.press.ma

بيان اليوم

■ المؤسس: علي يعته ■ مدير النشر: محتات الرقاص ■ الأربعاء 16 مارس 2022 العدد: 9474 ■ الثمن: 4 دراهم

في لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر

دعوة لقصر المرادية من أجل التعويض عن خسائر التهجير الشنيع

تم، أول أمس الاثنين، بالرباط تنظيم لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975، من أجل التعريف بقضيتهم لدى المجتمع الدولي.

وطالب المشاركون، في هذا اللقاء الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وتم بهذه المناسبة تسليط الضوء على المأساة التي تعرض لها 350 ألف مغربي، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.

كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب «رحلة ذهاب بلا إياب»، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الاصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث يصعب نسيانها.

وقال محمد الشرفاوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن لقاء اليوم هو «لقاء ضد النسيان»، من أجل تجميع الوثائق والأدلة وتقديمها إلى محكمة العدل الدولية»، محملا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف من المغاربة وقتذاك، جراء التهجير «القسري اللاإنساني».

ووصف شناعة عملية ترحيل المغاربة تلك، قائلا «قام النظام الجزائري باقتحام البيوت بكل وحشية وأخرجوا الأطفال والشيوخ والنساء من ديارهم، و منهم من كان نائما»، كاشفا أن إحياء الذاكرة أمر لا محيد عنه، وذلك عن طريق التأليف.

كما استحضر عملية اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين، وحتى ذوي الإحتياجات الخاصة صوب الحدود المغربية.

وخلص الشرفاوي إلى أن الجزائر قد قامت بإتيان «جرم شنيع، مكتمل الأركان، فالجريمة الأولى تتعلق بالطرد القسري، أما الثانية فتتمثل في نسيان وإهمال تلك الأحداث»، داعيا إلى التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.

وعرف اللقاء توقيع على اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975.

Directeur fondateur : Ali Yata | Directeur de la publication : Mahtat Rakas

AL BAYANE

Depuis 1972

Mercredi 16 mars 2022 N° 14215 Prix : 4 DH - 1 Euro

Marocains expulsés de l'Algérie en 1975

Pleins feux sur un odieux crime d'Etat

Sensibiliser la communauté internationale au sort des milliers de Marocains expulsés de force de l'Algérie en 1975, a été au centre d'une rencontre tenue lundi à Rabat.

Les participants à cet évènement, organisé à l'initiative de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), et le Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75), ont demandé des réparations à l'Algérie pour les dommages qu'ils ont subis ainsi que leurs familles après cette odieuse expulsion.

L'accent a ainsi été mis sur la tragédie vécue par 350.000 Marocains qui ont été déportés le jour de l'Eid Al Adha, correspondant au 27 décembre 1975, laissant derrière eux leurs proches, leurs voisins et leurs biens, pour se retrouver du jour au lendemain à la frontière orientale du Royaume.

Tenue en présence de nombreuses victimes de cette expulsion arbitraire de la part des autorités algériennes, cette rencontre a été l'occasion de faire un plaidoyer, au nom des victimes, auprès des groupes parlementaires.

Outre la signature d'un accord de coopération entre l'OMDH et CiMEA-75, l'évènement a été marqué également par la signature de la version arabe du livre «Un voyage sans retour» de Mohamed Cherfaoui.

Dans cet ouvrage de 12 chapitres, l'auteur qui préside le CiMEA-75 revient sur sa souffrance personnelle et celle de milliers de familles expulsées de l'Algérie en cette sinistre journée de même qu'il évoque des évènements et des personnages marquants.

Dans une déclaration à la MAP, M. Cherfaoui se félicite de la tenue de cette «rencontre contre l'oubli» destinée à recueillir des documents et des preuves qui seront soumis à la Cour internationale de justice, fustigeant la responsabilité du régime algérien dans les souffrances subies par des centaines de milliers de Marocains à l'époque, à la suite de cette déportation «inhumaine».

«Le régime algérien s'est brutalement introduit dans les maisons pour expulser de chez eux enfants, personnes âgées et femmes, dont certains étaient en plein sommeil», a-t-il confié, affirmant que l'écriture sert à raviver la mémoire de cet évènement tragique.

M. Cherfaoui a rappelé à cet effet le processus d'évacuation vers les frontières marocaines de milliers de femmes, d'hommes, d'enfants, de personnes âgées voire de personnes à besoins spécifiques.

L'Algérie a commis «un double crime odieux: le premier est l'expulsion forcée, et le second est l'oubli et la négligence de ces événements», a-t-il déploré, appelant à sensibiliser la communauté internationale sur ce fait historique particulièrement grave.

www.libe.ma

Libération

Directeur de Publication et de la Rédaction : **Mohamed Benarbia** Prix: 4 DH N°: 9567 Mercredi 16 Mars 2022

Pleins feux à Rabat sur l'affaire des Marocains expulsés de l'Algérie en 1975

Sensibiliser la communauté internationale au sort des milliers de Marocains expulsés de force de l'Algérie en 1975, a été au centre d'une rencontre tenue lundi à Rabat.

Les participants à cet événement, organisé à l'initiative de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), et le Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75), ont demandé des réparations à l'Algérie pour les dommages qu'ils ont subis ainsi que leurs familles après cette odieuse expulsion.

L'accent a ainsi été mis sur la tragédie vécue par 350.000 Marocains qui ont été déportés le jour de l'Aid Al Adha, correspondant au 27 décembre 1975, laissant derrière eux leurs proches, leurs voisins et leurs biens, pour se retrouver du jour au lendemain à la frontière orientale du Royaume.

Tenue en présence de nombreuses victimes de cette expulsion arbitraire de la part des autorités algériennes, cette rencontre a été l'occasion de faire un plaidoyer, au nom des victimes, auprès des groupes parlementaires. Outre la signature d'un accord de coopération entre l'OMDH et CiMEA-75, l'évènement a été marqué également par la signature de la version arabe du livre "Un voyage sans retour" de Mohamed Cherfaoui.

Dans cet ouvrage de 12 chapitres, l'auteur qui préside le CiMEA-75 revient sur sa souffrance personnelle et celle de milliers de familles expulsées de l'Algérie en cette sinistre journée, de même qu'il évoque des évènements et des personnages marquants.

Dans une déclaration à la MAP, M. Cherfaoui se félicite de la tenue de cette "rencontre contre l'oubli" destinée à recueillir des documents et des preuves qui seront soumis à la Cour internationale de justice, fustigeant la responsabilité du régime algérien dans les souffrances subies par des centaines de milliers de Marocains à l'époque, à la suite de cette déportation "inhumaine".

"Le régime algérien s'est brutalement introduit dans les maisons pour expulser de chez eux enfants, personnes âgées et femmes, dont certains étaient en plein sommeil", a-t-il confié, affirmant que l'écriture sert à raviver la mémoire de cet événement tragique. M. Cherfaoui a rappelé à cet effet le processus d'évacuation vers les frontières marocaines de milliers de femmes, d'hommes, d'enfants, de personnes âgées voire de personnes à besoins spécifiques.

L'Algérie a commis "un double crime odieux: le premier est l'expulsion forcée, et le second est l'oubli et la négligence de ces événements", a-t-il déploré, appelant à sensibiliser la communauté internationale sur ce fait historique particulièrement grave.

عمر بنجلون
1975 - 1936
شهيد صحافة
الاتحاد
الاشتراكي

الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki

الاربعاء 16 مارس 2022 الموافق 13 شعبان 1443 العدد 13.095

مدير النشر والتحرير:
عبد الحميد جماهري

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak
www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

الثمن: 4 دراهم

حملوا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف منهم

المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 يطالبون تبون بالتعويض

تم بالرباط تنظيم لقاء تواصلي حول المغاربة المطرودين بشكل قسري من الجزائر عام 1975، من أجل التعريف بقضيتهم لدى المجتمع الدولي.

وطالب المشاركون، في هذا اللقاء، الذي نظم بشراكة بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجزائر بجبر الضرر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وبذويهم جراء هذا التهجير الشنيع.

وتم بهذه، أول أمس الاثنين، تسليط الضوء على المأساة التي تعرض لها 350 ألف مغربي، لدى ترحيلهم يوم عيد الأضحى المبارك الموافق للسابع والعشرين من شهر دجنبر من سنة 1975، تاركين أحبابهم وجيرانهم وممتلكاتهم، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها على الحدود الشرقية للمغرب.

كما تم، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من ضحايا الطرد الجزائري التعسفي، تقديم المذكرة الترافعية حول ملف المغاربة المطرودين، للفرق النيابية، علاوة على توقيع النسخة العربية لكتاب «رحلة ذهاب بلا إياب»، لمحمد الشرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، والذي يتناول فيه معاناته وآلاف العائلات المطرودة من الجزائر في ذاك اليوم المشؤوم. ويتألف هذا الإصدار من 12 فصلا مفعما بالشخوص وبأحداث بصعب نسيانها.

وقال محمد الشرفاوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن لقاء اليوم هو «لقاء ضد النسيان»، من أجل تجميع الوثائق والأدلة وتقديمها إلى محكمة العدل الدولية»، محملا النظام الجزائري مسؤولية المعاناة التي تعرض لها مئات الآلاف من المغاربة وقتذاك، جراء التهجير «القسري واللاإنساني».

ووصف شناعة عملية ترحيل المغاربة تلك، قائلا «قام النظام الجزائري باقتحام البيوت بكل وحشية وأخرجوا الأطفال والشيوخ والنساء من ديارهم، ومنهم من كان نائما»، كاشفا أن إحياء الذاكرة أمر لا محيد عنه، وذلك عن طريق التأليف.

كما استحضر عملية اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين، وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة صوب الحدود المغربية.

وخلص الشرفاوي إلى أن الجزائر قد قامت بإثنين «جرم شنيع، مكتمل الأركان، فالجريمة الأولى تتعلق بالطرد القسري، اما الثانية فتتمثل في نسيان وإهمال تلك الأحداث»، داعيا إلى التعريف بهذه القضية لدى المجتمع الدولي.

وعرف اللقاء توقيع اتفاقية تعاون بين المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975.

SNRTnews

المغاربة المطرودون من الجزائر .. المطالبة بلجنة لتقصي الحقائق

15/03/2022 - 22:57
SNRTnews

مقر البرلمان © | رزقو عبد المجيد

دعا التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975 والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إلى إحداث لجنة نيابية لتقصي الحقائق، وفقا لأحكام الفصل 67 من الدستور، والقوانين الجاري بها العمل حول مأساة الطرد التعسفي الذي طال مغاربة من الجزائر منذ 47 سنة .

وشددت الهيئتان، في مذكرة كشفت عنها في ندوة صحفية نظمت الاثنين 14مارس بالرباط، على أهمية توثيق هذه الأحداث من قبل مؤسسة مجلس النواب.

وأوضحتا أن هذه الخطوة "ستكون لها قيمة حاسمة في إعادة الاعتبار لكرامة آلاف الأشخاص"، وكذا "إثارة مسؤولية الدولة الجزائرية بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، مسؤولية استدامة معاناة الآلاف من الضحايا من خلال الإصرار على نكران ما اقترفت من جرائم."

وقال المصدر ذاته إن اللجنة "ستسلط الضوء على هذه الفاجعة وتجميع كل المعطيات حولها سواء تلك الموجودة بحوزة مختلف الإدارات والمصالح العمومية أو لدى الهيئات أو الأشخاص الذاتيين أو المعنويين، مع حفظ ذاكرة الضحايا المباشرين وغير المباشرين."

وسجلت المنظمتان في المذكرة أن "الدولة الجزائرية، لم تأخذ بعين الاعتبار إقامة هؤلاء المواطنين المغاربة بصفة شرعية بالتراب الجزائري على مدى عقود خلت.

وأشارتا إلى أن "الجهود الترافعية لجمعيات الضحايا، مكنت من طرح هذا الملف على أنظار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم، غير أن هذه الخطوات على الرغم من أهميتها، تظل غير كافية خاصة في ظل استمرار الدولة الجزائرية في التعتيم على هذه الجريمة ونكران حدوثها أصلا وتزييف الحقائق بشأنها."

التجمع الدولي لدعم المطرودين من الجزائر يجدد مجلسه الإداري تعرف عليه

الكاتب : أنفاس بريس الأحد 3 مارس 2024, 13:24 15055

هواري بومدين عنوان جريمة طرد المغاربة من الجزائر

أسفر الجمع العام العادي الذي عقده التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، السبت 2 مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، عن انتخاب محمد الشرفاوي رئيسا، وعبد الرزاق الحنوشي نائبا له، فتيحة السعيدي كاتبة عامة، الحسين بوعسرية أمينا للمال، وجمال المحافظ مستشارا.

وجرى خلال هذا الجمع تقديم التقريرين الأدبي، والمالي ومناقشتهما، والمصادقة عليهما بالإجماع، كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد.

وشكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة، والتاريخ، والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

كما تم التداول حول إمكانية التعاون، والشراكة وطنيا، ولاسيما جمعيات الضحايا، والمنظمات الحقوقية، و دوليا، مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق، والحريات، و التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في 8 دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، هذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر . مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام، كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة، والبرلمان، والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر 1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف التجمع إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير

لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

مصداقية الخبر
هرماس بريس
HERMAS PRESSE

تخليد ذكرى مرور 50 سنة على مأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975

HASSAN HERMAS3 مارس، 2024لا توجد تعليقات2 دقائق

فيسبوكتويتربينتيريست

شاركها

الرباط(هرماس بريس):

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت، 2 مارس 2024، بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في الرباط.

وأفاد بلاغ بهذا الخصوص أنه جرى خلال هذا الجمع العام تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا، وعبد الرزاق الحنوشي نائبا له، وفتيحة السعيدي كاتبة عامة، والحسين بوعسرية أمينا للمال، وجمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة والتاريخ، والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

وحسب المصدر نفسه، فقد تداول المشاركون في الجمع العام إمكانية التعاون والشراكة لاسيما مع جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية على الصعيد الوطني، ومع مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات على الصعيد الدولي.

علاوة عن ذلك، فقد تم التداول حول موضوع التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر.

واستعرض المشاركون في الجمع العام أيضا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية. وتهدف هذه الهيئة بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد، والدفاع عن مصالح

الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية، فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات

العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف التجمع إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض

المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرارالتي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر، أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

/https://anwarpress.com/392952

Marocains expulsés d’Algérie: un demi-siècle de souffrances

- Share on Facebook
- Share on Twitter
- +Share on Google

• LE COLLIMATEUR

mars 2024 19:27 3 •

Twitter0 WhatsApp Facebook0 Messenger

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA 75) a tenu son assemblée générale ordinaire, hier samedi 2 mars 2024, au siège de l'Organisation .Marocaine des Droits Humains (OMDH) à Rabat

L'Assemblée a été marquée par la présentation, la discussion et l'adoption à l'unanimité des rapports moral et financier. Ensuite, les membres présents ont procédé à l'élection du Conseil Administratif et le nouveau Bureau Exécutif. Ce dernier est composé de Mohammed Cherfaoui en qualité de Président, Abderrazzak El Hannouchi, vice-Président, Fatiha Saïdi, Secrétaire générale, El-Houssine Bouasria, .Trésorier, et Jamal EL-Mohafide, en tant que Conseiller

Les participants à l'assemblée générale ont procédé, selon le communiqué, à l'évaluation de l'action du Collectif, fondé le 27 février 2021, au cours des trois dernières années, et à la mise à jour de sa .stratégie d'action pour les prochaines étapes

Cette assemblée a été l'occasion d'évaluer la performance des deux groupes de travail chargés de préserver la mémoire, l'histoire et l'adaptation juridique de la tragédie de l'expulsion arbitraire des .Marocains d'Algérie

Les membres ont examiné la possibilité de coopération et de partenariat au niveau national notamment avec les associations de victimes, les organisations des droits humains et l'ensemble des institutions internationales en charge de la protection des droits et des libertés, ainsi que la préparation de la commémoration du 50ème anniversaire de la tragédie ayant mené à l'expulsion arbitraire de milliers de familles marocaines d'Algérie le 8 décembre 2025, avec l'organisation d'une .série de manifestations et d'événements pour marquer son demi-siècle

D'autres sujets ont été abordés par les participants qui ont également examiné le parcours des efforts de plaidoyers menés par le Collectif International auprès du gouvernement, du Parlement et des institutions .constitutionnelles concernées par l'expulsion des Marocains d'Algérie

Focus sur le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975

Il convient de noter que le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 est une organisation internationale non gouvernementale qui vise notamment à restaurer la mémoire des expulsions et à défendre les intérêts des individus expulsés devant les organes nationaux et internationaux, ainsi qu'à obtenir une reconnaissance officielle des autorités algériennes des atrocités commises en 1975 à l'encontre de la communauté marocaine résidant légalement en Algérie.

Il vise également à récupérer les biens confisqués par l'État algérien de manière illégale et à obtenir une compensation matérielle et morale pour les victimes des dommages subis en raison de l'expulsion collective et arbitraire, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec celles qui sont toujours en Algérie ou par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc.

Le Collectif International, qui comprend des membres parmi les victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, s'appuie, pour chacune de ses actions sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme et les conventions internationales relatives aux droits humains et des mécanismes connexes.

LE COLLECTIF INTERNATIONAL DE SOUTIEN AUX MAROCAIN EXPULSÉES D'ALGÉRIE TIENT SON ASSEMBLÉE GÉNÉRALE ORDINAIRE

Enfants expulsés d'Algérie en 1975. Les participants à l'assemblée générale ont procédé à l'évaluation de la performance du Collectif, fondé le 27 février 2021, au cours de ses trois dernières années

PAR QUID
03MAR 2024 À 00H14
PARTAGER :
Facebook
Twitter

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 a tenu son assemblée générale ordinaire, ce samedi 2 mars 2024, au siège de l'Organisation Marocaine des Droits .Humains (OMDH) à Rabat

L'Assemblée a été marquée par la présentation, la discussion et l'adoption à l'unanimité des rapports moral et financier. Ensuite, les membres présents ont procédé à l'élection du Conseil Administratif et le nouveau Bureau Exécutif. Ce dernier est composé de Mohammed Cherfaoui en qualité de Président, Abderrazzak El Hannouchi de vice-Président, Fatiha Saïdi de Secrétaire générale, El-Houssine Bouasria de .Trésorier et Jamal EL-Mohafide en tant que Conseiller

Les participants à l'assemblée générale ont procédé à l'évaluation de la performance du Collectif, fondé le 27 février 2021, au cours de ses trois dernières années, ainsi que de mettre à jour la stratégie d'action pour les prochaines étapes. Ce fut également un moment d'évaluation de la performance des deux groupes de travail chargés de préserver la mémoire, l'histoire et l'adaptation juridique de la tragédie de l'expulsion .arbitraire des Marocains d'Algérie

En outre, les membres ont discuté la possibilité de coopération et de partenariat au niveau national notamment avec les associations de victimes, les organisations des droits humains et l'ensemble des institutions internationales en charge de la protection des droits et des libertés, ainsi que la préparation de la commémoration du 50ème anniversaire de la tragédie ayant mené à l'expulsion arbitraire de milliers de familles marocaines d'Algérie le 8 décembre 2025, avec l'organisation

d'une série de manifestations et d'événements pour marquer son demi-siècle.

Les participants ont également examiné le parcours des efforts de plaidoyers menés par le Collectif International auprès du gouvernement, du Parlement et des institutions constitutionnelles concernées par l'expulsion des Marocains d'Algérie.

Lz Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 est une organisation internationale non gouvernementale qui vise notamment à restaurer la mémoire des expulsions et à défendre les intérêts des individus expulsés devant les organes nationaux et internationaux, ainsi qu'à obtenir une reconnaissance officielle des autorités algériennes supérieures pour les atrocités commises en 1975 à l'encontre de la communauté d'origine marocaine résidant légalement en Algérie.

Il vise également à récupérer les biens confisqués par l'État algérien de manière illégale et à obtenir une compensation matérielle et morale pour les victimes des dommages subis en raison de l'expulsion collective et arbitraire, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec celles qui sont toujours en Algérie ou par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc.

Le Collectif International, qui comprend des membres parmi les victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, s'appuie, pour chacune de ses actions sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme et les conventions internationales relatives aux droits humains et des mécanismes connexes desdits.

Rabat, le 2 mars 2024,

cimea75@gmail.com

التجمع الدولي لدعم المطرودين من الجزائر يجدد مجلسه الإداري

جورنال243 مارس 2024

انتخب محمد الشرفاوي رئيسا للتجمع الدولي لدعم المطرودين من الجزائر، الذي عقد جمعه العام العادي أمس الثلاثاء 2 مارس 2024، بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

كما تم انتخاب، عبد الرزاق الحنوشي نائبا، فتيحة السعيدي كاتبا عاما، حسين بوعصرية أمينا للصندوق، وجمال الوالي مستشارا.

وتم خلال هذا الاجتماع عرض التقارير الأدبية والمالية ومناقشتها والموافقة عليها بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين قاموا بدورهم باختيار المكتب التنفيذي الجديد. من الجزائر.

كما تمت مناقشة إمكانية التعاون والشراكة على المستوى الوطني، خاصة مع جمعيات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان، وعلى المستوى الدولي مع كافة الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات، والاستعداد لإحياء الذكرى الخمسين لهذا اليوم. مأساة 8 ديسمبر 2025. بتنظيم سلسلة من المظاهرات والفعاليات، هذه المناسبة التي تصادف مرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف العائلات المغربية من الجزائر.

كما تناول المشاركون في أعمال الجمعية العمومية موضوعات أخرى، فضلا عن سير الجهود الدعوية التي تقوم بها الجمعية الدولية لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بقضية طرد المغاربة من الجزائر.

التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر يعقد جمعه العام العادي

03 مارس 2024 - 20:32

المشاركة عبر

- FACEBOOK
- TWITTER

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت ثاني مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، وتم خلاله انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا و عبدالرزاق الحنوشي نائبا له و فتيحة السعيدي كاتبة عامة و الحسين بوعسرية أمينا للمال و جمال المحافظ مستشارا.

و أفاد التجمع في بلاغ، أن هذه المناسبة شكلت فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية

العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

وأضاف نص البلاغ، أن الجمع خصص أيضا للتداول حول إمكانية التعاون و الشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا و المنظمات الحقوقية ، و دوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق و الحريات ، و التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر ، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة و البرلمان و المؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

وأشار المصدر ذاته، إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

وأوضح التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، أنه يسترشد بميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة

Maroc / Algérie – Le CiMEA75 dévoile l'élection du Conseil Administratif et du Bureau Exécutif

3mars 2024

Tragédie. Les familles d'origine marocaine expulsées arbitrairement d'Algérie en 1975 par le régime autoritaire de Haouari Boumédiène, leur Collectif International CiMEA75 a tenu son assemblée générale ordinaire, le samedi 2 mars 2024, au siège de l'Organisation Marocaine des Droits Humains (OMDH) à Rabat

L'Assemblée a été marquée par la présentation, la discussion et l'adoption à l'unanimité des rapports moral et financier. Ensuite, les membres présents ont procédé à l'élection du Conseil Administratif et le nouveau Bureau Exécutif. Ce dernier est composé de Mohammed Cherfaoui en qualité de Président, Abderrazzak El Hannouchi de vice-Président, Fatiha Saïdi de Secrétaire générale, El-Houssine Bouasria de .Trésorier et Jamal EL-Mohafide en tant que Conseiller

Cette occasion a permis aux membres participants à l'assemblée générale d'évaluer la performance du Collectif, fondé le 27 février 2021, au cours de ses trois dernières années, ainsi que de mettre à jour la stratégie d'action pour les prochaines étapes. Ce fut également un moment d'évaluation de la performance des deux groupes de travail chargés de préserver la mémoire, l'histoire et l'adaptation juridique de la .tragédie de l'expulsion arbitraire des Marocains d'Algérie

En outre, les membres ont discuté la possibilité de coopération et de partenariat au niveau national notamment avec les associations de victimes, les organisations des droits humains et l'ensemble des institutions internationales en charge de la protection des droits et des libertés, ainsi que la préparation de la commémoration du 50ème anniversaire de la tragédie ayant mené à l'expulsion arbitraire de milliers de familles marocaines d'Algérie le 8 décembre 2025, avec l'organisation d'une série de manifestations et d'événements pour marquer son demi-.siècle

Commémoration du 50ème anniversaire de l'expulsion arbitraire des + + Marocains d'Algérie en 1975

D’autres sujets ont été abordés par les participants qui ont également examiné le parcours des efforts de plaidoyers menés par le Collectif International auprès du gouvernement, du Parlement et des institutions .constitutionnelles concernées par l’expulsion des Marocains d’Algérie

Il convient de noter que le Collectif International de soutien aux familles d’origine marocaine expulsées d’Algérie en 1975 est une organisation internationale non gouvernementale qui vise notamment à restaurer la mémoire des expulsions et à défendre les intérêts des individus expulsés devant les organes nationaux et internationaux, ainsi qu’à obtenir une reconnaissance officielle des autorités algériennes supérieures pour les atrocités commises en 1975 à l’encontre de la communauté d’origine .marocaine résidant légalement en Algérie

Il vise également à récupérer les biens confisqués par l’État algérien de manière illégale et à obtenir une compensation matérielle et morale pour les victimes des dommages subis en raison de l’expulsion collective et arbitraire, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec celles qui sont toujours en Algérie ou par la réouverture des frontières .terrestres entre l’Algérie et le Maroc

Le Collectif International, qui comprend des membres parmi les victimes de cette expulsion et d’autres acteurs soutenant cette cause, s’appuie, pour chacune de ses actions sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l’Homme et les conventions internationales relatives aux droits humains et des .mécanismes connexes desdits

Article19.ma

فالذكرى 50 ديال المأساة.. انتخاب المجلس الإداري والمكتب التنفيذي ديال التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر

الوالي الزاز -كود- العيون///

Elouali.zaz.1987@gmail.com

خلّد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 الذكرى الخمسين لمأساة الطرد التعسفي اللي تعرضوا ليه المغاربة من الجزائر بعقد جمعه العام العادي البارح السبت 02 مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وقال بيان توصلات بيه "گود"، إن الجمع عرف عرض التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع، بالإضافة لانتخاب أعضاء المجلس الإداري اللي اختار بدوره المكتب التنفيذي الجديد، واللي غادي يكون مكون من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال وجمال المحافظ مستشارا.

وأوضح البيان أن انعقاد الجمع العام كان فرصة للأعضاء باش يديرو تقييم لأداء التجمع اللي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، وكذا تحيين مقاربة العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن "تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة والتاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر".

وتداول الأعضاء أيضا حول "إمكانية التعاون والشراكة وطنيا، ولاسيما جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية، ودوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات، والتحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر".

وذكّر البيان بأن "التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، ويهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية".

وكيسعى إلى "استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب. ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة".

2024/03/03 22:00آش واقع

فالذكرى 50 ديال المأساة.. انتخاب المجلس الإداري والمكتب التنفيذي ديال التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر

الوالي الزاز -كود- العيون///

Elouali.zaz.1987@gmail.com

خلّد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 الذكرى الخمسين لمأساة الطرد التعسفي اللي تعرضوا ليه المغاربة من الجزائر بعقد جمعه العام العادي البارح السبت 02 مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

التجمع الدولي لدعم المطرودين من الجزائر يجدد مجلسه الإداري

مجتمع كتب في 3 مارس، 2024 - 22:30 تابعوا عبر على

عبّر

أسفرت الجمع العام العادي الذي عقده التجمع الدولي لدعم الأسر المغربية المهجرة من الجزائر عام 1975، يوم السبت 2 مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، عن انتخاب محمد الشرفاوي رئيسا، عبد الرزاق الحنوشي نائبا، فتيحة السعيدي كاتبا عاما، حسين بوعصرية أمينا للصندوق، وجمال الوالي مستشارا.

وتم خلال هذا الاجتماع عرض التقارير الأدبية والمالية ومناقشتها والموافقة عليها بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين قاموا بدورهم باختيار المكتب التنفيذي الجديد. من الجزائر.

كما تمت مناقشة إمكانية التعاون والشراكة على المستوى الوطني، خاصة مع جمعيات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان، وعلى المستوى الدولي مع كافة الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات، والاستعداد لإحياء الذكرى الخمسين لهذا اليوم. مأساة 8 ديسمبر 2025. بتنظيم سلسلة من المظاهرات والفعاليات، هذه المناسبة التي تصادف مرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف العائلات المغربية من الجزائر.

كما تناول المشاركون في أعمال الجمعية العمومية موضوعات أخرى، فضلا عن سير الجهود الدعوية التي تقوم بها الجمعية الدولية لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بقضية طرد المغاربة من الجزائر

.

مجتمع مغاربة العالم

التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر يعقد جمعه العام

بتاريخ مارس 4, 2024

مشاركة

اصدر التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر، بلاغ حول الجمع العام انتخاب مجلس اداري مكتب تنفيذي*

* تخليد ذكرى مرور 50 سنة حول مأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975 وعقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت ثاني مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وخلال هذا الجمع ، جرى تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع.

كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا و عبدالرزاق الحنوشي نائبا له و فتيحة السعيدي كاتبة عامة و الحسين بوعسرية أمينا للمال و جمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

التداول حول إمكانية التعاون و الشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا و المنظمات الحقوقية ، و دوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق و الحريات ، و التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر ، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة و البرلمان و المؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح

الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات

العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض

المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة

. مجتمع مغاربة العالم

التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر يعقد اجتماعه العام العادي

العـــــالم 24

الإثنين 4 مارس 2024 - 2:00

العالم24, عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت ثاني مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وخلال هذا الجمع ، جرى تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع، كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا و عبدالرزاق الحنوشي نائبا له و فتيحة السعيدي كاتبة عامة و الحسين بوعسرية أمينا للمال و جمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

التداول حول إمكانية التعاون و الشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا و المنظمات الحقوقية ، و دوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق و الحريات ، و التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر ، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة و البرلمان و المؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل

العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

اليوم24
alyaoum24.com

Collectif de soutien aux marocains expulsées d'Algérie: élection du Bureau Exécutif

Al Yaoum24

04mars 2024 - 11:00

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 a tenu son assemblée générale ordinaire, samedi 2 mars 2024, au siège de l'Organisation Marocaine des Droits Humains (OMDH) à Rabat.

A cette occasion l'assemblée générale a procédé à l'évaluation du travail de ce Collectif au cours des trois dernières années, et à mettre à jour la stratégie d'action pour les prochaines étapes, notamment la préparation de la commémoration du 50ème anniversaire de la tragédie ayant mené à l'expulsion arbitraire de milliers de familles marocaines, indique un communiqué reçu par le journal « Al Youm 24 ».

Les membres ont discuté de la possibilité de renforcer la coopération et le partenariat au niveau national notamment avec les organisations des droits humains et ont également passé en revue les efforts de plaidoyers menés par le Collectif auprès du gouvernement, du Parlement et des institutions constitutionnelles.

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 est une organisation non gouvernementale fondé en 2021. Il vise à restaurer la mémoire des expulsions et à défendre les intérêts des individus expulsés devant les organes nationaux et internationaux, ainsi qu'à obtenir une reconnaissance officielle des autorités algériennes pour les atrocités commises à l'encontre de la communauté d'origine marocaine résidant légalement en Algérie.

Il vise également à récupérer les biens confisqués par l'État algérien de manière illégale et à obtenir une compensation matérielle et morale pour les victimes des dommages subis, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec celles qui sont toujours en Algérie ou par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc.

Le Collectif International, qui comprend des membres parmi les victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, s'appuie sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme et les conventions internationales relatives aux droits humains. Il travaille notamment via deux groupes chargés de préserver la mémoire et l'adaptation juridique de la tragédie de l'expulsion arbitraire des Marocains d'Algérie.

Cette Assemblée générale a été marquée par l'adoption des rapports moral et financier et par l'élection du Conseil Administratif et d'un nouveau Bureau Exécutif composé de: Mohammed Cherfaoui en qualité de Président, Abderrazzak El Hannouchi de vice-Président, Fatiha Saïdi de Secrétaire générale, El-Houssine Bouasria de Trésorier et Jamal EL-Mohafide en tant que Conseiller.

انتخاب مجلس إداري للتجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975

alyaoum24

04 مارس 2024 - 12:00

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت ثاني مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وحسب بيان التجمع فقد تم خلال هذا الجمع، تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال و جمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

كما تم التداول حول إمكانية التعاون و الشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا و المنظمات الحقوقية ، و دوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق و الحريات ، و التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر ، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة و البرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

استعدادا لتخليد الذكرى الـ 50 للمأساة.. تجمع دعم المغاربة المطرودين من الجزائر يجدد مجلسه الإداري

جدد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، تنظيم مجلسه الإداري، في أفق تخليذ الذكرى الخمسين لهذه المأساة.

وانتخب الجمع العام للتجمع، أول أمس السبت (3 مارس)، حسب بلاغ توصل به موقع "كيفاش"، مكتبا تنفيذيا جديدا، يتشكل من محمد الشرفاوي رئيسا، وعبد الرزاق الحنوشي نائبا له، وفتيحة السعيدي كاتبة عامة؛ فيما تم التصويت على الحسين بوعسرية كأمين للمال، وجمال المحافظ مستشارا.

وأبرز المصدر ذاته، أنه "جرى خلال هذا الجمع تقديم التقريرين الأدبي، والمالي ومناقشتهما، والمصادقة عليهما بالإجماع، كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد.

هذا وشكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة، والتاريخ، والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.كما تم التداول حول إمكانية التعاون، والشراكة وطنيا، ولاسيما جمعيات الضحايا، والمنظمات الحقوقية، و دوليا، مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق، والحريات، و التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في 8 دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، هذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر .

ولفت البلاغ، إلى أن الجمع العام شمل تدارس مواضيع أخرى، حيث استعرض المشاركون مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة، والبرلمان، والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

مدار21 4 مارس 2024 - 13:30

انتخب التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، خلال جمعه العام العادي المنعقد يوم السبت الماضي بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وأوضح بلاغ للتجمع، توصلت "مدار21" بنسخة منه، أنه تم تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع قبل انتخاب أعضاء المجلس الإداري.

واختار المجلس الإداري الجديد أعضاء المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي، رئيسا، وعبدالرزاق الحنوشي، نائبا له، وفتيحة السعيدي، كاتبة عامة، والحسين بوعسرية، أمينا للمال، وجمال المحافظ، مستشارا.

وأبرز البلاغ أن الجمع العام كان مناسبة للأعضاء المشاركين لتقييم أداء التجمع، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة والتاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

وتداول الجماع العام أيضا، وفق المصدر ذاته، حول إمكانية التعاون والشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية، ودوليا مع مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات، والتحضير لتخليد الذكرى الـ50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ مرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر، إضافة إلى مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام.

واستعرض التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 مسار المجهوداته الترافعية التي قام بها لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، ويهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

The International Collective in Support of Moroccan Families Expelled from Algeria in 1975 (CiMEA-75(

A PRESS RELEASE

Following

THE ORDINARY GENERAL ASSEMBLY

- Election of the Administrative Council and the Executive Office

- Commemoration of the 50th anniversary of the arbitrary expulsion of Moroccans from Algeria in 1975

The International Collective in Support of Moroccan Families Expelled from Algeria in 1975 (CiMEA-75) held its ordinary general assembly on Saturday, March 2, 2024, at the seat of the Moroccan Human Rights Organization (OMDH) in Rabat. The Assembly was marked by the presentation, discussion, and adoption of the moral and financial reports. Then, the members proceeded to elect the Administrative Council and the new Executive Office. In this respect, the members of the newly elected Office include Mr. Mohamed Charfaoui as President, Mr. Abderrazzak El Hannouchi as Vice-President, Ms. Fatiha Saïdi as Secretary-General, Mr. El Houssine Bouassria as Treasurer, and Mr. Jamal Mohafid as Advisor.

Following the election process, the attendees discussed the performance of the International Collective since its creation on February 21, 2021, and shed light on the future action strategy and assessed the performance of the two Working Groups on the Preservation of Memory and History and on the Legal Adaptation of the tragedy of the arbitrary expulsion of Moroccans from Algeria. Furthermore, they discussed the possibility of cooperation and partnership at the national and international levels and the preparation for the commemoration of the 50th anniversary of this tragedy on December 8, 2025. In the same vein, a series of events and activities shall be organized to mark half a century since the decision of the arbitrary expulsion of thousands of Moroccan families from Algeria. The participants also examined the progress of advocacy efforts conducted by the International Collective with the government, parliament, and the constitutional institutions concerned with the expulsion of Moroccans from Algeria.

It should be noted that the CiMEA-75 is an international non-governmental organization that aims in particular to preserve the

memory of the expulsions and to defend the interests of the expelled individuals before national and international bodies, as well as to obtain official recognition from the senior Algerian officials for the atrocities committed in 1975 against Moroccans who were legally residing in Algeria. It also aims to recover the assets confiscated by the Algerian regime, obtain material and moral compensation for the victims following the damages suffered due to the collective and arbitrary expulsion, and facilitate the reunification of Moroccan families with those still in Algeria. The International Collective, which includes members among the victims of this expulsion and other actors supporting this cause, is inspired by the Charter of the United Nations, the Universal Declaration of Human Rights, and international conventions related to human rights and the .associated human rights mechanisms

Issued in Rabat on March 2, 2024

SNRTnews

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 a tenu son assemblée générale ordinaire

13:41 - 2024/03/04

SNRTnews

Partager

share facebook

Share X

share linkeden

share whatsapp

Imprimer

A Taille du texte A

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 a tenu son assemblée générale ordinaire

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 a tenu son assemblée générale ordinaire, ce samedi 2 mars 2024, au siège de l'Organisation Marocaine des Droits Humains (OMDH) à Rabat. L'événement a été marqué par la présentation, la discussion et l'adoption à l'unanimité des rapports moral .et financier

Lors de l'événement organisé ce samedi à Rabat, les membres présents ont procédé à l'élection du Conseil Administratif et le nouveau Bureau Exécutif. Ce dernier est composé de Mohammed Cherfaoui en qualité de Président, Abderrazzak El Hannouchi de vice-Président, Fatiha Saïdi de Secrétaire générale, El-Houssine Bouasria de Trésorier .et Jamal EL-Mohafide en tant que Conseiller

Un communiqué publié à l'occasion précise que; "Cette rencontre a permis aux membres participants à l'assemblée générale d'évaluer la performance du Collectif, fondé le 27 février 2021, au cours de ses trois dernières années, ainsi que de mettre à jour la stratégie d'action pour les prochaines étapes. Ce fut également un moment d'évaluation de la performance des deux groupes de travail chargés de préserver la mémoire, l'histoire et l'adaptation juridique de la tragédie de l'expulsion arbitraire des Marocains d'Algérie". Et d'ajouter "les membres ont discuté la possibilité de coopération et de partenariat au niveau national notamment avec les associations de victimes, les organisations des droits humains et l'ensemble des institutions internationales en charge de la protection des droits et des libertés, ainsi que la préparation de la commémoration du 50ème anniversaire de la tragédie ayant mené à l'expulsion arbitraire de milliers de familles marocaines d'Algérie le 8 décembre 2025, avec l'organisation d'une série de manifestations et ."d'événements pour marquer son demi-siècle

Pour rappel, le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 est une organisation internationale non gouvernementale qui vise notamment à restaurer la mémoire des expulsions et à défendre les intérêts des individus expulsés devant les organes nationaux et internationaux, ainsi qu'à obtenir une reconnaissance officielle des autorités algériennes supérieures pour les atrocités commises en 1975 à l'encontre de la communauté d'origine .marocaine résidant légalement en Algérie

Il vise également à récupérer les biens confisqués par l'État algérien de manière illégale et à obtenir une compensation matérielle et morale pour les victimes des dommages subis en raison de l'expulsion collective et arbitraire, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec

celles qui sont toujours en Algérie ou par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc.

Le Collectif International, qui comprend des membres parmi les victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, s'appuie, pour chacune de ses actions sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme et les conventions internationales relatives aux droits humains et des mécanismes connexes desdits.

اجتماع التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر

14:23 - 2024/03/04

SNRTnews

شارك

طباعة

الحدود المغربية الجزائرية | خاص

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي، حيث انكب على تقييم أدائه بعد ثلاثة أعوام على تأسيسه وتحيين استراتيجية العمل المقبلة.

أفاد التجمع، في بلاغ له، أنه جرى خلال الجمع العام، المنظم يوم السبت 2 مارس 2024 بالرباط، تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال وجمال المحافظ مستشارا.

وأشار إلى أن هذه المناسبة شكلت فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام لتقييم أداء التجمع خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة والتاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

وأضاف أنه تم التداول حول إمكانية التعاون والشراكة وطنيا، ولاسيما جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية، ودوليا مع مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق و الحريات.

وتطرق الجمع العام للتحضير لتخليد الذكرى الـ50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر، كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

ويعتبر التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، منظمة دولية غير حكومية، ويهدف، بالخصوص، إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية، فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

ويهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي مازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

أحمد مالك

نشر الإثنين 04/مارس/2024 - 12:35 م

أسفر الجمع العام العادي الذي عقده التجمع الدولي لدعم العائلات في المغرب المطرودة من الجزائر سنة 1975، السبت 2 مارس 2024، بمقر المنظمة لحقوق الإنسان في المغرب بمدينة الرباط، عن انتخاب محمد الشرفاوي رئيسا، وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له، فتيحة السعيدي كاتبة عامة، الحسين بوعسرية أمينا للمال، وجمال المحافظ مستشارا.

وجرى خلال هذا الجمع تقديم التقريرين الأدبي، والمالي ومناقشتهما، والمصادقة عليهما بالإجماع، كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد.

وشكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة، والتاريخ، والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

كما تم التداول حول إمكانية التعاون، والشراكة وطنيا، ولاسيما جمعيات الضحايا، والمنظمات الحقوقية، ودوليا، مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق، والحريات، والتحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في 8 ديسمبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، هذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام، كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة، والبرلمان، والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تحركات مغربية في مقابل خطوة فتح تمثيلية للريف في الجزائر

صوت المغرب

ص ص

بالتزامن مع سماح الجارة الشرقية الجزائر بفتح ما يسمى "بمكتب تمثيلية للريف" بالجزائر، بدأت تحركات مغربية، في مقابل هذه الخطوة.

وقالت جمعية المطرودين المغاربة من الجزائر، في بلاغ أصدرته عقب انعقاد جمعها العام نهاية الأسبوع الماضي في العاصمة الرباط، إنها تتداول حول إمكانية التعاون والشراكة وطنيا ولاسيما مع جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية، ودوليا مع مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق و الحريات.

وأوضحت الجمعية أنها بدأت التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025، بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر.

ويهدف التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر سنة 1975، بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية، فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بما ارتكبت سنة 1975 تجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

تجمع دعم العائلات المطرودة من الجزائر ينتخب مكتبه

نشر في 3 مارس 2024 الساعة 17 و 47 دقيقة

-ملفات تادلة 24

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت ثاني مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وخلال هذا الجمعةالعام، جرى تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع، كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي اختار بدوره المكتب التنفيذي الجديد.

ويتألف المكتب الجديد من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له، و فتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال وجمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة بحسب بلاغ للتجمع، فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

كما شكل فرصة للتداول حول إمكانية التعاون والشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية، ودوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات.

كما شكل مناسبة للتحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام.

واستعرض الشاركون في الجمع العام مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات .

انتخاب مجلس إداري للتجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975

آدم أبو خاطر منذ أسبوع واحد

عقد التجمع الدولي لدعم الأسر المغربية المهجرة من الجزائر سنة 1975، جمعيته العمومية العادية، يوم السبت 2 مارس 2024، بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وبحسب بيان الجمعية فقد تم خلال هذا الاجتماع عرض التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والموافقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي اختار بدوره المكتب التنفيذي الجديد الذي يتكون من محمد الشرفاوي رئيسا، وعبد الرزاق الهنوشي نائبا له، وفتيحة السعيدي أمينا عاما، والحسين بوعسرية أمينا عاما. أميناً للصندوق، وجمال المحفيد مستشاراً.

ومثلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمعية العمومية لتقييم أداء الجمعية التي تأسست في 27 فبراير 2021، على مدى السنوات الثلاث الماضية، مع تحديث استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، وكذلك تقييم أداء فريقي العمل المكلفين بحفظ الذاكرة والتاريخ والتطويع القانوني لمأساة الطرد التعسفي. للمغاربة من الجزائر.

انتخاب مجلس إداري للتجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 اليوم

كراكيب نت أرسل بريدا إلكترونيا مارس 4, 2024

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت ثاني مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وحسب بيان التجمع فقد تم خلال هذا الجمع، تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال و جمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

كما تم التداول حول إمكانية التعاون و الشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا و المنظمات الحقوقية ، و دوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق و الحريات ، و التحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر ، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة و البرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر 1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

لـ""CIMEA75 ينتخب مكتبا تنفيذيا جديدا

زيد عفوت

مارس 4, 2024

انتخب التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، خلال جمعه العام العادي السبت 2 مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، أعضاء المجلس الإداري، والمكتب التنفيذي الجديد.

ويتألف المكتب التنفيذي الجديد، وفق بلاغ التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، من محمد الشرفاوي رئيسا، وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة، والحسين بوعسرية أمينا للمال، وجمال المحافظ مستشارا.

وأضاف البلاغ، أن هذه المناسبة، شكلت فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

كما جرى التداول حول إمكانية التعاون والشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا و المنظمات الحقوقية، ودوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات، والتحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات.

وتابع، أنه بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر، تدارس لمشاركون في أشغال الجمع العام، مواضيع أخرى، استعرضوا فيها مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر سنة 1975، هي منظمة دولية غير حكومية، ويهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975، اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح

الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

وأكد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، أنه يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

بيان اليوم

خليد ذكرى مرور 50 سنة حول مأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت ثاني مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وخلال هذا الجمع، جرى تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال و جمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة و التاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

التداول حول إمكانية التعاون و الشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية، ودوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات، والتحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات و الفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر ، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر – 1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح

الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات

العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

الوسوم تخليد ذكرى مرور 50 سنة حول مأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975

Familles marocaines expulsées d'Algérie: le CIMEA-75 appelle la communauté internationale à faire pression sur Alger afin que justice soit faite

Le président du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75), Mohammed .Cherfaoui

Par Mohamed Chakir Alaoui et Yassine Mannan

Le 05/03/2024 à 20h57

VidéoLe Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75) appelle la communauté internationale à condamner le régime militaire d'Alger afin que justice soit rendue aux victimes et exige «des excuses» de la part .des autorités algériennes

Dans un entretien avec Le360, le nouveau président du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75), Mohammed Cherfaoui, a expliqué que 49 ans après cette «tragédie» provoquée en 1975 par l'ex-président algérien Houari Boumedienne, les plaies de 45.000 familles d'origine marocaine qui vivaient en harmonie avec le peuple algérien «restent .«encore ouvertes

Leur expulsion manu militari, appelée également «Marche noire», a eu lieu le 18 décembre 1975 en réaction à la Marche verte qu'avait organisée le Maroc le 6 novembre de la même année pour récupérer .son Sahara qui était sous occupation espagnole

Mohammed Cherfaoui a souligné que son organisation continuera à défendre les droits de ses membres jusqu'à ce que l'État algérien présente «ses excuses aux familles» et dédommage l'ensemble des .«victimes dont «les biens ont été spoliés

Le président du CIMEA-75 s'exprimait ce mardi 5 mars au lendemain d'une assemblée générale lors de laquelle les rapports moral et financier de l'association ont été adoptés et le bureau exécutif et le conseil .d'administration ont été renouvelés

Lire aussi : Vidéo. Marocains expulsés d'Algérie en 1975: les ayants droit des victimes ont décidé de se battre contre l'oubli

Nous allons célébrer en 2025, dans l'angoisse, l'amertume, le triste » 50ème anniversaire de cette déportation inhumaine causée à des milliers de familles dont le seul tort était qu'elles portaient la nationalité marocaine. Beaucoup d'entre elles étaient unies par le mariage maroco-algérien», a-t-il rappelé sur un ton émouvant.

Et d'ajouter qu'il a un rêve, celui de voir le régime des militaires algériens reconnaître sa responsabilité en présentant «ses excuses» et demandant «le pardon» des victimes. Si cela arrive d'ici 2025, «le Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie suspendra alors ses actions au niveau international».

À défaut, a martelé le militant, «l'association mettra en œuvre son programme d'action en renforçant notamment ses recours auprès des organisations internationales comme la Commission des droits de l'Homme de Genève, l'ONU à New York et la Cour internationale de justice de La Haye».

Lire aussi : Un collectif appelle l'Algérie à reconnaître les violations subies par les familles marocaines expulsées en 1975

Mohammed Cherfaoui a en outre appelé la société civile algérienne à s'associer à ces actions pour défendre les droits des familles expulsées arbitrairement.

Le CiMEA-75, qui compte parmi ses membres des victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, s'appuie, pour chacune de ses actions sur les principes contenus dans la Charte des Nations unies, la Déclaration universelle des droits de l'Homme et les conventions internationales relatives aux droits humains et les mécanismes connexes.

Par Mohamed Chakir Alaoui et Yassine Mannan

مغاربة مطرودون من الجزائر يلتئمون في تجمّع دولي لنيل حقوقهم المسروقة

حرير من طرف عبير العمراني

في 2024/03/05 على الساعة 20:00, تحديث بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 20:00

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي، نهاية الأسبوع المنصرم، بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، وذلك تخليدا لذكرى مرور 50 سنة حول مأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975.

وأفاد بلاغ صادر عن التجمّع، توصل Le360، بأنه خلال هذا الجمع، جرى تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا وعبد الرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال وجمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة، يضيف المصدر ذاته، فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة والتاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، هو منظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص، ووفقا للبلاغ، إلى «استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 تجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية».

«كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر».

ويسترشد التجمع الدولي، الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

مارس 5 - تم تعديله في [التاريخ]

العلم

التجمع الدولي لدعم المغاربة المطرودين من الجزائر يعقد جمعه العام العادي

العلم - الرباط

عقد التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 جمعه العام العادي يوم السبت 2 مارس 2024 بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وقد تم خلال هذا الجمع، وفق بلاغ للتجمع المذكور، تقديم التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما والمصادقة عليهما بالإجماع. كما تم انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال و جمال المحافظ مستشارا.

وقد شكلت هذه المناسبة فرصة للأعضاء المشاركين في الجمع العام، لتقييم أداء التجمع الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تحيين استراتيجية العمل للمرحلة المقبلة، فضلا عن تقييم أداء مجموعتي العمل المكلفتين بحفظ الذاكرة والتاريخ والتكييف الحقوقي لمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر.

كما تم التداول حول إمكانية التعاون و الشراكة وطنيا ولاسيما جمعيات الضحايا و المنظمات الحقوقية، ودوليا مجمل الهيئات المعنية بحماية الحقوق والحريات، والتحضير لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة في ثامن دجنبر 2025 بتنظيم سلسلة من التظاهرات والفعاليات، بهذه المناسبة التي تؤرخ لمرور نصف قرن على قرار الطرد التعسفي لآلاف الأسر المغربية من الجزائر، مواضيع أخرى تدارسها المشاركون في أشغال الجمع العام. كما استعرضوا مسار المجهودات الترافعية التي قام بها التجمع الدولي لدى الحكومة و البرلمان والمؤسسات الدستورية المعنية بموضوع طرد المغاربة من الجزائر.

تجدر الإشارة، إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر –1975، منظمة دولية غير حكومية، و يهدف بالخصوص إلى استعادة ذاكرة عمليات الطرد والدفاع عن مصالح الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية فضلا عن الاعتراف الرسمي من طرف السلطات العليا الجزائرية بالفظائع التي ارتكبت سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بالجزائر بطريقة شرعية.

كما يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

Maroc / Algérie – La CiMEA-75 tient la première réunion de son nouveau bureau

26mars 2024

Le Bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75) a tenu sa première réunion le 25 mars 2024, en présence de tous les membres du .Bureau, selon un communiqué

Cette réunion a été consacrée à la discussion et à la mise en œuvre des décisions et recommandations prises lors de la dernière assemblée générale, qui s'est tenue le 2 mars 2024 au siège de l'Organisation .Marocaine des Droits Humains à Rabat

L'ordre du jour comprenait plusieurs points comme l'échange d'idées, l'évaluation du bilan de travail du Collectif International, ainsi que sa situation juridique, organisationnelle et financière à la lumière des résultats de la dernière assemblée générale, notamment la commémoration de la 50ème année de l'expulsion des Marocains d'Algérie à partir 8 décembre 1975. Cette commémoration sera célébrée .tout au long de l'année 2025

À cet égard, les membres du Bureau exécutif ont exprimé leur entière disposition à fournir tous les efforts nécessaires pour réussir cet événement. Ils ont également appelé toutes les parties prenantes, à tous les niveaux, à contribuer et à apporter tout type de soutien à cette .initiative humanitaire et de défense des droits

+ Préserver et réhabiliter la mémoire des victimes des expulsions +

Cette initiative est inscrite, dans le cadre des programmes approuvés par le Collectif International afin de préserver et réhabiliter la mémoire des victimes des expulsions touchant les Marocains d'Algérie, de défendre leurs intérêts devant les organes nationaux et internationaux, et de pousser les autorités algériennes à reconnaître officiellement les atrocités commises en 1975 à l'égard de la communauté d'origine marocaine en Algérie – y résidant légalement depuis des décennies – dont nombre d'entre elle a contribué de manière significative à la guerre .de libération contre le colonialisme français

Lors de cette réunion, il a été décidé de faire participer toutes les composantes du Collectif International et de ses partenaires, y compris les associations de victimes, les institutions et les organismes, ainsi que les acteurs au Maroc et au niveau international, pour le suivi des étapes

liées à la mise en œuvre du programme proposé pour la commémoration .de 1975-2025 au niveau national, régional et international

La réunion a également abordé les grandes lignes de l'élaboration d'une stratégie médiatique et de communication, considérée comme essentielle pour sensibiliser et informer le public sur la tragédie de l'expulsion arbitraire des Marocains d'Algérie en 1975, ainsi que pour tirer parti de toutes les possibilités techniques offertes par les réseaux sociaux, en plus de poursuivre l'ouverture à l'université pour encourager la réalisation des études et recherches sur cette tragédie et développer des relations de coopération avec les institutions et associations ayant .des intérêts communs avec le Collectif International

Il convient de rappeler que le CiMEA-75, qui a été fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise à récupérer les biens saisis de manière illégale par l'État algérien, à obtenir une réparation matérielle et morale pour les victimes des expulsions collectives et arbitraires, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec celles restées en Algérie, par la réouverture .des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc

Le socle du CiMEA-75, qui compte des membres parmi les victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, repose sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme, les conventions internationales relatives aux droits de l'homme, et aux mécanismes pertinents des droits de l'Homme.

Article19.ma

Réunion du collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie - 1975

Libé

Mercredi 27 Mars 2024

Le Bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75) a tenu sa première réunion le 25 mars 2024, en présence de tous les membres du Bureau. Cette réunion a été consacrée à la discussion et à la mise en œuvre des décisions et recommandations prises lors de la dernière assemblée générale, qui s'est tenue le 2 mars 2024 au siège de .l'Organisation Marocaine des Droits Humains à Rabat

L'ordre du jour comprenait plusieurs points comme l'échange d'idées, l'évaluation du bilan de travail du Collectif International, ainsi que sa situation juridique, organisationnelle et financière à la lumière des résultats de la dernière assemblée générale, notamment la commémoration de la 50ème année de l'expulsion des Marocains d'Algérie à partir du 8 décembre 1975. Cette commémoration sera .célébrée tout au long de l'année 2025

À cet égard, les membres du Bureau exécutif ont exprimé leur entière disposition à fournir tous les efforts nécessaires pour réussir cet événement. Ils ont également appelé toutes les parties prenantes, à tous les niveaux, à contribuer et à apporter tout type de soutien à cette .initiative humanitaire et de défense des droits

Cette initiative est inscrite, dans le cadre des programmes approuvés par le Collectif International afin de préserver et réhabiliter la mémoire des victimes des expulsions touchant les Marocains d'Algérie, de défendre leurs intérêts devant les organes nationaux et internationaux, et de pousser les autorités algériennes à reconnaître officiellement les

atrocités commises en 1975 à l'égard de la communauté d'origine marocaine en Algérie - y résidant légalement depuis des décennies – dont nombre d'entre elle a contribué de manière significative à la guerre de libération contre le colonialisme français .

Lors de cette réunion, il a été décidé de faire participer toutes les composantes du Collectif International et de ses partenaires, y compris les associations de victimes, les institutions et les organismes, ainsi que les acteurs au Maroc et au niveau international, pour le suivi des étapes liées à la mise en œuvre du programme proposé pour la commémoration de 1975-2025 au niveau national, régional et international .

La réunion a également abordé les grandes lignes de l'élaboration d'une stratégie médiatique et de communication, considérée comme essentielle pour sensibiliser et informer le public sur la tragédie de l'expulsion arbitraire des Marocains d'Algérie en 1975, ainsi que pour tirer parti de toutes les possibilités techniques offertes par les réseaux sociaux, en plus de poursuivre l'ouverture à l'université pour encourager la réalisation des études et recherches sur cette tragédie et développer des relations de coopération avec les institutions et associations ayant des intérêts communs avec le Collectif International .

Il convient de rappeler que le CiMEA-75, qui a été fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise à récupérer les biens saisis de manière illégale par l'État algérien, à obtenir une réparation matérielle et morale pour les victimes des expulsions collectives et arbitraires, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec celles restées en Algérie, par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc .

Le socle du CiMEA-75, qui compte des membres parmi les victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, repose sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme, les conventions internationales relatives aux droits de l'homme, et aux mécanismes pertinents des droits de l'Homme .

Rabat – le 25 mars 2024

: 2025-1975Cinquante ans après, Rabat se souvient des familles marocaines expulsées d'Algérie

Maroc diplomatique il y a 2 jours

Le colloque du 25 mars à Rabat a été organisé pour apporter son soutien aux familles marocaines qui ont été forcées de quitter l'Algérie en 1975. L'objectif de cet événement est de sensibiliser le public au sort de ces Marocains qui ont vu leurs droits les plus élémentaires violés, expulsés sans justification de leur pays où ils vivaient légalement depuis des années, et dont beaucoup ont participé à la lutte pour l'indépendance contre le colonialisme français. Il s'agit d'une commémoration nationale, régionale et internationale pour la période 1975-2025, destinée à rétablir les droits fondamentaux de ces familles marocaines qui ont été traitées de manière indigne par le gouvernement algérien.

Le Bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75) a tenu sa première réunion le 25 mars 2024, en présence de tous les membres du Bureau. Cette réunion a été consacrée à la discussion et à la mise en œuvre des décisions et recommandations prises lors de la dernière assemblée générale, qui s'est tenue le 2 mars 2024 au siège de l'Organisation Marocaine des Droits Humains à Rabat.

L'ordre du jour comprenait plusieurs points comme l'échange d'idées, l'évaluation du bilan de travail du Collectif International, ainsi que sa situation juridique, organisationnelle et financière à la lumière des résultats de la dernière assemblée générale, notamment la commémoration de la 50ème année de l'expulsion des Marocains d'Algérie à partir 8 décembre 1975. Cette commémoration sera célébrée tout au long de l'année 2025.

Lire aussi : AGR : un déficit budgétaire maîtrisé à fin février

À cet égard, les membres du Bureau exécutif ont exprimé leur entière disposition à fournir tous les efforts nécessaires pour réussir cet événement. Ils ont également appelé toutes les parties prenantes, à tous les niveaux, à contribuer et à apporter tout type de soutien à cette initiative humanitaire et de défense des droits. Cette initiative est inscrite, dans le cadre des programmes approuvés par le Collectif International afin de préserver et réhabiliter la mémoire des victimes des expulsions

touchant les Marocains d'Algérie, de défendre leurs intérêts devant les organes nationaux et internationaux, et de pousser les autorités algériennes à reconnaître officiellement les atrocités commises en 1975 à l'égard de la communauté d'origine marocaine en Algérie – y résidant légalement depuis des décennies – dont nombre d'entre elle a contribué de manière significative à la guerre de libération contre le colonialisme français.

Lors de cette réunion, il a été décidé de faire participer toutes les composantes du Collectif International et de ses partenaires, y compris les associations de victimes, les institutions et les organismes, ainsi que les acteurs au Maroc et au niveau international, pour le suivi des étapes liées à la mise en œuvre du programme proposé pour la commémoration de 1975-2025 au niveau national, régional et international.

La réunion a également abordé les grandes lignes de l'élaboration d'une stratégie médiatique et de communication, considérée comme essentielle pour sensibiliser et informer le public sur la tragédie de l'expulsion arbitraire des Marocains d'Algérie en 1975, ainsi que pour tirer parti de toutes les possibilités techniques offertes par les réseaux sociaux, en plus de poursuivre l'ouverture à l'université pour encourager la réalisation des études et recherches sur cette tragédie et développer des relations de coopération avec les institutions et associations ayant des intérêts communs avec le Collectif International.

Il convient de rappeler que le CiMEA-75, qui a été fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise à récupérer les biens saisis de manière illégale par l'État algérien, à obtenir une réparation matérielle et morale pour les victimes des expulsions collectives et arbitraires, et à faciliter la réunification des familles marocaines avec celles restées en Algérie, par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc.

Le socle du CiMEA-75, qui compte des membres parmi les victimes de cette expulsion et d'autres acteurs soutenant cette cause, repose sur les principes contenus dans la Charte des Nations Unies, la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme, les conventions internationales relatives aux droits de l'homme, et aux mécanismes pertinents des droits de l'Homme.

جمع دعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر يستعد لتخليد ذكرى المأساة

alyaoum24

27 مارس 2024 - 14:15

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر CiMEA يوم25 مارس إجتماعه الأول بحضور كافة أعضاء المكتب خصصه للتداول وتنزيل القرارات والتوصيات المتخذة خلال الجمع العام الأخير الذي إحتضنه في ثاني مارس 2024 مقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط الرباط.

وتضمن جدول الأعمال عددا من النقط منها تبادل الأفكار وتقييم حصيلة عمل التجمع الدولي والوضعية القانونية والتنظيمية والمالية للتجمع الدولي على ضوء مخرجات الجمع العام الأخير في مقدمتها تخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر إبتداء من الثامن من دجنبر سنة 1975 التي من المقرر تخليدها طيلة السنة القادمة (2025).

وفى هذا الصدد عبر أعضاء المكتب التنفيذي عن استعدادهم التام، لبذل كافة الجهود من أجل إنجاح هذه التظاهرة. وأهاب أعضاء المكتب في هذا المجال بكافة الفعاليات وعلى مختلف المستويات المساهمة وتقديم كافة أشكال الدعم لهذه المبادرة الحقوقية والإنسانية التي تندرج في اطار البرامج المعتمدة من طرف التجمع الدولي من أجل حفظ واستعادة ذاكرة ضحايا عمليات الطرد الذي طال المغاربة من الجزائر والدفاع عن مصالحهم أمام الهيئات الوطنية والدولية، ودفع السلطات الجزائرية إلى الاعتراف الرسمي بالفظائع التي ارتكبتها سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بطريقة شرعية وعلى إمتداد عقود ، و ضمنها من كانت له إسهامات كبيرة في حرب التحرير ضد الإستعمار الفرنسي.

وخلال الإجتماع تقرر العمل على إشراك كل مكونات التجمع الدولي وشركائه من جمعيات الضحايا ومؤسسات وهيئات وفعاليات من داخل وخارج المغرب، في مواكبة الخطوات المرتبطة بتفعيل البرنامج المقترح لتخليد هذه الذكرى على المستوى الوطني والجهوي والدولي.

كما تناول الإجتماع أيضا الخطوط العريضة لإعداد إستراتيجية إعلامية وتواصلية، باعتبارهما مجالا هاما في التحسيس والتعريف بمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975 ، كذا الاستفادة من جميع الإمكانيات التقنية التي توفرها شبكة التواصل الإجتماعية، فضلا على مواصلة الإنفتاح على الجامعة لتشجيع القيام بدراسات وبحوث حول هذه المأساة وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات والجمعيات ذات الاهتمام المشترك مع التجمع.

يذكر بأن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021 منظمة دولية غير حكومية، ويهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة جزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة

هدف إلى استرجاع الممتلكات المصادرة وتعويض الضحايا

"تجمع المغاربة المطرودين من الجزائر"يواكب برنامج تخليد الذكرى ال 50 للمأساة

إيلاف المغرب ـ متابعة

المغاربة المطرودون من الجزائر في وقفة احتجاجية سابقة

إيلاف من الرباط:قرر المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975،العمل على إشراك كل مكونات التجمع الدولي وشركائه من جمعيات الضحايا ومؤسسات وهيئات وفعاليات من داخل وخارج المغرب، في مواكبة الخطوات المرتبطة بتفعيل البرنامج المقترح لتخليد الذكرى الخمسين لمأساة الطرد، وذلك على المستوى الوطني والجهوي والدولي.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول الذي عقده المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الاثنين، بحضور كافة أعضائه، خصصه، حسب بيان تلقت "إيلاف المغرب" نسخة منه، للتداول وتنزيل القرارات والتوصيات المتخذة خلال الجمع العام الأخير الذي احتضنه مقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط ، في أول مارس الجاري.

وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع عددا من النقط، منها تبادل الأفكار وتقييم حصيلة عمل التجمع الدولي والوضعية القانونية والتنظيمية والمالية للتجمع الدولي على ضوء مخرجات الجمع العام الأخير، وفي مقدمتها تخليد الذكرى الخمسين لمأساة طرد المغاربة من الجزائر، والتي من المقرر تخليدها طيلة السنة المقبلة.

في غضون ذلك، عبر أعضاء المكتب التنفيذي عن استعدادهم التام، لبذل كافة الجهود من أجل إنجاح هذه التظاهرة، وأهابوا بكافة الفعاليات، وعلى مختلف المستويات، "المساهمة وتقديم كافة أشكال الدعم لهذه المبادرة الحقوقية والإنسانية"، التي تندرج في إطار البرامج المعتمدة من طرف التجمع الدولي، "من أجل حفظ واستعادة ذاكرة ضحايا عمليات الطرد الذي طال المغاربة من الجزائر ، والدفاع عن مصالحهم أمام الهيئات الوطنية والدولية"، و"دفع السلطات الجزائرية إلى الاعتراف الرسمي بالفظائع التي ارتكبتها سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بطريقة شرعية وعلى امتداد عقود، وضمنها من كانت له إسهامات كبيرة في حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي".

كما تناول الاجتماع الخطوط العريضة لإعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، باعتبارهما "مجالا مهما في التحسيس والتعريف بمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975"، وكذا الاستفادة من جميع الإمكانيات التقنية التي توفرها شبكة التواصل الاجتماعي، فضلا على مواصلة الانفتاح على الجامعة لتشجيع القيام بدراسات وبحوث حول هذه المأساة وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات والجمعيات ذات الاهتمام المشترك مع التجمع.

ويهدف التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير 2021، باعتباره منظمة دولية غير حكومية، إلى "استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي ما زالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب".

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

كلمات مفتاحية :تجمع المغاربة المطرودون الجزائر برنامج تخليد الذكرى الخمسين المأساة

إيلاف في

تجمع دعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر يعقد اجتماعه الأول

تخليدا للذكرى ال50

Sahara Media أرسل بريدا إلكترونيا منذ يومين

2 دقائق

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر CiMEA سنة 1975، أمس الإثنين، اجتماعه الأول، بحضور كافة أعضاء المكتب خصصه للتداول وتنزيل القرارات والتوصيات المتخذة خلال الجمع العام الأخير الذي احتضنه في الثاني من مارس 2024 مقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وتضمن جدول الأعمال، وفق بيان المكتب المذكور، تلقى"صحراء ميديا المغرب"، اليوم الثلاثاء، نسخة منه، عددا من النقط منها تبادل الأفكار وتقييم حصيلة عمل التجمع الدولي والوضعية القانونية والتنظيمية والمالية للتجمع الدولي على ضوء مخرجات الجمع العام الأخير، وفي مقدمتها تخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر ابتداء من 8 دجنبر 1975 التي من المقرر تخليدها طيلة السنة المقبلة (2025).

وعبر أعضاء المكتب التنفيذي عن استعدادهم التام، لبذل كافة الجهود من أجل إنجاح هذه التظاهرة، مهيبين في هذا المجال بكافة الفعاليات وعلى مختلف المستويات المساهمة وتقديم كافة أشكال الدعم لهذه المبادرة الحقوقية والإنسانية التي تندرج في إطار البرامج المعتمدة من طرف التجمع الدولي من أجل حفظ واستعادة ذاكرة ضحايا عمليات الطرد الذي طال المغاربة من الجزائر والدفاع عن مصالحهم أمام الهيئات الوطنية والدولية، ودفع السلطات الجزائرية إلى الاعتراف الرسمي بالفظائع التي ارتكبتها سنة 1975 تجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة بطريقة شرعية وعلى امتداد عقود، وضمنها من كانت له إسهامات كبيرة في حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي.

وتقرر خلال الاجتماع العمل على إشراك كل مكونات التجمع الدولي وشركائه من جمعيات الضحايا ومؤسسات وهيئات وفعاليات من داخل وخارج المغرب، في مواكبة الخطوات المرتبطة بتفعيل البرنامج المقترح لتخليد هذه الذكرى على المستوى الوطني والجهوي والدولي.

وتناول الاجتماع أيضا الخطوط العريضة لإعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، باعتبارهما مجالا مهما في التحسيس والتعريف بمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975 ، وكذا الاستفادة من جميع الإمكانيات التقنية التي توفرها شبكة التواصل الاجتماعية، فضلا على مواصلة الانفتاح على الجامعة لتشجيع القيام بدراسات وبحوث حول هذه المأساة وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات والجمعيات ذات الاهتمام المشترك مع التجمع.

يذكر بأن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021 منظمة دولية غير حكومية، يهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم

بسبب الطرد الجماعي والتعسفي؛ وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

الأربعاء 27 مارس 2024 - 09:54

نكبة نصف قرن

يونس مسكين

هناك قضايا يطالها التجاهل والتهميش بشكل يستعصي عن الفهم والتفسير، لكونها تحوز كل عناصر المأساة، لكنها تُعامل كما لو لم تكن.

من بين هذه القضايا تلك التي يحاول بعض إخوتنا في المواطنة هذه الأيام إحياءها في النقاش والأجندة العموميين، والمتعلقة بقصة 45 ألفا من مواطنينا الذي أخرجوا من بيوتهم ذات شتاء بارد أواسط السبعينيات، وتعرضوا للتهجير بعد التجريد من الممتلكات، الخفيف منها والثقيل، وتحوّلوا إلى لاجئين في خيام نصبت لهم على الحدود المغربية الجزائرية.

يحلو لبعض إخوتنا في الجارة الشرقية، ممن يهوون دور البطل القومي المنافح عن العروبة والإسلام، أن يصوّرونا بشكل يجعلنا نشبه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، حين يتعلق الأمر بمعركتنا لاسترجاع الصحراء. ودون أن تكون لدي أدنى رغبة في الإساءة أو تأجيج العداوة والبغضاء أتساءل بكل البراءة الممكنة: في ماذا يختلف ما فعلته الدولة الجزائرية ذات دجنبر من سنة 1975، في حق مواطنين ذنبهم الوحيد أن أصولهم من المغرب، عن الجريمة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في حق الفلسطينيين، وحوّلتهم من خلالها إلى سكان مخيمات داخل فلسطين وخارجها؟

هل يقتضي فعلا واجب الأخوة وحسن الجوار والحرص على مستقبل أفضل لشعوب المنطقة، أن نتجاهل مأساة هؤلاء الأبرياء الذين أخرجوا من ديارهم وشردوا عن أهاليهم، بما أن غالبيتهم هم من مواليد الجزائر وممن أسسوا حياتهم بالكامل داخل التراب الجزائري وانتُزعوا من قلب حاضنتهم الاجتماعية والأسرية، وتركوا شقاء أعمارهم وممتلكاتهم وذكرياتهم وأحلامهم؟

ثم أين هي وعود الدولة المغربية التي تصدر بين الفينة والأخرى بدعم هؤلاء المواطنين والعمل على استرجاع حقوقهم المادية والمعنوية وجبر ضررهم؟ وحتى إذا كانت للدولة إكراهاتها وحساباتها التي تحملها على عدم مسايرة الاستفزاز والانسياق للرعونة حين يتم قتل مواطنين بالرصاص الحي في مياه المتوسط أو في النقط الحدودية البرية، فأين هو المجتمع المغربي بقواه السياسية والمدنية والاقتصادية من مأساة عشرات الآلاف من مواطنينا الذين هجّروا وشردوا لأسباب انتقامية مرضية، جعلتهم يدفعون ثمن نجاح المغرب في تنظيم المسيرة الخضراء ووضع قدم أولى في أراضيه الجنوبية؟

المراهنة على الزمن لن تسعف في مثل هذه الحالات، لأن آثار الاقتلاع والنفي والتشريد تصمد أمام النسيان والتجاهل، بل تتوارث أبا عن جد. وإذا كان الخلاف في ميدان السياسة والحدود والتحالفات الإقليمية والدولية وارد، فإن جريمة من حجم طرد الآلاف من المدنيين الآمنين من ديارهم لا يجد ما يسعف في دفنه مهما تراكمت السنين وتعاقبت الأحداث.

رغم دمويتها ووحشيتها والمسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية للجزائر عنها وعن انعكاساتها على حاضر ومستقبل المنطقة، فإن حرب الصحراء نفسها التي تحمل الدولة الجزائرية وزر إشعالها وتغذية نيرانها بحطب الدعاية والتحريض والتسليح، "تهون" أمام فظاعة مشهد إخراج 45 ألف مواطن مدني بريء من بيوتهم الدافئة نحو مخيمات باردة في الحدود مع المغرب، والعالم الإسلامي وقتها يعيش أيان عيد الأضحى.

هذا جرح مفتوح يشارف على إكمال نصف قرن من النزيف، حيث يستعد أعضاء تحالف دولي آخذ في التشكل من بين ضحايا هذا التهجير القسري لإعلان السنة المقبلة (2025) عاما خاصا بتخليد ذكرى المأساة بمناسبة مرور نصف قرن على وقوعها.

الجرح مفتوح ونزيفه مستمر، ليس لأنه يهم عشرات الآلاف من الأبرياء، بل لأنه أساء لوحدة فعلية قامت في المنطقة بشكل دائم رغم كل الصراعات والتقلبات السياسية والعسكرية التي عاشتها المنطقة، منذ عهد الدول الأمازيغية القديمة والهجمات الرومانية والفينيقية والأوربية التي عرفتها شعوب المنطقة.

وحدة تجد شواهدها في التاريخ والجغرافيا واللغة والثقافة والدماء التي اختلطت بالمصاهرات والهجرات المتبادلة. وجاءت جريمة نظام بومدين حينها لتوقّع على أول "هجرة" قسرية من هذا النوع في تاريخ المنطقة، بعدما ظلت الهجرات متبادلة لأسباب إنسانية وسياسية (خارجية) حملت المغاربة والجزائريين على اللجوء إلى بعضهم البعض كما يلجأ الجار إلى بيت جاره حين يباغته طارئ أو تحل به نكبة.

الريف المغربي الذي خرجت الجزائر مؤخرا ملوحة بورقة "انفصاله" عن المغرب، هو أحد العناوين الكبرى لوحدة المنطقة وامتزاجها البشري. وحدة عابرة لحدود السياسية الملغومة بالقنابل والأشواك، لأن التاريخ يحتفظ بتفاصيل هجرات كثيفة انطلقت من الريف شمال المغرب نحو الغرب الجزائري، والتي يعتبرها المختصون واحدة من أهم الحركات السكانية التي عرفها حوض المتوسط في العصر الحديث، وتحديدا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

هجرة لأسباب اقتصادية واجتماعية سبقتها هجرة أخرى كثيفة من الجزائر نحو المغرب، في بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهي الهجرة التي جمعت بين الطابع السياسي باعتبارها نوعا من اللجوء والفرار من بطش العسكريين والمستوطنين الفرنسيين، والطابع الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما خلّف لنا إلى اليوم مظاهر تلاقح ثري نصادفه بشكل شبه يومي لمواطنين مغاربة ينحدرون من أصول جزائرية، دون أن يشكل ذلك سببا لأي نزاع آو تمييز.

بل إن من بين أولى القرارات التي اتخذها المغرب بعد طرد الآلاف من مواطنيه من الجزائر، هو الاستنفار والتحذير من أي مساس بالمواطنين الجزائريين أو المنحدرين من أصول جزائرية.

هذا السلوك الذي سيسجله التاريخ لصالح المغرب والمغاربة، لا يعفي من العمل على استرداد حقوق مواطنينا المهجّرين من الجزائر، سواء منها الحقوق المادية المتمثلة في ممتلكاتهم وأمتعتهم التي صودرت منهم بخلفية انتقامية بغيضة، أو الحقوق المعنوية التي تكفلها كل المرجعيات الدينية والقانونية، المحلية والدولية، لأصحاب حق ينبغي أن يِعترف لهم به، بالحوار والتفاوض أو بالضغط والمحاكمات.

خمسون عاما من القهر والنسيان تكفي.

تجمع المطرودين من الجزائر يحشد الدعم لتذكير العالم بمأساة مر عليها نصف قرن

مدار 21 26 مارس 2024 - 22:00

أكد التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975 عزمه تخليد الذكرى الـ50 لطردهم قسرا من الجارة الشرقية في سياق سعيه لحفظ واستعادة ذاكرة ضحايا عمليات الطرد الذي طال المغاربة من الجزائر والدفاع عن مصالحهم أمام الهيئات الوطنية والدولية.

وأوضح بلاغ للتجمع الدولي لدعم العائلات المغربيية المطرودة من الجزائر أن الاجتماع الأول الذي عقده المكتب التنفيذي أمس الخميس، بحضور كافة أعضاء المكتب، خصصه للتداول وتنزيل القرارات والتوصيات المتخذة خلال الجمع العام الأخير المنعقد في 02 مارس الجاري بالرباط.

وأبرز البلاغ أن الاجتماع تدارس مخرجات الجمع العام وعلى رأسها تخليد الذكرى الـ50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر ابتداء من الثامن من دجنبر سنة 1975 التي من المقرر تخليدها طيلة السنة القادمة (2025).

وشدد المكتب التنفيذي على "استعداده التام لبذل كافة الجهود من أجل إنجاح تخليد ذكرى مرور نسف قرن على طرد العائلات المغربية من الجزائر، مهيبا بأعضائه وبكافة الفعاليات على مختلف المستويات للمساهمة وتقديم كافة أشكال الدعم لهذه المبادرة الحقوقية والإنسانية التي تندرج في إطار البرامج المعتمدة من طرف التجمع الدولي من أجل حفظ واستعادة ذاكرة ضحايا عمليات الطرد الذي طال المغاربة من الجزائر والدفاع عن مصالحهم أمام الهيئات الوطنية والدولية، ودفع السلطات الجزائرية إلى الاعتراف الرسمي بالفظائع التي ارتكبتها سنة 1975 اتجاه الجالية ذات الأصول المغربية بالجزائر المقيمة على امتداد عقود وضمنها من كانت له إسهامات كبيرة في حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي.

وأشار المصدر ذاته إلى أنه تقرر العمل على إشراك كل مكونات التجمع الدولي وشركائه من جمعيات الضحايا ومؤسسات وهيئات وفعاليات من داخل وخارج المغرب، في مواكبة الخطوات المرتبطة بتفعيل البرنامج المقترح لتخليد الذكرى على المستوى الوطني والجهوي والدولي.

وذكر البلاغ أنه تم تدارس أيضا الخطوط العريضة لإعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، "باعتبارهما مجالا هاما في التحسيس والتعريف بمأساة الطرد التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975، وكذا الاستفادة من جميع الإمكانيات التقنية التي توفرها شبكة التواصل الاجتماعية"، مؤكدا "مواصلة الانفتاح على الجامعة لتشجيع القيام بدراسات وبحوث حول هذه المأساة وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات والجمعيات ذات الاهتمام المشترك مع التجمع".

ويشار إلى أن الجمع العام الأخير للتجمع الدولي للعائلات المطرودة من الجزائر، المنظم يوم السبت 2 مارس 2024 بالرباط، شهد انتخاب أعضاء المجلس الإداري الذي بدوره اختار المكتب التنفيذي الجديد، الذي يتألف من محمد الشرفاوي رئيسا وعبدالرزاق الحنوشي نائبا له وفتيحة السعيدي كاتبة عامة والحسين بوعسرية أمينا للمال وجمال المحافظ مستشارا.

يذكر أيضا أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975 الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021 منظمة دولية غير حكومية، ويهدف إلى استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي والتعسفي وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي ما زالت مستقرة بالجزائر أو عبر إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

ويسترشد التجمع الدولي الذي يضم أعضاء من ضحايا هذا الطرد وفعاليات أخرى داعمة لهذه القضية، بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

alyaoum24.com

Marocains expulsées d'Algérie: commémoration de la tragédie de 1975.

Al Yaoum24

28mars 2024 - 13:03

Le Bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75) a tenu, récemment, une réunion consacrée à la discussion et à la mise en œuvre des décisions prises lors de la dernière assemblée générale, qui s'est tenue le 2 mars 2024 au siège de l'Organisation Marocaine des .(Droits Humains à Rabat (OMDH

Selon un communiqué reçu par le journal « Al Youm 24 », l'ordre du jour comprenait, notamment, l'évaluation du bilan de travail du Collectif, sa situation juridique et organisationnelle ainsi que la commémoration du 50ème anniversaire de l'expulsion des Marocains d'Algérie à partir du 8 décembre 1975. Une commémoration qui sera célébrée tout au long de .l'année 2025

A cet effet, Les membres du Bureau ont appelé toutes les parties prenantes à apporter leur soutien à cette initiative humanitaire visant à préserver et réhabiliter la mémoire des victimes de ces expulsions, à défendre leurs intérêts devant les organes nationaux et internationaux, et à pousser les autorités algériennes à reconnaître les atrocités commises en 1975 à l'égard de la communauté d'origine marocaine en Algérie – y résidant légalement depuis des décennies – dont nombre d'entre elle a contribué de manière significative à la guerre de libération contre le .colonialisme français

Le CiMEA-75 est une organisation non gouvernementale qui a été fondé en 2021 qui œuvre pour récupérer les biens saisis de manière illégale par l'État algérien, obtenir une réparation matérielle et morale pour les victimes et faciliter la réunification des familles marocaines avec celles restées en Algérie, par la réouverture des frontières terrestres entre l'Algérie et le Maroc

التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975 يستعد لتخليد الذكرى 50 لهذه المأساة

alyaoum24
16نوفمبر 2024 - 20:00

أعلن المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر، عن استعداده لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر سنة 1975.

وجدد أعضاء مكتب التجمع الدولي في بيان، التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لحفظ ذاكرة هذا الحدث مع توفير الإمكانيات الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي ستعرف على مدار سنة 2025، تنظيم عدة أنشطة وفعاليات.

وفي هذا الصدد، عبر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عن تجندهم الدائم واستعدادهم التام لبذل كافة الجهود لإنجاح هذه الذكرى، منوهين بالجهات التي أعلنت انخراطها ودعمها لهذه المبادرة التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العامة للتجمع الدولي الهادفة بالخصوص للترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية، والدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر.

ويرمي التجمع إلى المساهمة في الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية، ومن جهة أخرى شدد المشاركون في هذا الاجتماع على ضرورة إعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، للتحسيس بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، مع الدعوة إلى القيام بدراسات وبحوث حول هذه القضية.

وتجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف إلى الترافع لاسترجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني، والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوى الحقوق عن الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر.

يرمى التجمع الدولي أيضا إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

ويعتبر التجمع الدولي، بأن الحكومة الجزائرية، التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه المأساة، لازالت تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة. وتتجاهل أيضا بأن عددا كبيرا من هؤلاء المواطنين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر بصفة شرعية منذ عقود، شاركوا بفعالية في استقلال الجزائر.

وعقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الجمعة 15 نونبر 2024 بالرباط، اجتماعا بحضور كافة أعضائه، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالجوانب ذات الطبيعة التنظيمية والمادية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع إلى النتائج الأولية للدراسة حول « ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وينجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الجامعي ميمون أزيزة الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات بنفس الكلية.

لتجمع الدولي لدعم المغاربة المطرودين من الجزائر يتمسك بجبر الأضرار

صورة: أرشيفهسبريس من الرباطالأحد 17 نونبر 2024 - 22:00

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، أول أمس الجمعة بمدينة الرباط، اجتماعا بحضور كافة أعضائه، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالجوانب ذات الطبيعة التنظيمية والمادية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع، وفق بلاغ توصلت به هسبريس، إلى النتائج الأولية للدراسة حول "ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وينجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الجامعي ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات بالكلية نفسها.

وذكرت الوثيقة ذاتها أن أعضاء المكتب توقفوا عند مختلف جوانب هذه الدراسة الجامعية، مقدمين عدة ملاحظات واقتراحات تهدف إلى إثراء هذا العمل العلمي غير المسبوق، الذي يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الإنسانية والحقوقية.

وبخصوص برنامج تخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر أورد البلاغ عينه أنه تم التوقف عند مستوى التقدم الحاصل في تنظيمها، إذ جدد أعضاء مكتب التجمع الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لحفظ الذاكرة، مع توفير الإمكانيات الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي ستعرف على مدار سنة 2025 تنظيم عدة أنشطة وفعاليات.

وفي هذا الصدد عبر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عن تجندهم الدائم واستعدادهم التام لبذل كافة الجهود لإنجاح الذكرى، منوهين بالجهات التي أعلنت انخراطها ودعمها لهذه المبادرة التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية والدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر.

وأضاف المصدر ذاته أن هذا المعطى يشكل مساهمة في الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى شدد المشاركون في هذا الاجتماع على ضرورة إعداد إستراتيجية إعلامية وتواصلية للتحسيس بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، مع الدعوة إلى القيام بدراسات وبحوث حول هذه القضية.

يشار إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف إلى الترافع من استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني، والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوي الحقوق عن

الأضرار التي لحقت بهم بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي مازالت مستقرة بالجزائر.

كما يرمى التجمع الدولي أيضا إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

وحمل التجمع الدولي نفسه الحكومة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة، إذ مازالت تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة، وتتجاهل أيضا أن عددا كبيرا من المواطنين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر بصفة شرعية منذ عقود شاركوا بفعالية في استقلال الجزائر.

التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر يستعرض التقدم المحرز في تخليد الذكرى الخمسين للمـ..ـأساة

شارك

ALALAM24.M

الأحد 17 نوفمبر 2024

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر 1975، الجمعة 15نونبر 2024 بالرباط، اجتماعا بحضور كافة أعضائه، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالجوانب ذات الطبيعة التنظيمية والمادية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع إلى النتائج الأولية للدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وينجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الجامعي ميمون أزيزة الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات بنفس الكلية.

وبعدما توقف أعضاء المكتب، عند مختلف جوانب هذه الدراسة الجامعية مقدمين عدة ملاحظات واقتراحات، تهدف الى اثراء وإغناء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذي يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الإنسانية والحقوقية.

وبخصوص برنامج تخليد الذكرى 50 لمآساة طرد المغاربة من الجزائر، تم التوقف عند مستوى التقدم الحاصل في تنظيمها، حيث جدد أعضاء مكتب التجمع الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لحفظ ذاكرتها مع توفير الإمكانيات الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي ستعرف على مدار سنة 2025، تنظيم عدة انشطة وفعاليات.

وفي هذا الصدد عبر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عن تجندهم الدائم واستعدادهم التام لبذل كافة الجهود لإنجاح هذه الذكرى، منوهين بالجهات التي أعلنت انخراطها ودعمها لهذه المبادرة التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص للترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية والدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر.

كما يشكل مساهمة في الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف الرسمي بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، و حثها على تقديم الإعتذار الرسمي و جبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى شدد المشاركون في هذا الاجتماع على ضرورة اعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، للتحسيس بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 ، على الصعيديم الوطني والدولي، مع مواصلة الإنفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، مع الدعوة إلى القيام بدراسات وبحوث حول هذه القضية.

وتجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، إلى الترافع من لاسترجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوى الحقوق عن الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر.

يرمى التجمع الدولي أيضا إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

ويعتبر التجمع الدولي، مجددا بأن الحكومة الجزائرية، التي تتحمل المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة، لازالت تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة. وتتجاهل أيضا بأن عددا كبيرا من هؤلاء المواطنين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر بصفة شرعية منذ عقود، شاركوا بفعالية في استقلال الجزائر.

التجمع الدوليالعائلات المغربية المطرودة من الجزائر

المغاربة المطرودون من الجزائر يعتزمون نقل معركتهم إلى المنتظم الدولي

محمد شرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصول المغربية المطرودة من الجزائر عام 1975، وفي الخلفية مشهد من مأساة طرد 50 ألف أسرة من الجزائر

تحرير من طرف **محمد شاكر علوي** و **ياسين منان**

في 2024/11/18 على الساعة 19:00, تحديث بتاريخ 2024/11/18 على الساعة 19:00

فيديوقرر التجمع الدولي لدعم الأسر ذات الأصول المغربية التي طردها النظام العسكري في الجزائر عام 1975 تعزيز أنشطته ونقل معركته لتحقيق العدالة على المستوى الدولي، وذلك بهدف تعويض 50 ألف أسرة مطرودة من الجزائر.

قال محمد شرفاوي، رئيس التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصول المغربية المطرودة من الجزائر عام 1975، في مقابلة مع موقع *Le360* يوم الاثنين 18 نونبر 2024، الذي يصادف عيد استقلال المملكة المغربية: « سننشر، ابتداء من 8 دجنبر 2024، برنامج سلسلة من الإجراءات الرامية إلى إجبار الدولة الجزائرية على إصلاح الأضرار المعنوية والمالية التي لحقت بهذه العائلات بعد ترحيلها القسري لمجرد كونها مغربية.»

وأشار شرفاوي إلى أن الخسائر التي تكبدتها العائلات الـ50 ألفا، التي تم ترحيلها بقرار من الرئيس الجزائري آنذاك هواري بومدين قُدّرت بـ40 مليار دولار.

وبشأن التأخر في اللجوء إلى الهيئات الدولية، أوضح أن الجمعية احتاجت إلى وقت كافٍ لجمع أرشيفات قوية وشهادات دقيقة عن المأساة التي عانت منها هذه العائلات.

يذكر أن بعض هذه العائلات كانت تتألف من أزواج مختلطين. تم ترحيلهم بالقوة ليلة 18 دجنبر 1975 التي صادفت يوم عيد الأضحى، كرد فعل على المسيرة الخضراء التي نظمها المغرب في 6 نونبر من العام نفسه لاسترجاع صحرائه التي كانت تحت الاحتلال الإسباني.

ووفقا لشرفاوي، أظهرت أرشيفات جديدة بشكل قاطع أن « 3% من النساء المُرحّلات تعرضن للاغتصاب.»

وتابع أن ممثلي التجمع يعتزمون في عام 2025 القيام بتحركات في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل وفي لجنة حقوق الإنسان بجنيف. كما أن هناك إجراءات مماثلة ستُتخذ أمام الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

https://anwarpress.com/590791/

مجتمع

|الأحد 08 ديسمبر 2024 - 23:00

49عامًا على مأساة طرد المغاربة من الجزائر.. تجمع للعائلات يحمل الجزائر المسؤولية

صوت المغرب

صوت المغرب

49عامًا على مأساة طرد المغاربة من الجزائر.. تجمع للعائلات يحمل الجزائر المسؤولية

صص

حمل التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر، مسؤولية طرد المغاربة من الجزائر، في عام 1975، للسلطات الجزائرية، منددا في نفس الوقت بهذه المأساة الإنسانية، التي خرقت بشكل "فاضح" جميع المواثيق والأعراف الدولية وحسن الجوار.

وأكد التجمع الدولي في بلاغ له أصدره السبت 7 دجنبر 2024، على أن السلطة الجزائرية تتحمل لوحدها مسؤولية الطرد التعسفي الذي تعرضت له العائلات المغربية في شتاء 1975 بقرارها في دجنبر 1975، الذي نفذته قوات الأمن والمصالح التابعة للدولة الجزائرية التي لم تكلف نفسها الاعتراف لحد الآن بمسؤولياتها الحصرية عن هذه المأساة التي لها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان.

واعتبر التجمع ، أن تطورات الأحداث منذ واقعة طرد المغاربة من الجزائر في عام 1975، وما يشهده الوضع اليوم من تحرشات واستفزازات متواصلة من النظام الجزائري تجاه المغرب، تُظهر بوضوح أن هذا التصرف لم يكن حادثًا معزولًا، بل جزءًا من مسلسل تآمري مستمر.

وأضاف أن التلويح من قبل النظام الجزائري بإمكانية إشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين، يعكس سياسة عدائية تهدد الاستقرار الإقليمي، مشيرًا إلى أن تصرفات السلطات الجزائرية تؤكد تواصل نهجها العدائي الذي لا يستند إلى أي أسس قانونية أو إنسانية.

وأعلن المصدر ذاته، عن مواصلته الدفاع عن مصالح المطرودين من الجزائر أمام مختلف الهيئات خاصة الدولية ، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر، وذلك وفق ما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

وطالب التجمع الدولي، بترتيب الآثار القانونية على هذه التصرفات اللاإنسانية ، والعمل على رد الاعتبار للضحايا، وصيانة ذاكرتهم المشتركة ومقاومة النسيان والإهمال" الذي يراهن عليه النظام الجزائري بهدف محو أثار جريمته النكراء. "

وخلص المصدر ذاته أنه لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته على تعبئة الرأي العام الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مبادراته النوعية والمتجددة لاثارة انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، والضغط على السلطات الجزائرية بالخصوص للاعتراف بمسؤوليتها المباشرة والحصرية عن هذه المأساة.

وتحل اليوم 8 من دجنبر الجاري الذكرى 49 من مأساة طرد المغاربة من الجزائر سنة 1975 ، بناء القرار الذي اتخذته السلطات الجزائرية بتهجيرهم قسرا صبيحة عيد الأضحى 1975، وهي المأساة التي لم يعترف بها النظام الجزائري إلى حد الآن، رغم مرور زهاء نصف قرن على هذه الواقعة البشعة والمأساوية.

و في الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي، يحتفل بعيد الأضحى المبارك، عمدت الدولة الجزائرية، بشكل تعسفي وبدون سابق إنذار، على طرد ما يناهز45 ألف عائلة مغربية من الجزائر، وكلهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، المقيمين بصفة شرعية فوق التراب الجزائري منذ عدة عقود،حيث أسس عدد كبير منهم أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، لتتم في الأخير مجازاتهم بهذه الطريقة التعسفية والمهينة.

ووجدت هذه العائلات التي عانت نفسيا وجسديا، نفسها في رمشة عين وفي ظل ظروف مناخية قاسية، خارج ديارها، وظلت دوما تعيش تحت وقع هذه الصدمة وهول الفاجعة،كما حرمتهم الدولة الجزائرية من كافة حقوقهم وممتلكاتهم، مع اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين مجردين حتى من أغراضهم الشخصية في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية.

"اعتذار رسمي وجبر للأضرار".. المغاربة المطرودون من الجزائر سنة 1975 يناقشون حقوقهم بالرباط

مجتمع
الجمعة 15 نوفمبر 2024 - 17:01
بشرى الردادي

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر 1975، اليوم الجمعة، بالرباط، اجتماعا، بحضور كافة أعضائه، خصص لتدارس عدد من النقاط؛ منها ما يتعلق بالجوانب ذات الطبيعة التنظيمية والمادية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع إلى النتائج الأولية للدراسة حول "ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وينجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الجامعي ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات بنفس الكلية.

وبعدما توقف أعضاء المكتب عند مختلف جوانب هذه الدراسة الجامعية، قدموا عدة ملاحظات واقتراحات تهدف إلى إثراء وإغناء هذا العمل العلمي غير المسبوق، الذي يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الإنسانية والحقوقية.

وبخصوص برنامج تخليد الذكرى الـ50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر، تم التوقف عند مستوى التقدم الحاصل في تنظيمها؛ حيث جدد أعضاء مكتب التجمع الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لحفظ ذاكرتها، مع توفير الإمكانيات الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة، التي ستعرف، على مدار سنة 2025، تنظيم عدة أنشطة وفعاليات.

وفي هذا الصدد، عبر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عن تجندهم الدائم واستعدادهم التام لبذل كافة الجهود لإنجاح هذه الذكرى، منوهين بالجهات التي أعلنت انخراطها ودعمها لهذه المبادرة التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العامة للتجمع الدولي، الهادف، بالخصوص، إلى الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية، والدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر.

كما يشكل مساهمة في الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة، التي ارتكبتها، سنة 1975، ضد المغاربة المقيمين، منذ عقود، على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرارالفردية والجماعية.

من جهة أخرى، شدد المشاركون في هذا الاجتماع على ضرورة إعداد إستراتيجية إعلامية وتواصلية، للتحسيس بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر، سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي والدعوة إلى القيام بدراسات وبحوث حول هذه القضية.

يشار إلى أن هدف التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر، سنة 1975، الذي تأسس، في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، هو الترافع من أجل استرجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية، بشكل غير قانوني، والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوي الحقوق عن الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي مازالت مستقرة بالجزائر.

كما يرمي التجمع الدولي إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

ويعتبر التجمع الدولي، مجددا، أن الحكومة الجزائرية، التي تتحمل المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة، لا تزال تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة، وتتجاهل أن عددا كبيرا من هؤلاء المواطنين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر، بصفة شرعية، منذ عقود، شاركوا بفعالية في استقلال الجزائر.

السمات ذات صلة

- المغاربة المطرودون من الجزائر

مواضيع ذات صلة

مطالب باعتراف الجزائر بطرد "مغاربة 1975" والتكفير عن خطيئة نصف قرن

ديسمبر 2024 - 21:00 8 مدار21

بعد مرور نصف قرن (49 سنة) من إقدام الجارة الشرقية على طرد المغاربة تعسفيا من أراضيها، لايزال التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر يتشبث باعتراف السلطات الجزائرية بمسؤولياتها عن هذه المأساة وتراجعها عن حرمانهم من كافة حقوقهم وممتلكاتهم.

وإعلن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر – 1975، وهو منظمة دولية غير حكومية تأسست في 27 فبراير 2021، عن مواصلة الدفاع عن مصالح المطرودين من الجزائر أمام مختلف الهيئات خاصة الدولية، مشددا على ضرورة تيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر وفق ما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

وجدد التجمع الدولي، في بلاغ توصلت جريدة "مدار21" الالكترونية بنسخة منه، التأكيد على أن السلطة الجزائرية تتحمل لوحدها مسؤولية الطرد التعسفي الذي تعرضت له العائلات المغربية في شتاء 1975 بقرارها في دجنبر 1975 الذي نفذته قوات الأمن والمصالح التابعة للدولة الجزائرية.

واعتبر المصدر ذاته أن السلطات الجزائرية لم تكلف نفسها الاعتراف لحد الآن بمسؤولياتها الحصرية عن هذه المأساة التي لها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان، مؤكدا أن التجمع، وانطلاقا من طبيعته الدولية، وبحكم مؤهلات أعضائه ومساندية، لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته على تعبئة الرأي العام الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مبادراته النوعية والمتجددة لاثارة انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 والضغط على السلطات الجزائرية بالخصوص للاعتراف بمسؤوليتها المباشرة والحصرية عن هذه المأساة.

واسترجع التجمع تفاصيل هذا الحادث المأساوي الذي أقدم عليه المسؤولون الجزائريون قبل 49 سنو وفي الثامن من دجنبر الجاري بتهجير مغاربة قسرا صبيحة عيد الأضحى 1975، معتبرا أنها المأساة التي لم يعترف بها النظام الجزائري إلى حد الآن، رغم مرور زهاء نصف قرن على هذه الواقعة البشعة والمأساوية.

وفي الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي يحتفل بعيد الأضحى المبارك، يضيف البلاغ أن الدولة الجزائرية عمدت، بشكل تعسفي وبدون سابق إنذار، على طرد ما يناهز 45 ألف عائلة مغربية من الجزائر، وكلهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، المقيمين بصفة شرعية فوق التراب الجزائري منذ عدة عقود.

ولفت المصدر ذاته إلى أن عددا كبيراً من المطرودين أسسوا أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، لتتم في الأخير مجازاتهم بهذه الطريقة التعسفية والمهينة .

وأوضح التجمع نفسه أن هذه العائلات عانت نفسيا وجسديا حينما وجدت نفسها في رمشة عين وفي ظل ظروف مناخية قاسية، خارج ديارها، وظلت دوما تعيش تحت وقع هذه الصدمة وهول الفاجعة، مسجلا في الآن حرمانهم من طرف الدولة الجزائرية من كافة حقوقهم وممتلكاتهم، مع اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين مجردين حتى من أغراضهم الشخصية في تجاه الحدود المغربية الجزائرية.

وعلى الرغم من مرور هذه السنوات على هذه المأساة، يشدد المصدر ذاته أن الضحايا وذوو حقوقهم والأبناء والأحفاد وأنصار حقوق الإنسان، تمكنوا أن يقاوموا النسيان، وحولوا هذه الفاجعة إلى ذاكرة حية، من خلال تسليط الضوء على أحداثها ووقائعها وانعكاساتها، وإثارة الانتباه دوما إلى مسؤولية السلطات الجزائرية، والمطالبة بترتيب الآثار القانونية على هذه التصرفات اللاانسانية.

وبهدف الإبقاء على هذا الملف مفتوحا وطنيا ودوليا، أشار التجمع إلى أنه الضحايا قاموا بإطلاق مبادرات جماعية وفردية وتوثيق شهاداتهم من خلال إصدار كتب وأفلام سينمائية، مؤكدا أن هذا ما مكن ذلك من طرح هذا الملف على أنظار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم، غير أن هذه الخطوات – على رغم من أهميتها – تظل غير كافية خاصة في ظل استمرار الدولة الجزائرية في التعتيم والتضليل على هذه الجريمة، ونكران حدوثها أصلا، وتزييف الحقائق بشأنها، على الرغم من أن السلطات الجزائرية تتحمل بمفردها كامل المسؤولة عن هذه المأساة.

واستهجن المصدر نفسه تصرفات السلطات الجزائرية المشينة التي خرقت كل المواثيق والأعراف الدولية وحسن الجوار ،معتبراً أن تطورات الأحداث منذ واقعة طرد المغاربة من الجزائر، وما نشهده الآن من تحرشات واستفزازات النظام الجزائرى المتواصلة لبلادنا، منها التلويح باشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين، يؤكد بالملموس أن طرد السلطات الجزائرية للمواطنات والمواطنين المغاربة من الجزائر سنة 1975، تعسفيا لم يكن حدثا معزولا بل كان حلقة ضمن حلقات مسلسل تآمري متواصل للنظام الجزائري.

•

Marocains expulsés d'Algérie: le collectif projette de mener des actions en justice devant des instances internationales

Le président du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA-75), Mohammed Cherfaoui.

Par **Mohamed Chakir Alaoui** et **Yassine Mannan**

Le 18/11/2024 à 17h10

VidéoLe Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 par le régime militaire d'Alger a décidé de renforcer ses actions et de porter le combat à l'international. Objectif: dédommager les 50.000 familles expulsées d'Algérie.

«*Nous allons publier, à partir du 8 décembre 2024, le programme d'une série d'actions en vue d'amener l'Etat algérien à réparer les préjudices moraux et financiers subis par ces familles après leur expulsion d'Algérie manu militari pour la simple raison qu'ils étaient Marocains*», a déclaré le président du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975, Mohammed Cherfaoui, dans un entretien avec *Le360,* ce lundi 18 novembre, jour de la fête d'Indépendance du Royaume du Maroc.

Pour ce dernier, les pertes subies par les 50.000 familles expulsées par l'ancien président algérien, Houari Boumediene, ont été évaluées à 40 milliards de dollars. Interrogé sur la raison du retard pris dans la saisine des instances internationales, Mohammed Cherfaoui a répondu qu'il avait fallu au collectif «*le temps suffisant pour rassembler des archives solides et des témoignages sur la tragédie qu'ont connue ces familles expulsées*». Une partie de ces familles étaient constituées de couples mixtes.

Leur expulsion manu militari a eu lieu le 18 décembre 1975 en réaction à la Marche verte qu'avait organisée le Maroc le 6

novembre de la même année pour récupérer son Sahara, alors sous occupation espagnole. Selon le président du collectif, de nouvelles archives ont démontré de façon accablante que «*3% des femmes expulsées ont été violées*».

En 2025, a-t-il poursuivi, les représentants du CIMEA ont l'intention de mener des offensives «*au siège de l'Union européenne à Bruxelles et à la Commission des droits de l'Homme à Genève*». Des actions similaires sont également prévues auprès des Nations unies et de la Cour internationale de justice.

Par **Mohamed Chakir Alaoui** et **Yassine Mannan**

Le 18/11/2024 à 17h10

« Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », une étude supervisée par le CCME et le CIMEA

Al Youm 24
17 novembre 2024 - 13:08

Le bureau exécutif du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CIMEA) a tenu vendredi à Rabat une réunion consacrée à plusieurs points dont la gestion organisationnelle et financière de l'anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie en 1975.

Dans un communiqué reçu par le journal « Al Youm 24 », le bureau de cette association a souligné la nécessité de poursuivre les efforts visant à préserver la mémoire de cet événement tout en se donnant les moyens d'assurer le succès de cette commémoration qui sera célébrée tout au long de l'année 2025, à travers plusieurs activités.

La réunion a, par ailleurs, débattu, des résultats préliminaires de l'étude intitulée « Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », supervisée par le CIMEA en coopération avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Etranger (CCME). Cette étude est réalisée par un groupe d'étudiants en Master de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès sous

l'encadrement du Professeur Mimoun Aziza, enseignant-chercheur en histoire des migrations au sein de la même faculté. Les membres se sont penchés sur les différents aspects de cette recherche académique et ont formulé plusieurs remarques visant à enrichir et valoriser ce travail scientifique inédit, qui retrace les parcours multiples de cette question humanitaire et juridique.

Créé le 27 février 2021, le CIMEA est une organisation non gouvernementale internationale qui défend, auprès des instances nationales et internationales, les intérêts des Marocains expulsés d'Algérie et entend faire pression sur les autorités algériennes pour une reconnaissance officielle des violations graves commises en 1975 à l'égard des Marocains résidant depuis des décennies sur le sol algérien.

Le Collectif plaide également pour la restitution des biens confisqués de manière illégale par l'état algérien et pour une indemnisation financière et morale au profit des victimes et leurs ayants droit pour les préjudices subis en raison de l'expulsion collective abusive et aussi de faciliter le regroupement des familles marocaines avec celles qui sont encore établies en Algérie.

Le Collectif international considère que le gouvernement algérien assume l'entière responsabilité de cette tragédie, et continue des compagnes de désinformation et de dissimulation de la réalité de ce drame. Il néglige délibérément le fait que ces citoyens marocains résidaient légalement en Algérie depuis des décennies et qu'un grand nombre d'entre eux avaient fondé des familles mixtes algéro-marocaines et avaient participés activement à l'indépendance de l'Algérie.

Maroc / Algérie – Le CiMEA exige des autorités algériennes « une reconnaissance officielle » des violations graves commises à l'égard des Marocains expulsés d'Algérie en 1975

17 novembre 2024

Le bureau exécutif du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA), a tenu le vendredi 15 novembre 2024 à Rabat. À cette occasion, il a lancé **un appel aux autorités algériennes « pour une reconnaissance officielle des violations graves commises en 1975 à l'égard des Marocains résidant depuis des décennies sur le sol algérien »,** et aussi pour présenter des excuses officielles et réparer les préjudices individuels et collectifs.

Le Collectif international de soutien aux familles marocaines expulsées d'Algérie en 1975, fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation non gouvernementale internationale, vise à plaider pour la restitution des biens confisqués de manière illégale par l'état algérien et pour une indemnisation financière et morale au profit des victimes et leurs ayants droit pour les préjudices subis en raison de l'expulsion collective abusive et aussi de faciliter le regroupement des familles marocaines avec celles qui sont encore établies en Algérie.

Le CiMEA a pour objectif également d'exercer des pressions sur les autorités algériennes pour qu'elles reconnaissent les violations subies par ces citoyens, en leur rappelant leurs responsabilités manifestes dans cette tragédie et en indemnisant les victimes pour les dommages subis.

Le Collectif international considère que le gouvernement algérien assume l'entière responsabilité de cette tragédie, et continue des compagnes de désinformation et de dissimulation de la réalité de ce drame. Il néglige délibérément le fait que ces citoyens marocains résidaient légalement en Algérie depuis des décennies et qu'un grand nombre d'entre eux avaient fondé des familles mixtes algéro-marocaines et avaient participés activement à l'indépendance de l'Algérie (Extrait du communiqué du CiMEA)

Article19.ma

Les familles marocaines expulsées d'Algérie attendent réparation depuis 1975

Portrait de Yabiladi
Par Yabiladi
Publié le 18/11/2024 à 12h37
DRTemps de lecture: 1'

Le Collectif international de soutien aux familles marocaines expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA) a tenu une réunion à Rabat, le 15 novembre 2024. Les discussions ont porté notamment sur les avancées de l'étude «Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975», réalisée en coopération avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME). Cette étude, dirigée par des étudiants de la Faculté de Meknès sous la supervision du Professeur Mimoun Aziza, vise à retracer les parcours et à documenter cette tragédie humanitaire et juridique.

Par ailleurs, le CiMEA a fait le point sur la préparation du 50e anniversaire de l'expulsion tragique d'Algérie, prévu en 2025. Ce programme commémoratif inclura des activités nationales et internationales pour préserver la mémoire de cet événement et sensibiliser l'opinion publique. Les membres du collectif ont réaffirmé leur détermination à plaider auprès des instances nationales et internationales en faveur des droits des victimes, tout en appelant les autorités algériennes à reconnaître les violations de 1975, présenter des excuses officielles et indemniser les familles touchées.

Créé en 2021, le CiMEA milite également pour la restitution des biens confisqués et la réunification des familles marocaines encore divisées entre les deux pays. Enfin, le collectif a souligné l'importance d'une stratégie médiatique et de recherche académique pour sensibiliser davantage à cette cause, en dénonçant les campagnes de désinformation et le silence des autorités algériennes sur ce drame historique.

...Suite : https://www.yabiladi.com/articles/details/156342/familles-marocaines-expulsees-d-algerie-attendent.html

https://www.lesinfos.ma/article/149637007-Xi%20Jinping%20fait%20escale%20au%20Maroc%20:%20une%20visite%20aussi%20br%C3%A8ve%20qu'intense

المغاربة ضحايا الطرد التعسفي من الجزائر 1975 يلتئمون في الرباط

الكاتب : أنفاس بريس الجمعة 15 نوفمبر 2024, 16:29 216513

جانب من وقفة احتجاجية سابقة للمغاربة ضحايا الطرد من الجزائر

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر 1975، الجمعة 15نونبر 2024 بالرباط، اجتماعا بحضور كافة أعضائه، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالجوانب ذات الطبيعة التنظيمية والمادية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع إلى النتائج الأولية للدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وينجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الجامعي ميمون أزيزة الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات بنفس الكلية.

وبعدما توقف أعضاء التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر 1975، عند مختلف جوانب هذه الدراسة الجامعية مقدمين عدة ملاحظات واقتراحات، تهدف الى اثراء وإغناء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذي يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الإنسانية والحقوقية.

وبخصوص برنامج تخليد الذكرى 50 لمآساة طرد المغاربة من الجزائر، تم التوقف عند مستوى التقدم الحاصل في تنظيمها، حيث جدد أعضاء مكتب التجمع الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لحفظ ذاكرتها مع توفير الإمكانيات الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي ستعرف على مدار سنة 2025، تنظيم عدة انشطة وفعاليات.

وفي هذا الصدد عبر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عن تجندهم الدائم واستعدادهم التام لبذل كافة الجهود لإنجاح هذه الذكرى، منوهين بالجهات التي أعلنت انخراطها ودعمها لهذه المبادرة التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص للترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية والدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر.

كما يشكل مساهمة في الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف الرسمي بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الإعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى شدد المشاركون في هذا الاجتماع على ضرورة اعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، للتحسيس بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على

الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الإنفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، مع الدعوة إلى القيام بدراسات وبحوث حول هذه القضية.

وتجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية،يسعى إلى الترافع من أجل االسترجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوي الحقوق، عن الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر.

يرمى التجمع الدولي أيضا إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

ويعتبر التجمع الدولي، مجددا بأن الحكومة الجزائرية، التي تتحمل المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة، لازالت تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة. وتتجاهل أيضا بأن عددا كبيرا من هؤلاء المواطنين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر بصفة شرعية منذ عقود، شاركوا بفعالية في استقلال الجزائر.

https://anwarpress.com/590791/

المغاربة المطرودون من الجزائر يترافعون دوليا لاسترجاع ممتلكاتهم

سلمى درداف 15 نوفمبر 2024 - 20:00

دعا التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر لضرورة إعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، للتحسيس بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، مع الدعوة إلى القيام بدراسات وبحوث حول هذه القضية.

واعتبر التجمع الدولي أن الحكومة الجزائرية، التي تتحمل المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة، لازالت تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة، وتتجاهل أيضا بأن عددا كبيرا من هؤلاء المواطنين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر بصفة شرعية منذ عقود، شاركوا بفعالية في استقلال الجزائر.

وشدد على ضرورة تظافر الجهود من أجل إيصال صوت التجمع، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، بغية الترافع لاسترجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوي الحقوق عن الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر.

جاء ذلك عقب عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر 1975، اليوم الجمعة 15نونبر 2024 بالرباط، اجتماعا بحضور كافة أعضائه، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالجوانب ذات الطبيعة التنظيمية والمادية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع إلى النتائج الأولية للدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وينجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الجامعي ميمون أزيزة الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات بنفس الكلية.

وبعدما توقف أعضاء المكتب، عند مختلف جوانب هذه الدراسة الجامعية مقدمين عدة ملاحظات واقتراحات، تهدف الى اثراء وإغناء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذي يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الإنسانية والحقوقية.

وبخصوص برنامج تخليد الذكرى 50 لمآساة طرد المغاربة من الجزائر، تم التوقف عند مستوى التقدم الحاصل في تنظيمها، حيث جدد أعضاء مكتب التجمع الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لحفظ ذاكرتها مع توفير الإمكانيات الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي ستعرف على مدار سنة 2025، تنظيم عدة أنشطة وفعاليات.

وفي هذا الصدد، عبر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عن تجندهم الدائم واستعدادهم التام لبذل كافة الجهود لإنجاح هذه الذكرى، منوهين بالجهات التي أعلنت انخراطها ودعمها لهذه المبادرة التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص للترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية والدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر.

كما يشكل مساهمة في الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف الرسمي بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، و حثها على تقديم الإعتذار الرسمي و جبر الأضرار الفردية والجماعية.

يشار أن هذا التجمع الدولي أيضا إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

لتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر 1975

الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki

Partager

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر 1975، الجمعة 15نونبر 2024 بالرباط، اجتماعا بحضور كافة أعضائه، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالجوانب ذات الطبيعة التنظيمية والمادية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع إلى النتائج الأولية للدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وينجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الجامعي ميمون أزيزة الأستاذ الباحث في تاريخ

الهجرات بنفس الكلية.
وبعدما توقف أعضاء المكتب، عند مختلف جوانب هذه الدراسة الجامعية مقدمين عدة ملاحظات واقتراحات، تهدف الى اثراء وإغناء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذي يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الإنسانية والحقوقية.
وبخصوص برنامج تخليد الذكرى 50 لمآساة طرد المغاربة من الجزائر، تم التوقف عند مستوى التقدم الحاصل في تنظيمها، حيث جدد أعضاء مكتب التجمع الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لحفظ ذاكرتها مع توفير الإمكانيات الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي ستعرف على مدار سنة 2025، تنظيم عدة انشطة وفعاليات.
وفي هذا الصدد عبر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عن تجندهم الدائم واستعدادهم التام لبذل كافة الجهود لإنجاح هذه الذكرى، منوهين بالجهات التي أعلنت انخراطها ودعمها لهذه المبادرة التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص للترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية والدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر.
كما يشكل مساهمة في الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف الرسمي بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، و حثها على تقديم الإعتذار الرسمي و جبر الأضرار الفردية والجماعية .
ومن جهة أخرى شدد المشاركون في هذا الاجتماع على ضرورة اعداد استراتيجية إعلامية وتواصلية، للتحسيس بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 ، على الصعيديم الوطني والدولي، مع مواصلة الإنفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، مع الدعوة إلى القيام بدراسات وبحوث حول هذه القضية.
وتجدر الإشارة إلى أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، إلى الترافع من لاسترجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوى الحقوق عن الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر.
يرمى التجمع الدولي أيضا إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالإنتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.
ويعتبر التجمع الدولي، مجددا بأن الحكومة الجزائرية، التي تتحمل المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة، لازالت تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة. وتتجاهل أيضا بأن عددا كبيرا من هؤلاء المواطنين المغاربة الذين كانوا يقيمون بالجزائر بصفة شرعية منذ عقود، شاركوا بفعالية في استقلال الجزائر .

الكاتب : اتحاد أنفو

بتاريخ : 2024/11/15

Erreur !المغاربة المطرودين من الجزائر يتعهدون عدم نسيان مأساة التهجير القسري قبل حوالي 50 عاما

عثمان جمعون

09ديسمبر 2024 - 12:00

خلّد التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر، اليوم الأحد، مأساة طرد المغاربة من الجزائر سنة 1975، بناء القرار الذي اتخذته السلطات الجزائرية بتهجيرهم قسرا صبيحة عيد الأضحى 1975، وهي المأساة التي لم يعترف بها النظام الجزائري إلى حد الآن، رغم مرور زهاء نصف قرن على هذه الواقعة البشعة والمأساوية.

PUBLICITÉ

وقال التجمع الدولي إنه « في الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي، يحتفل بعيد الأضحى المبارك، عمدت الدولة الجزائرية، بشكل تعسفي وبدون سابق إنذار، على طرد ما يناهز45 ألف عائلة مغربية من الجزائر، وكلهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، المقيمين بصفة شرعية فوق التراب الجزائري منذ عدة عقود، حيث أسس عدد كبير منهم أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، لتتم في الأخير مجازاتهم بهذه الطريقة التعسفية والمهينة.«

وأبرز في بلاغ صحافي أن « هاته العائلات التي عانت نفسيا وجسديا، وجدت نفسها في رمشة عين وفي ظل ظروف مناخية قاسية، خارج ديارها، وظلت دوما تعيش تحت وقع هذه الصدمة وهول الفاجعة، يضاف الى ذلك حرمتهم الدولة الجزائرية من كافة حقوقهم وممتلكاتهم، مع اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين مجردين حتى من أغراضهم الشخصية في تجاه الحدود المغربية الجزائرية.»

وأشار إلى أنه بـ « الرغم من مرور هذه السنوات على هذه المأساة، فإن الضحايا وذو حقوقهم والأبناء والأحفاد وأنصار حقوق الإنسان، تمكنوا أن يقاوموا النسيان، وحولوا هذه الفاجعة الى ذاكرة حية، من خلال تسليط الضوء على أحداثها ووقائعها وانعكاساتها، واثارة الانتباه دوما إلى مسؤولية السلطات الجزائرية، والمطالبة بترتيب الآثار القانونية على هذه التصرفات اللا إنسانية، مع العمل المتواصل على رد الاعتبار للضحايا، وصيانة ذاكرتهم المشتركة ومقاومة النسيان والإهمال الذي يراهن عليه النظام الجزائري بهدف محو أثار جريمته النكراء.»

وأوضح أنه لـ « إبقاء هذا الملف مفتوحا وطنيا ودوليا، لم يتوقف الضحايا وذوى الحقوق عند هذا الحد، بل قاموا بإطلاق مبادرات جماعية وفردية، وتوثيق شهاداتهم من خلال اصدار كتب وأفلام سينمائية.. حيث مكن ذلك من طرح هذا الملف على انظار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم. غير أن هذه الخطوات -على رغم من أهميتها- تظل غير كافية خاصة في ظل استمرار الدولة الجزائرية في التعتيم والتضليل على هذه الجريمة، ونكران حدوثها أصلا، وتزييف الحقائق بشأنها، على الرغم من أن السلطات الجزائرية تتحمل بمفردها كامل المسؤولة عن هذه المأساة »، وفق تعبيره.

وأكد التجمع الدولي أنه « يستحضر هذه الذكرى، وهو يجدد بهذه المناسبة الأليمة، استهجانه وادانته القوية لتصرفات السلطات الجزائرية التي خرقت بتصرفاتها المشينة كل المواثيق والأعراف الدولية وحسن الجوار.»

واعتبر في هذا الصدد أن « تطورات الأحداث منذ واقعة طرد المغاربة من الجزائر، وما نشهده الآن من تحرشات واستفزازات النظام الجزائرى المتواصلة لبلادنا، منها التلويح بإشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين، يؤكد بالملموس أن طرد السلطات الجزائرية للمواطنات والمواطنين المغاربة من الجزائر سنة 1975، تعسفيا لم يكن حدثا معزولا بل كان حلقة ضمن حلقات مسلسل تآمري متواصل للنظام الجزائرى.»

وأعلن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر – 1975 المنظمة الدولية غير الحكومية الذي تأسس في 27 فبراير 2021، أنه « سيواصل الدفاع عن مصالح المطرودين من الجزائر أمام مختلف الهيئات خاصة الدولية ، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر، وذلك وفق ما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.»

وفي السياق نفسه، جدد التجمع الدولي تأكيده على أن « السلطة الجزائرية تتحمل لوحدها مسؤولية الطرد التعسفي الذي تعرضت له العائلات المغربية في شتاء 1975 بقرارها في دجنبر 1975 الذي نفذته قوات الأمن والمصالح التابعة للدولة الجزائرية التي لم تكلف نفسها الاعتراف لحد الآن بمسؤولياتها الحصرية عن هذه المأساة التي لها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان.»

وقال إنه « انطلاقا من طبيعته الدولية، وبحكم مؤهلات أعضائه ومسانديه، فإن التجمع لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته على تعبئة الرأي العام الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مبادراته النوعية والمتجددة لإثارة انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، والضغط على السلطات الجزائرية بالخصوص للاعتراف بمسؤوليتها المباشرة والحصرية عن هذه المأساة.»

كلمات دلالية

البوليساريو الجزائر المغاربة المطرودين المغرب

التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر، يجدد مطالبة النظام العسكري الإعتراف بمسؤوليته عن طرد المغاربة سنة 1975

مصطفى البختي
08/12/2024 - 23:56
مجتمع

جدّد "التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975 – "Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie – 1975"، في الذكرى ال 49، لمأساة طرد 45 الف من العائلات المغربية من طرف النظام العسكري الجزائري سنة 1975، في جريمة ضد الإنسانية، خلفت جروح ومآسي ومعاناة نفسية وجسدية عميقة لدى الضحايا وعائلاتهم، يتحمل فيها النظام العسكري الجزائري المسؤولية الكاملة والحصرية بقراره التعسفي، وهي جريمة نظام لا يمكن طمسها من الذاكرة الجماعية.
وفيما يلي بلاغ، التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975:
"بعد مرور نصف قرن، أما آن للسلطات الجزائرية الاعتراف بمسؤولياتها عن مأساة طرد المغاربة من الجزائر سنة 1975

بحلول الذكرى 49 من مأساة طرد المغاربة من الجزائر سنة 1975، بناء القرار الذي اتخذته السلطات الجزائرية بتهجيرهم قسرا صبيحة عيد الأضحى 1975، وهي المأساة التي لم يعترف بها النظام الجزائري إلى حد الآن، رغم مرور زهاء نصف قرن على هذه الواقعة البشعة والمأساوية.
وفي الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي، يحتفل بعيد الأضحى المبارك، عمدت الدولة الجزائرية، بشكل تعسفي وبدون سابق إنذار، على طرد ما يناهز 45 ألف عائلة مغربية من الجزائر، وكلهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، المقيمين بصفة شرعية فوق التراب الجزائري منذ عدة عقود، حيث أسس عدد كبير منهم أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، لتتم في الأخير مجازاتهم بهذه الطريقة التعسفية والمهينة.

فهذه العائلات التي عانت نفسيا وجسديا، وجدت نفسها في رمشة عين وفي ظل ظروف مناخية قاسية، خارج ديارها، وظلت دوما تعيش تحت وقع هذه الصدمة وهول الفاجعة، يضاف الى ذلك حرمتهم الدولة الجزائرية من كافة حقوقهم وممتلكاتهم، مع اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين مجردين حتى

من أغراضهم الشخصية في تجاه الحدود المغربية الجزائرية.
وعلى الرغم من مرور هذه السنوات على هذه المأساة، فإن الضحايا وذو حقوقهم والأبناء والأحفاد وأنصار حقوق الإنسان، تمكنوا أن يقاوموا النسيان، وحولوا هذه الفاجعة الى ذاكرة حية، من خلال تسليط الضوء على أحداثها ووقائعها وانعكاساتها، واثارة الانتباه دوما إلى مسؤولية السلطات الجزائرية، والمطالبة بترتيب الآثار القانونية على هذه التصرفات اللاانسانية، العمل المتواصل على رد الاعتبار للضحايا، وصيانة ذاكرتهم المشتركة ومقاومة النسيان والإهمال الذي يراهن عليه النظام الجزائري بهدف محو أثار جريمته النكراء.
وبهدف الإبقاء على هذا الملف مفتوحا وطنيا ودوليا، لم يتوقف الضحايا وذوى الحقوق عند هذا الحد، بل قاموا باطلاق مبادرات جماعية وفردية، وتوثيق شهاداتهم من خلال اصدار كتب وأفلام سينمائية..

حيث مكن ذلك من طرح هذا الملف على انظار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم. غير أن هذه الخطوات – على رغم من أهميتها – تظل غير كافية خاصة في ظل استمرار الدولة الجزائرية في التعتيم والتضليل على هذه الجريمة، ونكران حدوثها أصلا، وتزييف الحقائق بشأنها، على الرغم من أن السلطات الجزائرية تتحمل بمفردها كامل المسؤولة عن هذه المأساة.
إن التجمع الدولي وهو يستحضر هذه الذكرى، ليجدد بهذه المناسبة الأليمة، استهجانه وادانته القوية لتصرفات السلطات الجزائرية التي خرقت بتصرفاتها المشينة كل المواثيق والأعراف الدولية وحسن الجوار، ويعتبر في هذا الصدد أن تطورات الأحداث منذ واقعة طرد المغاربة من الجزائر، وما نشهده الآن من تحرشات واستفزازات النظام الجزائرى المتواصلة لبلادنا، منها التلويح باشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين، يؤكد بالملموس أن طرد السلطات الجزائرية للمواطنات والمواطنين المغاربة من الجزائر سنة 1975، تعسفيا، لم يكن حدثا معزولا، بل كان حلقة ضمن حلقات مسلسل تآمري متواصل للنظام الجزائرى.
إن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر سنة 1975، "وهو منظمة دولية غير حكومية"، الذي تأسس في 27 فبراير 2021، يعلن بأنه سيواصل الدفاع عن مصالح المطرودين من الجزائر أمام مختلف الهيئات خاصة الدولية، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر، وذلك وفق ما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.
كما يجدد التجمع الدولي التأكيد على أن السلطة الجزائرية تتحمل لوحدها مسؤولية الطرد التعسفي الذي تعرضت له العائلات المغربية في شتاء 1975 بقرارها في دجنبر 1975، الذي نفذته قوات الأمن والمصالح التابعة للدولة الجزائرية التي لم

تكلف نفسها الاعتراف لحد الآن بمسؤولياتها الحصرية عن هذه المأساة التي لها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان.

وانطلاقا من طبيعته الدولية، وبحكم مؤهلات أعضائه ومساندیه، فإن التجمع لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته على تعبئة الرأي العام الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مبادراته النوعية والمتجددة لاثارة انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، والضغط على السلطات الجزائرية بالخصوص للاعتراف بمسؤوليتها المباشرة والحصرية عن هذه المأساة.

مطالب باعتراف الجزائر بطرد "مغاربة 1975" والتكفير عن خطيئة نصف قرن

ديسمبر 2024 - 21:00 8 مدار21

بعد مرور نصف قرن (49 سنة) من إقدام الجارة الشرقية على طرد المغاربة تعسفيا من أراضيها، لايزال التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر يتشبث باعتراف السلطات الجزائرية بمسؤولياتها عن هذه المأساة وتراجعها عن حرمانهم من كافة حقوقهم وممتلكاتهم.

وإعلن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر – 1975، وهو منظمة دولية غير حكومية تأسست في 27 فبراير 2021، عن مواصلة الدفاع عن مصالح المطرودين من الجزائر أمام مختلف الهيئات خاصة الدولية، مشددا على ضرورة تيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر وفق ما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

وجدد التجمع الدولي، في بلاغ توصلت جريدة "مدار21" الالكترونية بنسخة منه، التأكيد على أن السلطة الجزائرية تتحمل لوحدها مسؤولية الطرد التعسفي الذي تعرضت له العائلات المغربية في شتاء 1975 بقرارها في دجنبر 1975 الذي نفذته قوات الأمن والمصالح التابعة للدولة الجزائرية.

واعتبر المصدر ذاته أن السلطات الجزائرية لم تكلف نفسها الاعتراف لحد الآن بمسؤولياتها الحصرية عن هذه المأساة التي لها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان، مؤكدا أن التجمع، وانطلاقا من طبيعته الدولية، وبحكم مؤهلات أعضائه ومساندیه، لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته على تعبئة الرأي العام الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مبادراته النوعية والمتجددة لاثارة انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 والضغط على السلطات الجزائرية بالخصوص للاعتراف بمسؤوليتها المباشرة والحصرية عن هذه المأساة.

واسترجع التجمع تفاصيل هذا الحادث المأساوي الذي أقدم عليه المسؤولون الجزائريون قبل 49 سنو وفي الثامن من دجنبر الجاري بتهجير مغاربة قسرا صبيحة عيد الأضحى 1975، معتبرا أنها المأساة التي لم يعترف بها النظام الجزائري إلى حد الآن، رغم مرور زهاء نصف قرن على هذه الواقعة البشعة والمأساوية.

وفي الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي يحتفل بعيد الأضحى المبارك، يضيف البلاغ أن الدولة الجزائرية عمدت، بشكل تعسفي وبدون سابق إنذار، على طرد ما يناهز 45 ألف عائلة مغربية من الجزائر، وكلهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، المقيمين بصفة شرعية فوق التراب الجزائري منذ عدة عقود.

ولفت المصدر ذاته إلى أن عددا كبيراً من المطرودين أسسوا أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، لتتم في الأخير مجازاتهم بهذه الطريقة التعسفية والمهينة .

وأوضح التجمع نفسه أن هذه العائلات عانت نفسيا وجسديا حينما وجدت نفسها في رمشة عين وفي ظل ظروف مناخية قاسية، خارج ديارها، وظلت دوما تعيش تحت وقع هذه الصدمة وهول الفاجعة، مسجلا في الآن حرمانهم من طرف الدولة الجزائرية من كافة حقوقهم وممتلكاتهم، مع اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين مجردين حتى من أغراضهم الشخصية في تجاه الحدود المغربية الجزائرية.

وعلى الرغم من مرور هذه السنوات على هذه المأساة، يشدد المصدر ذاته أن الضحايا وذوو حقوقهم والأبناء والأحفاد وأنصار حقوق الإنسان، تمكنوا أن يقاوموا النسيان، وحولوا هذه الفاجعة إلى ذاكرة حية، من خلال تسليط الضوء على أحداثها ووقائعها وانعكاساتها، وإثارة الانتباه دوما إلى مسؤولية السلطات الجزائرية، والمطالبة بترتيب الآثار القانونية على هذه التصرفات اللاانسانية.

وبهدف الإبقاء على هذا الملف مفتوحا وطنيا ودوليا، أشار التجمع إلى أنه الضحايا قاموا بإطلاق مبادرات جماعية وفردية وتوثيق شهاداتهم من خلال إصدار كتب وأفلام سينمائية، مؤكدا أن هذا ما مكن ذلك من طرح هذا الملف على أنظار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم، غير أن هذه الخطوات – على رغم من أهميتها – تظل غير كافية خاصة في ظل استمرار الدولة الجزائرية في التعتيم والتضليل على هذه الجريمة، ونكران حدوثها أصلا، وتزييف الحقائق بشأنها، على الرغم من أن السلطات الجزائرية تتحمل بمفردها كامل المسؤولة عن هذه المأساة.

واستهجن المصدر نفسه تصرفات السلطات الجزائرية المشينة التي خرقت كل المواثيق والأعراف الدولية وحسن الجوار ،معتبراً أن تطورات الأحداث منذ واقعة طرد المغاربة من الجزائر، وما نشهده الآن من تحرشات واستفزازات النظام الجزائرى المتواصلة لبلادنا، منها التلويح باشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين، يؤكد بالملموس أن طرد السلطات الجزائرية للمواطنات والمواطنين المغاربة من الجزائر سنة 1975، تعسفيا لم يكن حدثا معزولا بل كان حلقة ضمن حلقات مسلسل تآمري متواصل للنظام الجزائري.

تجمع دعم العائلات المطرودة من الجزائر يدعو السلطات الجزائرية إلى الاعتراف بمسؤولياتها

08 دجنبر 2024 - 9:58

كفى بريس

المشاركة عبر

- FACEBOOK

- X (TWITTER) دعا التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر السلطات الجزائرية إلى الاعتراف بمسؤولياتها عن مأساة طرد المغاربة من بلدها صبيحة عيد الأضحى لسنة 1975، والتي تحل في الثامن من دجنبر الجاري ذكراها الـ49.

وأعاد التجمعي في بلاغ له، التذكير بهذا الحدث، موردا أنه و في الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي، يحتفل بعيد الأضحى المبارك، عمدت الدولة الجزائرية، بشكل تعسفي وبدون سابق إنذار، على طرد ما يناهز45 ألف عائلة مغربية من الجزائر، وكلهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، المقيمين بصفة شرعية فوق التراب الجزائري منذ عدة عقود،حيث أسس عدد كبير منهم أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، لتتم في الأخير مجازاتهم بهذه الطريقة التعسفية والمهينة .

ولفت نص البلاغ، توصلت به "كفى بريس" ، إلى أن هذه العائلات التي عانت نفسيا وجسديا، وجدت نفسها في رمشة عين وفي ظل ظروف مناخية قاسية، خارج ديارها، وظلت دوما تعيش تحت وقع هذه الصدمة وهول الفاجعة، يضاف الى ذلك حرمتهم الدولة الجزائرية من كافة حقوقهم وممتلكاتهم، مع اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين مجردين حتى من أغراضهم الشخصية في تجاه الحدود المغربية الجزائرية.

وعلى الرغم من مرور هذه السنوات على هذه المأساة، يورد المصدر ذاته، فإن الضحايا وذو حقوقهم والأبناء والأحفاد وأنصار حقوق الإنسان، تمكنوا أن يقاوموا النسيان، وحولوا هذه الفاجعة الى ذاكرة حية، من خلال تسليط الضوء على أحداثها ووقائعها وانعكاساتها، واثارة الانتباه دوما إلى مسؤولية السلطات الجزائرية، والمطالبة بترتيب الآثار القانونية على هذه التصرفات اللاانسانية ، العمل المتواصل على رد الاعتبار للضحايا، وصيانة ذاكرتهم المشتركة ومقاومة النسيان والإهمال الذي يراهن عليه النظام الجزائري بهدف محو أثار جريمته النكراء.

وبهدف الإبقاء على هذا الملف مفتوحا وطنيا ودوليا، لم يتوقف الضحايا وذوى الحقوق عند هذا الحد، بل قاموا باطلاق مبادرات جماعية وفردية، وتوثيق شهاداتهم من خلال اصدار كتب وأفلام سينمائية.. حيث مكن ذلك من طرح هذا الملف على انظار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم. غير أن هذه الخطوات -

على رغم من أهميتها - تظل غير كافية خاصة في ظل استمرار الدولة الجزائرية في التعتيم والتضليل على هذه الجريمة، ونكران حدوثها أصلا، وتزييف الحقائق بشأنها، على الرغم من أن السلطات الجزائرية تتحمل بمفردها كامل المسؤولة عن هذه المأساة.

وجدد التجمع الدولي وهو يستحضر هذه الذكرى، استهجانه وادانته القوية لتصرفات السلطات الجزائرية التي خرقت بتصرفاتها المشينة كل المواثيق والأعراف الدولية وحسن الجوار ،ويعتبر في هذا الصدد أن تطورات الأحداث منذ واقعة طرد المغاربة من الجزائر، وما نشهده الآن من تحرشات واستفزازات النظام الجزائرى المتواصلة لبلادنا، منها التلويح باشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين، يؤكد بالملموس أن طرد السلطات الجزائرية للمواطنات والمواطنين المغاربة من الجزائر سنة 1975، تعسفيا لم يكن حدثا معزولا بل كان حلقة ضمن حلقات مسلسل تآمري متواصل للنظام الجزائرى.

وأعلن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر – 1975 المنظمة الدولية غير الحكومية الذي تأسس في 27 فبراير 2021، أنه سيواصل الدفاع عن مصالح المطرودين من الجزائر أمام مختلف الهيئات خاصة الدولية ، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر ، وذلك وفق ما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

كما جدد التجمع الدولي التأكيد على أن السلطة الجزائرية تتحمل لوحدها مسؤولية الطرد التعسفي الذي تعرضت له العائلات المغربية في شتاء 1975 بقرارها في دجنبر 1975 الذي نفذته قوات الأمن والمصالح التابعة للدولة الجزائرية التي لم تكلف نفسها الاعتراف لحد الآن بمسؤولياتها الحصرية عن هذه المأساة التي لها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان.

وأكد أنه لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته على تعبئة الرأي العام الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مبادراته النوعية والمتجددة لاثارة انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، والضغط على السلطات الجزائرية بالخصوص للاعتراف بمسؤوليتها المباشرة والحصرية عن هذه المأساة.

التجمع الدولي لدعم المغاربة المطرودين من الجزائر .. يذكر بجريمة حكام الجزائر ضد الإنسانية

8 ديسمبر، 2024

مدونات في

لوبوكلاج : الرباط

تحل في الثامن من دجنبر الجاري الذكرى 49 من مأساة طرد المغاربة من الجزائر سنة 1975 ، بناء القرار الذي اتخذته السلطات الجزائرية بتهجيرهم قسرا صبيحة عيد الأضحى 1975، وهي المأساة التي لم يعترف بها النظام الجزائري إلى حد الآن، رغم مرور زهاء نصف قرن على هذه الواقعة البشعة والمأساوية.

و في الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي، يحتفل بعيد الأضحى المبارك، عمدت الدولة الجزائرية، بشكل تعسفي وبدون سابق إنذار، على طرد ما يناهز45 ألف عائلة مغربية من الجزائر، وكلهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، المقيمين بصفة شرعية فوق التراب الجزائري منذ عدة عقود،حيث أسس عدد كبير منهم أسرا مختلطة جزائرية مغربية، ومنهم من حمل السلاح خلال حرب التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، لتتم في الأخير مجازاتهم بهذه الطريقة التعسفية والمهينة .

فهذه العائلات التي عانت نفسيا وجسديا، وجدت نفسها في رمشة عين وفي ظل ظروف مناخية قاسية، خارج ديارها، وظلت دوما تعيش تحت وقع هذه الصدمة وهول الفاجعة، يضاف الى ذلك حرمتهم الدولة الجزائرية من كافة حقوقهم وممتلكاتهم، مع اقتياد الآلاف من النساء والرجال والأطفال والمسنين مجردين حتى من أغراضهم الشخصية في تجاه الحدود المغربية الجزائرية.

وعلى الرغم من مرور هذه السنوات على هذه المأساة، فإن الضحايا وذو حقوقهم والأبناء والأحفاد وأنصار حقوق الإنسان، تمكنوا أن يقاوموا النسيان، وحولوا هذه الفاجعة الى ذاكرة حية، من خلال تسليط الضوء على أحداثها ووقائعها وانعكاساتها، واثارة الانتباه دوما إلى مسؤولية السلطات الجزائرية، والمطالبة بترتيب الآثار القانونية على هذه التصرفات اللاانسانية ،

العمل المتواصل على رد الاعتبار للضحايا، وصيانة ذاكرتهم المشتركة ومقاومة النسيان والإهمال الذي يراهن عليه النظام الجزائري بهدف محو أثار جريمته النكراء.

وبهدف الإبقاء على هذا الملف مفتوحا وطنيا ودوليا، لم يتوقف الضحايا وذوى الحقوق عند هذا الحد، بل قاموا باطلاق مبادرات جماعية وفردية، وتوثيق شهاداتهم من خلال اصدار كتب وأفلام سينمائية.. حيث مكن ذلك من طرح هذا الملف على انظار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم. غير أن هذه الخطوات – على رغم من أهميتها – تظل غير كافية خاصة في ظل استمرار الدولة الجزائرية في التعتيم والتضليل على هذه الجريمة، ونكران حدوثها أصلا، وتزييف الحقائق بشأنها، على الرغم من أن السلطات الجزائرية تتحمل بمفردها كامل المسؤولة عن هذه المأساة.

إن التجمع الدولي وهو يستحضر هذه الذكرى، ليجدد بهذه المناسبة الأليمة، استهجانه وادانته القوية لتصرفات السلطات الجزائرية التي خرقت بتصرفاتها المشينة كل المواثيق والأعراف الدولية وحسن الجوار ،ويعتبر في هذا الصدد أن تطورات الأحداث منذ واقعة طرد المغاربة من الجزائر، وما نشهده الآن من تحرشات واستفزازات النظام الجزائرى المتواصلة لبلادنا، منها التلويح باشعال فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين، يؤكد بالملموس أن طرد السلطات الجزائرية للمواطنات والمواطنين المغاربة من الجزائر سنة 1975، تعسفيا لم يكن حدثا معزولا بل كان حلقة ضمن حلقات مسلسل تآمري متواصل للنظام الجزائرى.

إن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر – 1975 المنظمة الدولية غير الحكومية الذي تأسس في 27 فبراير 2021، يعلن بأنه سيواصل الدفاع عن مصالح المطرودين من الجزائر أمام مختلف الهيئات خاصة الدولية ، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر ، وذلك وفق ما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

كما يجدد التجمع الدولي التأكيد على أن السلطة الجزائرية تتحمل لوحدها مسؤولية الطرد التعسفي الذي تعرضت له العائلات المغربية في شتاء 1975 بقرارها في دجنبر 1975 الذي نفذته قوات الأمن والمصالح التابعة للدولة الجزائرية التي لم تكلف نفسها الاعتراف لحد الآن بمسؤولياتها الحصرية عن هذه المأساة التي لها ارتباط وثيق بحقوق الإنسان.

وانطلاقا من طبيعته الدولية، وبحكم مؤهلات أعضائه ومساندیه، فإن التجمع لن يتوانى عن القيام بمسؤولياته على تعبئة الرأي العام الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مبادراته النوعية والمتجددة لاثارة انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، والضغط على السلطات الجزائرية بالخصوص للاعتراف بمسؤوليتها المباشرة والحصرية عن هذه المأساة.

الرباط في 07 دجنبر 2024

cimea75@gmail.com

L’heure a-t-elle sonné pour la reconnaissance par les autorités algériennes de leur responsabilité dans la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie ?

12/12/2024

autorités algériennes expulsion des Marocains d'Algérie tragédie

L’heure a-t-elle sonné pour la reconnaissance par les autorités algériennes de leur responsabilité dans la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie en 1975, soit après un demi-siècle aujourd’hui ? La journée du 8 décembre a marqué le 49ème anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie en 1975, sur la base de la décision prise par les autorités algériennes de les expulser de façon musclée, pour des raisons inconnues, lors de la célébration de l'Aïd al-Adha.

En effet, simultanément à la fête célébrée par le monde islamique, l'État algérien procédait, arbitrairement et sans avertissement, à l'expulsion d'Algérie d'environ 45.000 familles marocaines. Ces personnes marocaines, résidant légalement sur le sol algérien depuis plusieurs décennies, avaient, pour nombre d’entre elles, fondé des familles mixtes algéro-marocaines, et certaines d’entre elles avaient pris les armes pour libérer l’Algérie du colon français.

Ces familles, dans une souffrance psychique et physique indescriptible, se sont retrouvées en un clin d'œil, hors de chez elles, dans des conditions hivernales extrêmes. Elles vécurent -et continuent de vivre- depuis sous le choc et l'horreur de la tragédie. L’Etat algérien les priva de tous leurs droits et de leurs biens, en les menant à la frontière marocaine après les avoir dépouillées de tous leurs effets personnels, mobiliers et immobiliers.

Bien que plusieurs décennies se soient écoulées depuis cette tragédie, les victimes, leurs ayants droit, leurs enfants, petits-enfants ainsi que les défenseurs des droits de l'Homme ont su résister à l'oubli, muant, dans un geste résilient, cette tragédie en mémoire vivante.

Les précités n’ont de cesse de mettre en lumière ces événements, en analysant leurs faits et leurs répercussions, avec la vigilance constante de rappeler la responsabilité des autorités algériennes. Ils poursuivent un travail inlassable pour restituer la dignité aux victimes, parer à l’oubli collectif en préservant la mémoire commune. Le résultat escompté de ce travail continu est l’attente d’un jugement sur les actes inhumains de 1975 et d’éviter l’effacement des traces du crime odieux commis par les autorités algériennes.

Afin de maintenir ce dossier ouvert aux niveaux national et international, les victimes et ayants droit ont également mis en œuvre de nombreuses initiatives collectives et individuelles. Dans ces dernières on dénombre la publication de livres et de films étayés par leurs témoignages, la rédaction d’un dossier déposé devant le Conseil des droits de l’Homme des Nations unies et le Comité pour la protection des droits des travailleurs migrants et des membres de leur famille.

Cependant, malgré leur importance, ces actions restent insuffisantes, surtout face à un Etat algérien qui continue, dans des manœuvres honteuses, de dissimuler ce crime, d'induire en erreur l’opinion publique, de nier et de falsifier les faits des événements dramatiques commis par ses autorités en 1975.

Le CiMEA, tout en rappelant ce douloureux anniversaire, renouvelle sa désapprobation et sa ferme condamnation des agissements des autorités algériennes qui, par leurs actes honteux, ont violé toutes les conventions et normes internationales et de bon voisinage.

Le CiMEA, ONG internationale fondée le 27 février 2021, déclare qu'il continuera à défendre les intérêts des personnes expulsées d'Algérie devant diverses instances, notamment internationales pour, entre autres, faciliter la réunification des familles marocaines séparées des deux côtés des frontières marocaine et algérienne, conformément aux prescrits de la Charte des Nations unies, de la Déclaration universelle des droits de l'Homme, des accords internationaux relatifs aux droits humains et de tout autre instrument juridique des droits humains.

Le Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie–1975 réaffirme également que la responsabilité de l'expulsion arbitraire de l'hiver 1975 subie par les familles marocaines pèse sur les épaules des autorités algériennes. A ce jour, force est de reconnaître que l'Etat algérien nie sa responsabilité exclusive.

Mu par l'ensemble des considérations développées ici, le Collectif continuera à assumer ses responsabilités et n'aura de cesse de mobiliser l'opinion publique internationale, les institutions et organisations internationales, à travers une série d'activités garantes de sérieux, de dignité, d'informations authentifiées, dénuées de haine et de vengeance. Ce n'est qu'à ce prix que le chemin vers la justice et la reconnaissance de cette tragédie par le seul auteur connu se fera.

N'hésitez pas à rejoindre le CiMEA pour le renforcer dans ses actions.
Contact : cimea75@gmail.com

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر

السؤال الآن 2025/03/20 ذاكرة ووثائق

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر

بيان:

في إطار لقاءاته الدورية، ًعقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

Cimea75@gmail.com

التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر - 1975

التجمع الدولي يؤكد على ضرورة الضغط على الجزائر لتعترف بانتهاكاتها في حق المغاربة المطرودين

الكاتب : انفاس بريس الخميس 20 مارس 2025, 15:59 64341

وقفة سابقة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1973

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس 2025 اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وعبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الأطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى

التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب .

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان..

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

أحداث أنفو • الخميس 20 مارس 2025•

يشارك

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء

هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

أخبار ذات صلة

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

بتاريخ مارس 20, 2025

مشاركة

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025. حسب بلاغ توصلت به" سياسي."

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية

المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

CiMEA75 prépare la commémoration des 50 ans de l'expulsion des Marocains d'Algérie

Par **Omar Soussi**

Publié le 20/03/2025 à 19h48

Temps de lecture: 1'

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA75) a tenu, le 19 mars, une réunion à distance pour préparer ses initiatives de 2025. L'accent a été mis sur la commémoration du 50e anniversaire de cette tragédie, avec un programme d'événements prévus au Maroc et à l'international.

Les membres du bureau exécutif ont exprimé leur gratitude aux soutiens reçus et réaffirmé leur engagement à défendre les droits des expulsés auprès des instances nationales et internationales. Ils ont également discuté des préparatifs d'un colloque scientifique autour de l'étude «La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975», réalisée sous la supervision du professeur Mimoun Aziza en partenariat avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME). Des ajustements ont été validés pour enrichir cette recherche exploitant des archives marocaines.

Le Collectif a réaffirmé la nécessité de faire pression sur l'Algérie pour qu'elle reconnaisse officiellement les violations de 1975, présente des excuses et procède à des réparations. Il a aussi défini une stratégie médiatique visant à mieux faire connaître cette tragédie et à renforcer la communication avec le milieu universitaire pour encourager la recherche sur ce sujet.

...Suite : https://www.yabiladi.com/articles/details/162082/cimea75-prepare-commemoration-l-expulsion-marocains.html

للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

NOUVELLES INITIATIVES DU COLLECTIF INTERNATIONAL DE SOUTIEN AUX FAMILLES D'ORIGINE MAROCAINE EXPULSÉES D'ALGÉRIE

Le Ci
prem

•

Facebook

Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA75) intensifie ses efforts pour commémorer le 50e anniversaire de cette tragédie en 2025. À travers colloques, plaidoyers et recherches scientifiques, il poursuit son engagement pour la reconnaissance officielle des violations subies et la réparation des préjudices.

Le bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA75) a tenu, le mercredi 19 mars courant, une réunion à distance consacrée à l'étude de plusieurs points, dont la préparation des activités et initiatives à venir que le Collectif envisage d'organiser pour l'année 2025.

Les membres du bureau exécutif se sont arrêtés sur les préparatifs de l'année en cours pour commémorer le 50e anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie. Ils ont discuté du projet de programme général, ainsi que des aspects organisationnels, administratifs et matériels nécessaires pour garantir le succès de cette initiative, dans le cadre de laquelle plusieurs événements sont prévus tout au long de l'année, tant au Maroc qu'au niveau international.

Á cette occasion, les participants ont exprimé leur reconnaissance à toutes les parties ayant manifesté leur soutien à l'initiative de commémoration de cet anniversaire, lequel s'inscrit dans le cadre du programme général du Collectif visant en particulier à défendre les intérêts des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, en plaidant leur cause auprès des instances nationales et internationales.

Les membres du bureau exécutif ont également discuté des préparatifs liés à l'organisation d'un colloque scientifique, en marge de la présentation des résultats de la première étude sur « La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », supervisée par le Collectif CiMEA75 en collaboration avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME). Cette étude a été réalisée par un groupe d'étudiants du cycle master et chercheurs à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès, sous la direction du professeur Mimoun Aziza, chercheur spécialisé dans l'histoire des migrations. À cet égard, le bureau a approuvé les amendements apportés à cette étude afin d'enrichir ce travail scientifique inédit, qui analyse et examine les multiples parcours de cette question humanitaire et des droits humains en exploitant les documents déposés aux archives du Maroc.

A cet égard, les membres du bureau exécutif ont souligné la nécessité d'intensifier les efforts pour faire pression sur l'État algérien afin qu'il reconnaisse officiellement les graves violations commises en 1975 contre les Marocains résidant depuis des décennies sur son territoire, et qu'il présente des excuses officielles et procède à la réparation des préjudices individuels et collectifs.

Par ailleurs, les membres du bureau ont débattu des axes de la stratégie médiatique et communicationnelle visant à sensibiliser et à mieux faire connaître la tragédie des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, tant sur le plan national qu'international. Ils ont également convenu de continuer à s'ouvrir au milieu universitaire et à encourager la recherche scientifique, en décidant de renforcer la cellule médias et communication par des compétences reconnues pour leur professionnalisme et leur expérience.

Il est à rappeler que Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975, fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise principalement à exercer une pression sur l'État algérien pour qu'il reconnaisse les graves violations commises contre ces citoyens, à lui rappeler ses responsabilités dans cette tragédie, et à exiger une indemnisation des victimes pour les préjudices subis. Le Collectif tient également l'État algérien pour pleinement responsable de cette tragédie et dont il fait le déni et espère son oubli.

Cimea75@gmail.com

استعدادات لإحياء الذكرى الـ 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر

بواسطة **فاطمة الزهراء الصبان**

نشر في 2025/03/20 على h4720

مدة القراءة: 2'

قادت المجموعة الدولية لدعم العائلات ذات الأصول المغربية المطرودة من الجزائر في عام 1975 (CiMEA75) اجتماعا افتراضيا في 19 مارس للتحضير لمبادراتها لعام 2025. كان الاجتماع يهدف بشكل رئيسي إلى الإعداد لإحياء الذكرى الخمسين لهذه المأساة، مع وضع برنامج من الفعاليات المخطط لها، سواء داخل المغرب أو خارجه.

أعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن شكرهم للدعم الذي تلقوه، وأكدوا التزامهم المستمر بالدفاع عن حقوق الأفراد المطرودين أمام الهيئات الوطنية والدولية. كما تم التطرق إلى الاستعدادات المتعلقة بتنظيم ندوة علمية على هامش عرض نتائج دراسة حول "ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975". وتشرف المجموعة الدولية على هذه الدراسة بالتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وقد أنجزها فريق من طلبة الماستر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بإشراف الأستاذ ميمون أزيزة، الباحث في تاريخ الهجرات. في هذا السياق، صادق المكتب التنفيذي على التعديلات التي تم إدخالها على الدراسة، بهدف إثراء هذا العمل العلمي المتميز الذي يتناول المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة في أرشيف المغرب.

وفي هذه المناسبة، شدد أعضاء المكتب التنفيذي على أهمية تكثيف الجهود للضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد المغاربة المقيمين على أراضيها منذ عقود، وذلك في عام 1975. كما دعوا إلى تقديم اعتذار رسمي من قبل الجزائر وجبر الأضرار الفردية والجماعية التي لحقت بالضحايا.

يجدر بالذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير 2021 كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بشكل رئيسي إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد هؤلاء المواطنين. كما يسعى إلى تذكير السلطات الجزائرية بمسؤولياتها في هذه المأساة وتعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم. يواصل التجمع الدولي حمل مسؤولية الدولة الجزائرية الكاملة عن هذه المأساة، التي تسعى جاهدة لإنكارها على أمل أن تغيب عن الذاكرة.

Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
kafapress.ma@gmail.com

دعوة إلى تكثيف الجهود لحث الجزائر على جبر ضرر العائلات المغربية التي طردتها

20 مارس 2025 - 14:44

كفى بريس

المشاركة عبر

FACEBOOK

أكد التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975 على ضرورة تكثيف الجهود للضغط على الدولة الجزائرية من أجل الاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت في حق آلاف المغاربة الذين كانوا يقيمون منذ عقود على التراب الجزائري، وحثها على تقديم اعتذار رسمي وجبر الضرر الفردي والجماعي للضحايا. وأورد التجمع في بلاغ صدر عقب اجتماع مكتبه التنفيذي، المنعقد عن بعد يوم الأربعاء 19 مارس الجاري، أنه ناقش جملة من النقاط المتعلقة بالتحضير للأنشطة والمبادرات التي يعتزم تنظيمها خلال سنة 2025، وفي مقدمتها إحياء الذكرى الخمسين لمأساة الطرد الجماعي للمغاربة من الجزائر سنة 1975.

وأشار البلاغ إلى أن المكتب التنفيذي استعرض مشروع البرنامج العام لهذه الذكرى، إلى جانب الجوانب التنظيمية والإدارية واللوجستية الكفيلة بإنجاحها، حيث سيتم تنظيم مجموعة من الفعاليات على مدار السنة داخل المغرب وخارجه، مع الانفتاح على مختلف الفاعلين والمؤسسات الداعمة لهذه القضية.

وفي السياق ذاته، ناقش الاجتماع الاستعدادات لتنظيم ندوة علمية لتقديم نتائج الدراسة حول "ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي أنجزها فريق من طلبة سلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، تحت إشراف الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات ميمون أزيزة، وبتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج. كما صادق المكتب التنفيذي على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إغنائها، باعتبارها عملاً علمياً غير مسبوق يرصد المسارات المختلفة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مستفيدًا من الوثائق المحفوظة لدى أرشيف المغرب.

كما بحث المكتب التنفيذي محاور الاستراتيجية الإعلامية والتواصلية للتجمع، حيث تم الاتفاق على تعزيز جهود التحسيس والتعريف بمأساة المغاربة المطرودين على المستويين الوطني والدولي، مع تعزيز الانفتاح على الوسط الأكاديمي وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال. وفي هذا الإطار، تقرر دعم خلية الإعلام والاتصال بكفاءات ذات خبرة مهنية واسعة.

يُذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975 تأسس في 27 فبراير 2021 كمنظمة دولية غير حكومية تهدف إلى الدفاع عن حقوق الضحايا، والترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية لحمل السلطات الجزائرية على الاعتراف بمسؤولياتها وتعويض المتضررين عن الأضرار التي لحقت بهم، في ظل محاولات طمس هذا الملف وتجاهله.

التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر .. مبادرات في الطريق

20مارس، 2025

في **الجالية**

لوبوكلاج : الرباط

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس،

بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

Cimea75@gmail.com
التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر-1975

دراسة جامعية تنبش في ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975

مارس 2025 - 17:00 20 سلمى درداف

من المرتقب أن تقدم نتائج دراسة حديثة حول "ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، والتي أشرف عليها التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، وبتأطير من ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات.

وصادق المكتب التنفيذي للتجمع، في اجتماع عقد أمس الأربعاء، على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

PUBLICITÉ

وشدد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

وأكد أعضاء المكتب على ضرورة الرفع من التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، وذلك "عبر تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال."

وخلال الاجتماع المذكور، أكد المكتب أنه من المرتقب بدء الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وعبر المشاركون بالاجتماع عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، ويهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

ويحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان.

المغرب الجزائر

حدث كم
جريدة إلكترونية مغربية
HADATCOM

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

شارك LinkedinTwitterFacebookالبريد الإلكتروني

20/03/2025

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير علم 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

Cimea75@gmail.com

التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر-1975

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

شارك المقال

غرّد

شارك

إرسال إلى صديق

الكاتب : الجريدة24

20مارس 2025 - 09:00

في إطار لقاءاته الدورية، ًعقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية

المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات.

وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.

كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان.

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

نبض المجتمع

فبراير.كوم

20مارس 2025 - 14:30

عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

HASSAN HERMAS21مارس، 2025لا توجد تعليقات 3دقائق

فيسبوك تويتر بينت

شاركها

الرباط(هرماس بريس:(

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة **1975**، يوم الأربعاء **19** مارس **2025**، اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة **2025**.

وذكر بلاغ للتجمع أن مكتبه التنفيذي توقف خلال هذا الاجتماع عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى **50** لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة **1975** وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول: **"** ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة **1975"**، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع "مجلس الجالية المغربية بالخارج"، وأنجزها فريق من الطلبة بسلك الماستر، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات.

وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى مؤسسة **"**أرشيف المغرب.**"**

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة **1975** ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الاستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة **1975**، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة **1975**، الذي تأسس في **27** فبراير عام **2021**، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان.

التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر .. مبادرات في الطريق

20مارس، 2025 في الجالية

لوبوكلاج : الرباط

في إطار لقاءاته الدورية، ًعقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس،

بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

Cimea75@gmail.com
التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر-1975

Tragédie – Nouvelles initiatives du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie

Dans le cadre de ses réunions périodiques, le bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA75) a tenu, le mercredi 19 mars 2025, une réunion à distance consacrée à l'étude de plusieurs points, dont la préparation des activités et initiatives à venir que le Collectif envisage d'organiser pour l'année 2025.

Dans ce contexte, les membres du bureau exécutif se sont arrêtés sur les préparatifs de l'année en cours pour commémorer le 50e anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie. Ils ont discuté du projet de programme général, ainsi que des aspects organisationnels, administratifs et matériels nécessaires pour garantir le succès de cette initiative, dans le cadre de laquelle plusieurs événements sont prévus tout au long de l'année, tant au Maroc qu'au niveau international.

Á cette occasion, les participants ont exprimé leur reconnaissance à toutes les parties ayant manifesté leur soutien à l'initiative de commémoration de cet anniversaire, lequel s'inscrit dans le cadre du programme général du Collectif visant en particulier à défendre les intérêts des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, en plaidant leur cause auprès des instances nationales et internationales.

Les membres du bureau exécutif ont également discuté des préparatifs liés à l'organisation d'un colloque scientifique, en marge de la présentation des résultats de la première étude sur « La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », supervisée par le Collectif CiMEA75 en collaboration avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME). Cette étude a été réalisée par un groupe d'étudiants du cycle master et chercheurs à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès, sous la direction du professeur Mimoun Aziza, chercheur spécialisé dans l'histoire des migrations. À cet égard, le bureau a approuvé les amendements apportés à cette étude afin d'enrichir ce travail scientifique inédit, qui analyse et examine les multiples parcours de cette question humanitaire et des droits humains en exploitant les documents déposés aux archives du Maroc.

+ L'État algérien est pleinement responsable de la tragédie des expulsés de 1975 +

A cet égard, les membres du bureau exécutif ont souligné la nécessité d'intensifier les efforts pour faire pression sur l'État algérien afin qu'il reconnaisse officiellement les graves violations commises en 1975 contre les Marocains résidant depuis des décennies sur son territoire, et qu'il présente des excuses officielles et procède à la réparation des préjudices individuels et collectifs.

Par ailleurs, les membres du bureau ont débattu des axes de la stratégie médiatique et communicationnelle visant à sensibiliser et à mieux faire connaître la tragédie des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, tant sur le plan national qu'international. Ils ont également convenu de continuer à s'ouvrir au milieu universitaire et à encourager la recherche scientifique, en décidant de renforcer la cellule médias et communication par des compétences reconnues pour leur professionnalisme et leur expérience.

Il est à rappeler que Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975, fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise principalement à exercer une pression sur l'État algérien pour qu'il reconnaisse les graves violations commises contre ces citoyens, à lui rappeler ses responsabilités dans cette tragédie, et à exiger une indemnisation des victimes pour les préjudices subis. Le Collectif tient également l'État algérien pour pleinement responsable de cette tragédie et dont il fait le déni et espère son oubli.

Cimea75@gmail.com
Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie CiMEA75
التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

Article19.ma

دعوات تطالب الجزائر بالاعتراف بانتهاكاتها ضد المغاربة المطرودين

alyaoum24

21مارس 2025 - 09:30

دعا التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر، إلى تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها بالمقابل، على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

وتأتي هذه الدعوة، عقب الاجتماع الذي عقده المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري، خصصه التجمع لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة وإطلاق المبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

إثر ذلك، ناقشت قيادة التجمع، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم ندوة علمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول « ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات.

وفي هذا السياق، صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

كما تداول التجمع المحاور الاستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الإعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي، الدولة الجزائرية، المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى إنكارها على أمل أن يطالها النسيان.

https://anwarpress.com

Nouvelles initiatives du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie

Da
Co
ex
co
po
Co

Dans ce contexte, les membres du bureau exécutif se sont arrêtés sur les préparatifs de l'année en cours pour commémorer le 50e anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie. Ils ont discuté du projet de programme général, ainsi que des aspects organisationnels, administratifs et matériels nécessaires pour garantir le succès de cette initiative, dans le cadre de laquelle plusieurs événements sont prévus tout au long de l'année, tant au Maroc qu'au niveau international.

Á cette occasion, les participants ont exprimé leur reconnaissance à toutes les parties ayant manifesté leur soutien à l'initiative de

commémoration de cet anniversaire, lequel s'inscrit dans le cadre du programme général du Collectif visant en particulier à défendre les intérêts des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, en plaidant leur cause auprès des instances nationales et internationales.

Les membres du bureau exécutif ont également discuté des préparatifs liés à l'organisation d'un colloque scientifique, en marge de la présentation des résultats de la première étude sur « La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », supervisée par le Collectif CiMEA75 en collaboration avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME). Cette étude a été réalisée par un groupe d'étudiants du cycle master et chercheurs à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès, sous la direction du professeur Mimoun Aziza, chercheur spécialisé dans l'histoire des migrations. À cet égard, le bureau a approuvé les amendements apportés à cette étude afin d'enrichir ce travail scientifique inédit, qui analyse et examine les multiples parcours de cette question humanitaire et des droits humains en exploitant les documents déposés aux archives du Maroc.

A cet égard, les membres du bureau exécutif ont souligné la nécessité d'intensifier les efforts pour faire pression sur l'État algérien afin qu'il reconnaisse officiellement les graves violations commises en 1975 contre les Marocains résidant depuis des décennies sur son territoire, et qu'il présente des excuses officielles et procède à la réparation des préjudices individuels et collectifs.

Par ailleurs, les membres du bureau ont débattu des axes de la stratégie médiatique et communicationnelle visant à sensibiliser et à mieux faire connaître la tragédie des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, tant sur le plan national qu'international. Ils ont également convenu de continuer à s'ouvrir au milieu universitaire et à encourager la recherche scientifique, en décidant de renforcer la cellule médias et communication par des compétences reconnues pour leur professionnalisme et leur expérience.

Il est à rappeler que Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975, fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise principalement à exercer une pression sur l'État algérien pour qu'il reconnaisse les graves violations commises contre ces citoyens, à lui rappeler ses responsabilités dans cette tragédie, et à exiger une indemnisation des victimes pour les préjudices subis. Le Collectif tient également l'État algérien pour pleinement responsable de cette tragédie et dont il fait le déni et espère son oubli.

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

الجمعة 21 مارس 2025

في إطار لقاءاته الدورية، ًعقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان،

حريك قضية المغاربة المطرودين من الجزائر

سياسة

الأيام 24 نشر في 21 مارس 2025 الساعة 12 و 30 دقيقة

شارك

يستعد التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، مجددا دعوته إلى تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

جاء ذلك في بلاغ أعقب الاجتماع الذي عقده المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، تم خلاله دراسة عدد من النقاط، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في إطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الأطراف التي عبرت عن دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي، الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

وصادق المكتب التنفيذي للتجمع على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.

كما تداول التجمع المحاور الاستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، مع تعزيز خلية الإعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

دعوات للجزائر للاعتراف بانتهاكاتها ضد المغاربة المطرودين وجبر الضرر

آخر تحديث: 21 مارس 2025

لمطالبة السلطات الجزائرية بالاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي طالت هؤلاء المرحلين.

كما شدد التجمع على ضرورة تقديم الجزائر اعتذارا رسميا وجبر الضرر، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

وجاءت هذه الدعوة عقب الاجتماع الأخير الذي عقده المكتب التنفيذي للتجمع، حيث ناقش أعضاؤه مجموعة من القضايا، من بينها التحضير للأنشطة والمبادرات التي يعتزم التجمع تنظيمها خلال سنة 2025.

كما ناقش الاجتماع الاستعدادات الجارية لتنظيم ندوة علمية تقام بالتزامن مع عرض نتائج دراسة تحمل عنوان "ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، وهي دراسة يشرف عليها التجمع الدولي بالتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأُنجزت من قبل مجموعة من طلبة

الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، تحت إشراف الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات، ميمون أزيزة.

وفي هذا الصدد، صادق المكتب التنفيذي على التعديلات المقترحة على هذه الدراسة لتعزيز قيمتها العلمية، خاصة أنها تُعدّ عملا بحثيا غير مسبوق يتناول هذه القضية الحقوقية والإنسانية بالدراسة والتحليل، مستندا إلى وثائق محفوظة في أرشيف المغرب.

كما تطرق التجمع خلال الاجتماع إلى سبل تطوير استراتيجيته الإعلامية والتواصلية بهدف تسليط الضوء على مأساة المغاربة المرحلين من الجزائر سنة 1975 على المستويين الوطني والدولي.

وتم الاتفاق على تعزيز خلية الإعلام والاتصال بكفاءات ذات خبرة في المجال، مع استمرار التعاون مع المؤسسات الأكاديمية وتشجيع البحث العلمي حول هذا الملف.

يُذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر، الذي تأسس في 27 فبراير 2021 كمنظمة غير حكومية، يسعى إلى الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بمسؤوليتها عن هذه المأساة وتعويض الضحايا، كما يهدف إلى مواجهة محاولات طمس هذه القضية ودفع الجزائر إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية.

نسخ الرابط i3lamtv.c

لتجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر تطالب انصافها

في 20 مارس 2025

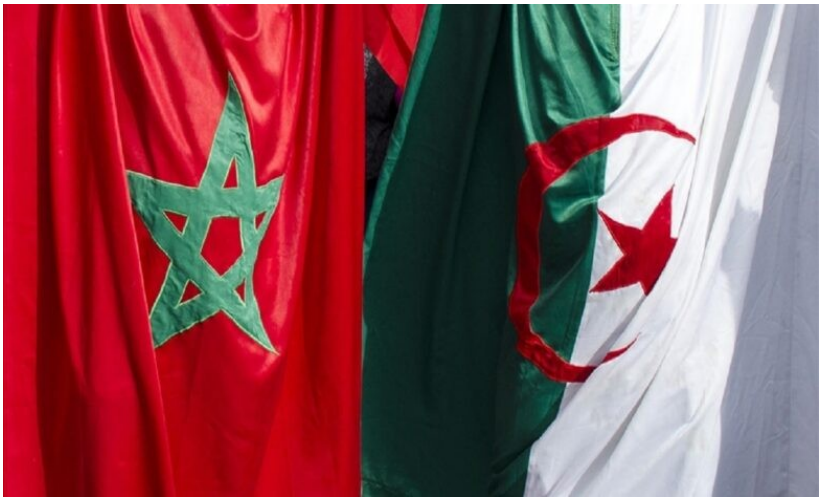

شارك

طالب اعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الأربعاء بضرورة "تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية"

كما عبر التجمع الدولي في بلاغ له عند " الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بإنجاح هذه المبادرة التي من المقرر أن تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل المغرب وخارج"

كما إشاد البلاغ " بكافة الاطراف التي عبرت عنً دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي يندرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية"

وأكد البلاغ " الاستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975"، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب

".

كما تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الاعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

يذكر أن التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة 1975، الذي تأسس في 27 فبراير عام 2021، كمنظمة دولية غير حكومية، يهدف بالخصوص إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد على هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم. كما يحمل التجمع الدولي الدولة الجزائرية المسؤولة الكاملة عن هذه المأساة التي تسعى بكافة الطرق إلى انكارها على أمل أن يطالها النسيان

المحجوب الانصاري

www.bayanealyaoume.press.ma
بيان اليوم

مبادرات جديدة للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر

في إطار لقاءاته الدورية، عقد المكتب التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر سنة 1975، الإربعاء 19 مارس الجاري اجتماعا عن بعد، خصص لتدارس عدد من النقاط، منها ما يتعلق بالتحضير للانشطة والمبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وفي هذا السياق توقف أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الدولي عند الاستعدادات الجارية لتخليد الذكرى 50 لمأساة طرد المغاربة من الجزائر خلال السنة الجارية، منها ما يتعلق بمشروع البرنامج العام والجوانب التنظيمية والإدارية والمادية الكفيلة بانجاح هذه المبادرة التي من المقرر ان تنظم في اطارها عدة فعاليات على مدار السنة سواء داخل وخارج المغرب.

وبهذه المناسبة عبر المجتمعون عن إشادتهم بكافة الأطراف التي عبرت عن دعمها لمبادرة تخليد هذه الذكرى التي ستدرج تنظيمها في إطار البرامج العام للتجمع الدولي الهادف بالخصوص إلى الدفاع عن مصالح المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 وذلك من خلال الترافع أمام الهيئات الوطنية والدولية حول هذه القضية.

كما ناقش أعضاء المكتب التنفيذي، الإستعدادات المتعلقة بتنظيم الندوة العلمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول " ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975 "، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وانجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من الأستاذ ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. وفي هذا السياق صادق المكتب على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي الغير مسبوق الذي يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى ارشيف المغرب.

وشدد أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع بهذه المناسبة على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، وحثها على تقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

ومن جهة أخرى تداول أعضاء المكتب، محاور الإستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1975، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الإعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال.

Libération
www.libe.ma

Nouvelles initiatives du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie

Dans le cadre de ses réunions périodiques, le bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA75) a tenu, récemment, une réunion à distance consacrée à l'étude de plusieurs sujets, dont la préparation des activités et initiatives à venir que le Collectif envisage d'organiser pour l'année 2025.

Dans ce contexte, les membres du bureau exécutif se sont arrêtés sur les préparatifs de l'année en cours pour commémorer le 50□ anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie. Ils ont discuté du projet de programme général, ainsi que des aspects organisationnels, administratifs et matériels nécessaires pour garantir le succès de cette initiative, dans le cadre de laquelle plusieurs événements sont prévus tout au long de l'année, tant au Maroc qu'au niveau international.

Á cette occasion, les participants ont exprimé leur reconnaissance à toutes les parties ayant manifesté leur soutien à l'initiative de commémoration de cet anniversaire, lequel s'inscrit dans le cadre du programme général du Collectif visant en particulier à défendre les intérêts des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, en plaidant leur cause auprès des instances nationales et internationales.

Les membres du bureau exécutif ont également discuté des préparatifs liés à l'organisation d'un colloque scientifique, en marge de la présentation des résultats de la première étude sur « La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », supervisée par le Collectif CiMEA75 en collaboration avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME). Cette étude a été réalisée par un groupe d'étudiants du cycle master et chercheurs à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès, sous la direction du professeur Mimoun Aziza, chercheur spécialisé dans l'histoire des migrations. À cet égard, le bureau a approuvé les amendements apportés à cette étude afin d'enrichir ce travail scientifique inédit, qui analyse et examine les multiples parcours de cette question humanitaire et des droits humains en exploitant les documents déposés aux archives du Maroc.

A cet égard, les membres du bureau exécutif ont souligné la nécessité d'intensifier les efforts pour faire pression sur l'État algérien afin qu'il reconnaisse officiellement les graves violations commises en 1975 contre les Marocains résidant depuis des décennies sur son territoire, et

qu'il présente des excuses officielles et procède à la réparation des préjudices individuels et collectifs.

Par ailleurs, les membres du bureau ont débattu des axes de la stratégie médiatique et communicationnelle visant à sensibiliser et à mieux faire connaître la tragédie des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, tant sur le plan national qu'international. Ils ont également convenu de continuer à s'ouvrir au milieu universitaire et à encourager la recherche scientifique, en décidant de renforcer la cellule médias et communication par des compétences reconnues pour leur professionnalisme et leur expérience.

Il est à rappeler que Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975, fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise principalement à exercer une pression sur l'État algérien pour qu'il reconnaisse les graves violations commises contre ces citoyens, à lui rappeler ses responsabilités dans cette tragédie, et à exiger une indemnisation des victimes pour les préjudices subis. Le Collectif tient également l'État algérien pour pleinement responsable de cette tragédie et dont il fait le déni et espère son oubli.

Cimea75@gmail.com
Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie CiMEA75

Nouvelles initiatives du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie

23/03/2025

Collectif International soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie

Dans le cadre de ses réunions périodiques, le bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA75) a tenu, récemment, une réunion à distance consacrée à l'étude de plusieurs sujets, dont la préparation des activités et initiatives à venir que le Collectif envisage d'organiser pour l'année 2025.

Dans ce contexte, les membres du bureau exécutif se sont arrêtés sur les préparatifs de l'année en cours pour commémorer le 50e anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie. Ils ont discuté du projet de programme général, ainsi que des aspects organisationnels, administratifs et matériels nécessaires pour garantir le succès de cette initiative, dans le cadre de laquelle plusieurs événements sont prévus tout au long de l'année, tant au Maroc qu'au niveau international.

Á cette occasion, les participants ont exprimé leur reconnaissance à toutes les parties ayant manifesté leur soutien à l'initiative de commémoration de cet anniversaire, lequel s'inscrit dans le

cadre du programme général du Collectif visant en particulier à défendre les intérêts des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, en plaidant leur cause auprès des instances nationales et internationales.

Les membres du bureau exécutif ont également discuté des préparatifs liés à l'organisation d'un colloque scientifique, en marge de la présentation des résultats de la première étude sur « La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », supervisée par le Collectif CiMEA75 en collaboration avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME).

Cette étude a été réalisée par un groupe d'étudiants du cycle master et chercheurs à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès, sous la direction du professeur Mimoun Aziza, chercheur spécialisé dans l'histoire des migrations.

À cet égard, le bureau a approuvé les amendements apportés à cette étude afin d'enrichir ce travail scientifique inédit, qui analyse et examine les multiples parcours de cette question humanitaire et des droits humains en exploitant les documents déposés aux archives du Maroc.

A cet égard, les membres du bureau exécutif ont souligné la nécessité d'intensifier les efforts pour faire pression sur l'État algérien afin qu'il reconnaisse officiellement les graves violations commises en 1975 contre les Marocains résidant depuis des décennies sur son territoire, et qu'il présente des excuses officielles et procède à la réparation des préjudices individuels et collectifs.

Par ailleurs, les membres du bureau ont débattu des axes de la stratégie médiatique et communicationnelle visant à sensibiliser et à mieux faire connaître la tragédie des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, tant sur le plan national qu'international. Ils ont également convenu de continuer à s'ouvrir au milieu universitaire et à encourager la recherche scientifique, en décidant de renforcer la cellule médias et communication par des compétences reconnues pour leur professionnalisme et leur expérience.

Il est à rappeler que Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975, fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise principalement à exercer une pression sur l'État algérien pour qu'il reconnaisse les graves violations commises contre ces citoyens, à lui rappeler ses responsabilités dans cette tragédie, et à exiger une indemnisation des victimes pour les préjudices subis. Le Collectif tient également l'État algérien pour pleinement responsable de cette tragédie et dont il fait le déni et espère son oubli.

Cimea75@gmail.com
Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie CiMEA75

Nouvelles initiatives du Collectif international de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie

Anwarpress FRdimanche 23 mars 2025 - 14:00 Écouter l'article

Dans le cadre de ses réunions périodiques, le bureau exécutif du Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 (CiMEA75) a tenu, récemment, une réunion à distance consacrée à l'étude de plusieurs sujets, dont la préparation des activités et initiatives à venir que le Collectif envisage d'organiser pour l'année 2025.

Dans ce contexte, les membres du bureau exécutif se sont arrêtés sur les préparatifs de l'année en cours pour commémorer le 50e anniversaire de la tragédie de l'expulsion des Marocains d'Algérie. Ils ont discuté du projet de programme général, ainsi que des aspects organisationnels, administratifs et matériels nécessaires pour garantir le succès de cette initiative, dans le cadre de laquelle plusieurs événements sont prévus tout au long de l'année, tant au Maroc qu'au niveau international.

Á cette occasion, les participants ont exprimé leur reconnaissance à toutes les parties ayant manifesté leur soutien à l'initiative de commémoration de cet anniversaire, lequel s'inscrit dans le cadre du programme général du Collectif visant en particulier à défendre les intérêts des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, en plaidant leur cause auprès des instances nationales et internationales.

Les membres du bureau exécutif ont également discuté des préparatifs liés à l'organisation d'un colloque scientifique, en marge de la présentation des résultats de la première étude sur «

La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », supervisée par le Collectif CiMEA75 en collaboration avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME).

Cette étude a été réalisée par un groupe d'étudiants du cycle master et chercheurs à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès, sous la direction du professeur Mimoun Aziza, chercheur spécialisé dans l'histoire des migrations.

À cet égard, le bureau a approuvé les amendements apportés à cette étude afin d'enrichir ce travail scientifique inédit, qui analyse et examine les multiples parcours de cette question humanitaire et des droits humains en exploitant les documents déposés aux archives du Maroc.

A cet égard, les membres du bureau exécutif ont souligné la nécessité d'intensifier les efforts pour faire pression sur l'État algérien afin qu'il reconnaisse officiellement les graves violations commises en 1975 contre les Marocains résidant depuis des décennies sur son territoire, et qu'il présente des excuses officielles et procède à la réparation des préjudices individuels et collectifs.

Par ailleurs, les membres du bureau ont débattu des axes de la stratégie médiatique et communicationnelle visant à sensibiliser et à mieux faire connaître la tragédie des Marocains expulsés d'Algérie en 1975, tant sur le plan national qu'international. Ils ont également convenu de continuer à s'ouvrir au milieu universitaire et à encourager la recherche scientifique, en décidant de renforcer la cellule médias et communication par des compétences reconnues pour leur professionnalisme et leur expérience.

Il est à rappeler que Le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975, fondé le 27 février 2021 en tant qu'organisation internationale non gouvernementale, vise principalement à exercer une pression sur l'État algérien pour qu'il reconnaisse les graves violations commises contre ces citoyens, à lui rappeler ses responsabilités dans cette tragédie, et à exiger une indemnisation des victimes pour les préjudices subis. Le Collectif tient également l'État algérien pour pleinement responsable de cette tragédie et dont il fait le déni et espère son oubli.

Cimea75@gmail.com

Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie

CiMEA75

Directeur fondateur : Ali Yata | Directeur de la publication : Mahtat Rakas

AL BAYANE

Depuis 1972

50 ans après l'expulsion des Marocains d'Algérie

Le Collectif CiMEA75 intensifie son combat pour la reconnaissance et la réparation

Près d'un demi-siècle après l'expulsion brutale de milliers de familles marocaines d'Algérie en 1975, le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie (CiMEA75) poursuit son engagement en faveur de la reconnaissance de cette tragédie humaine. À l'occasion de sa réunion du 19 mars, tenue à distance, le bureau exécutif du Collectif a défini les grandes lignes de ses prochaines actions, notamment celles prévues pour marquer le 50 anniversaire de cet épisode douloureux.

Un programme de commémoration d'envergure pour 2025

Lors de cette rencontre, les membres du CiMEA75 ont planché sur les préparatifs de l'année 2025, qui sera marquée par une série d'événements destinés à honorer la mémoire des Marocains expulsés d'Algérie et à sensibiliser l'opinion publique internationale sur cette tragédie. L'organisation prévoit ainsi un programme de commémoration s'étendant tout au long de l'année, tant au Maroc qu'à l'international, avec des initiatives diverses incluant des colloques, des expositions et des actions de plaidoyer.

Le bureau exécutif a tenu à saluer les nombreuses parties prenantes qui ont exprimé leur soutien à cette initiative, réaffirmant que ce travail de mémoire s'inscrit dans un cadre plus large : celui de la défense des droits des Marocains expulsés en 1975 et de la reconnaissance de leur souffrance par les instances nationales et internationales.

Une étude inédite sur la mémoire des expulsés

Parmi les actions phares du Collectif figure la publication des résultats d'une première étude scientifique sur « La Mémoire des Marocains expulsés d'Algérie en 1975 », réalisée sous la supervision du professeur Mimoun Aziza, chercheur spécialisé dans l'histoire des migrations. Cette étude, menée par des étudiants du cycle master et des chercheurs de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Meknès, en collaboration avec le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME), ambitionne d'apporter un éclairage approfondi sur les parcours des familles expulsées et les conséquences de cette tragédie sur plusieurs générations. Les membres du Collectif ont validé les amendements apportés à ce travail pour en renforcer la richesse scientifique et l'objectivité. Ils ont également insisté sur l'importance de poursuivre la recherche en exploitant notamment les archives nationales marocaines.

Pression sur l'Algérie pour une reconnaissance officielle

L'un des objectifs fondamentaux du Collectif reste l'obtention d'une reconnaissance officielle de la part de l'État algérien pour les violations des droits humains commises en 1975 contre des milliers de Marocains établis depuis des décennies en Algérie. Le CiMEA75 réclame des excuses publiques ainsi que des réparations pour les préjudices subis, aussi bien au niveau individuel que collectif.

Dans cette optique, le Collectif envisage d'intensifier son action auprès des instances internationales et des organisations de défense des droits humains pour amplifier la pression sur l'Algérie. Il entend également développer une stratégie médiatique renforcée afin de faire entendre sa cause sur la scène internationale.

Un engagement inébranlable pour la justice et la mémoire

Fondé en février 2021, le Collectif International de soutien aux familles d'origine marocaine expulsées d'Algérie en 1975 a fait de la lutte pour la reconnaissance et la réparation son principal cheval de bataille. Il continue d'accuser l'État algérien de nier cette tragédie et d'œuvrer pour en effacer les traces, un déni contre lequel il compte bien se dresser avec force.

Alors que l'année 2025 marquera un tournant symbolique avec les 50 ans de cet exil forcé, le CiMEA75 entend redoubler d'efforts pour faire triompher la vérité et la justice, tout en perpétuant la mémoire des milliers de familles qui ont subi ce drame historique.

لكم
من هنا تبدأ الحرية

مطالب للجزائر بالاعتراف بانتهاكاتها ضد المغاربة المطرودين

فريق العمل
آخر الأخبار

غرّد شارك أرسل

لكم السبت 29 مارس22:08 | 2025

دعا التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر، إلى تكثيف الجهود من أجل الضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سنة 1975 ضد المغاربة المقيمين منذ عقود على ترابها، مطالبا إياها بتقديم الاعتذار الرسمي وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

وتأتي دعوة التجمع الدولي لدعم العائلات ذات الأصل المغربي المطرودة من الجزائر، عقب اجتماع مكتبه التنفيذي، والذي خصص لتدارس عدد من النقاط منها ما يتعلق بالتحضير للأنشطة وإطلاق المبادرات المقبلة التي يعتزم التجمع تنظيمها برسم سنة 2025.

وناقشت قيادة التجمع، الاستعدادات المتعلقة بتنظيم ندوة علمية، على هامش تقديم نتائج الدراسة حول « ذاكرة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة"1975 ، التي يشرف عليها التجمع الدولي، بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وأنجزها فريق من طلبة بسلك الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، بتأطير من ميمون أزيزة، الأستاذ الباحث في تاريخ الهجرات. كما صادق المكتب التنفيذي

للتجمع، على التعديلات المدخلة على هذه الدراسة بهدف إثراء هذا العمل العلمي غير المسبوق الذى يرصد بالدراسة والتحليل المسارات المتعددة لهذه القضية الحقوقية والإنسانية، مع الاستفادة من الوثائق المودعة لدى أرشيف المغرب.
وتداول التجمع المحاور الاستراتيجية الإعلامية والتواصلية من أجل التحسيس وزيادة التعريف بمأساة المغاربة المطرودين من الجزائر سنة1975 ، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مواصلة الانفتاح على الفضاء الجامعي وتشجيع البحث العلمي، حيث تم الاتفاق على تعزيز خلية الإعلام والاتصال بفعاليات مشهودا لها بالكفاءة المهنية والخبرة والتجربة في هذا المجال
ويهدف التجمع الدولي لدعم العائلات المغربية المطرودة من الجزائر سنة1975 ، الذي تأسس في 27 فبراير2021 ، كمنظمة دولية غير حكومية، إلى الترافع لاسترجاع الممتلكات التي صادرتها الدولة الجزائرية بشكل غير قانوني، والتعويض المادي والمعنوي لفائدة الضحايا وذوى الحقوق عن الأضرار التي لحقت بهم، بسبب الطرد الجماعي التعسفي، وتيسير لم شمل العائلات المغربية مع تلك التي لازالت مستقرة بالجزائر.
يرمى التجمع الدولي أيضا إلى ممارسة الضغط على السلطات الجزائرية للاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها ضد هؤلاء المواطنين، وتذكيرها بمسؤولياتها في المأساة، وتعويض ضحاياها عن الأضرار التي لحقتهم.
ويعتبر التجمع الدولي، بأن الحكومة الجزائرية، التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه المأساة، لازالت تواصل التضليل والتعتيم على واقع هذه الفاجعة.

LA RELEVE
Le Quotidien d'Information Instantanée
LE MATIN.ma
libération
L'opinion.ma
AL BAYANE
Aujourd'hui Le Maroc
telexpresse
القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
يومية • سياسية • مستقلة
مشاهد24
MACHAHID24.COM
بيان اليوم
التجديد
L'ECONOMISTE
Menara
L'info à la source
PRESS
Article19.ma
Libération
www.libe.ma
Directeur de Publication et de la Rédaction : Mohamed Benarbia
Mercredi 16 Mars 2022
LA VIE éco
FINANCES news hebdo
La Gazette
منارة
الخبر من المصدر
المصدر
ميديا
ALMASDARE.COM
لكم
اليوم24
alyaoum24.com
أحداث أنفو
اشطاري24
لوبوكلاج
leBouclage.com
الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki
الأربعاء 16 مارس 2022 الموافق 13 شعبان 1443 العدد 13.095
www.alittihad.info
www.facebook.com/Alittihad.alichtiraki
jaridati1@gmail.com
مدير النشر والتحرير: عبد الحميد جماهري
الحقيقة كما هي
فبراير
الجريدة 24
إعلام TV
Yabiladi
بيان اليوم
www. bayanealyaoume.press.ma
المؤسس: علي بعقه ■ مدير النشر: محنات الرقاص ■ الأربعاء 16 مارس 2022 العدد: 9474 ■ الثمن: 4 دراهم
Directeur fondateur : Ali Yata | Directeur de la publication : Mahtat Rakas
AL BAYANE
Mercredi 16 mars 2022
N° 14215
Prix : 4 DH - 1 Euro
أنفاس بريس
العالم24
جريدة إلكترونية مغربية
سياسي
SIYASSI
السؤال الآن
موقع مستقل
بكل حرية.. بحثا عن الحقيقة
مصداقية الخبر
HERMAS PRESSE
هرماس بريس
حدث كم
جريدة إلكترونية مغربية
HADATCOM
العلم
لسان حزب الاستقلال تأسست في 11 يناير سنة 1946
الأيام24
www.alayam24.com
Live
تابلادي
اذاعة مباشرة
Quid
Actus & Analyses
Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
kafapress.ma@gmail.com